



مناخى العربية الرسمية

مجلس النواب

الدورة العادية الخامسة لمجلس الأمة التاسع

مجلس الجلسة الثالثة عشرة

المعقودة يوم الثلاثاء ٨ جناد أول ١٣٩٢ هـ الموافق ٢٠ حزيران ١٩٧٢ م

(الجلد ١٧)

(العدد ٣١)

خبرك الامانة

صفحة

١٣١٥

١٣١٥

١٣١٥

مراقبة

أ - طلب اجازة مقدم من عطوفة النائب السيد محمد الحشمان

مكتبة مجلس النواب

- ٣ - تلاوة الكتب والاوراق الواردة :
- ١٣١٦ هـ - تلاوة الرسالة الواردة من السيد رشاد بن عبد الرحمن العقيقي (انظر البيان الصادر ١٣١٦ بن عم سلطان يافع حول الاعمال التصفية التي يقوم بها حكسام عن المجلس بالوقائع جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية)
- ب - كتاب معالي وزير السياحة والآثار رقم (٢٥٩٩) جوابا على (اخذ المجلس علماً ١٣١٩ الاقتراح رقم (١٥) المقدم من النائب المحترم السيد عبد الوهاب الطراونة)
- ج - كتاب معالي وزير المواصلات رقم (٥٤٨٨) جوابا على الاقتراح رقم (٢٩) المقدم من النائب المحترم السيد محمد الخشنان مؤجل
- د - كتاب معالي وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية رقم (٤٠١٨) (اخذ المجلس علماً به ١٣٢٠ جوابا على الشكوى رقم (٤٦) المقدمة من السيد محسن العميان وسيبلغ الى المشتكى)
- هـ - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٧٦٤٠) ومرفقة كتاب معالي (اخذ المجلس علماً ١٣٢١ وزير العدلية رقم ٢٥٩٧ جوابا على الاقتراح رقم (٢٨) المقدم من بعض حضرات النواب المحترمين)
- و - كتاب عطوفة مدير الاراضي والمساحة رقم (٥٥٥٥) جوابا على (اخذ المجلس علماً به ١٣٢١ الشكوى رقم (٢٧) المقدمة من السيد محمد الدخيل المشبوط وسيبلغ للمشتكى)
- ز - كتاب معالي وزير الصحة رقم (٤٠٧٣) جوابا على الاقتراح (اخذ المجلس علماً ١٣٢٢ رقم (٩) المقدم من النائب المحترم السيد فيصل الجازي)
- ٤ - الاقتراحات :
- أ - اقتراح رقم (-) مقدم من النائب المحترم معالي السيد عبد الله (احيل للحكومة) ١٣٢٢ الكليب بشأن تعيد بعض الطرق في محافظة ارباب
- ب - مقررات اللجنة القانونية :
- أ - قرار رقم (٢٨) المؤرخ في ١٩٧٢/٦/٣ بشأن الاقتراح برغبة ١٣٢٢ رقم (٢٦) المقدم من بعض حضرات النواب المحترمين المتضمن موافقة للحكومة ادخال تعديل على قانون التقاعد العسكري
- هـ - انظر البيان بالوقائع بانتهاء هذا العدد

- ب - قرار رقم (٢٩) المؤرخ في ١٩٧٢/٦/٣ بشأن مشروع القانون المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الأردنية لسنة ١٩٧٢ ١٣٢٣ موافقة / للاعيان
- ج - قرار رقم (٣٠) المؤرخ في ١٩٧٢/٦/٣ بشأن مشروع قانون اصلاح ورعاية الاجداث لسنة ١٩٧٢ رفض / للاعيان ١٣٢٦
- د - قرار رقم (٣١) المؤرخ في ١٩٧٢/٦/١٤ بشأن مشروع قانون استقلال القضاء لسنة ١٩٧٢ (موافقة مع تعديل ١٣٤٠ للأعيان)
- هـ - قرار رقم (٣٢) المؤرخ في ١٩٧٢/٦/١٧ بشأن مشروع قانون نقابة الصيادلة لسنة ١٩٧٢ موافقة على صياغة جديدة وتعديل / للأعيان ١٣٥٥
- ٦ - مقررات لجنة الشؤون الخارجية :
- أ - قرار رقم (٦) المؤرخ في ١٩٧٢/٦/١٢ بشأن مشروع قانون تصديق اتفاقية قرض انماء مشروع التربية بين المملكة الأردنية الهاشمية ووكالة الانماء الدولية لسنة ١٩٧٢ ١٣٧٥ موافقة / للاعيان
- ٧ - مقررات اللجنة الادارية :
- أ - قرار رقم (٥) المؤرخ في ١٩٧٢/٦/٣ بشأن بعض العرائض (موافقة على تراصي اللجنة ١٣٩٤ والشكاوى)
- ٨ - قراءة مشاريع القوانين الواردة من الحكومة والموزعة على الاعضاء والنظر في اجالتها الى اللجان المختصة :
- أ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٨٠٩٢) بشأن استعجال النظر في مشروع القانون المعدل لقانون البلديات لسنة ١٩٧٢ ١٣٩٧
- ٩ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة (لم يبين) ١٣٩٨

هذا هو الأصل

- ٥ - الشيخ حيدر منصور العطوي نائب سلطنة يافع سابقاً رجل مسن وعمره سبعون عاماً .
- ٦ - السيد الهامي توفيق عزيزي من رجال القضاء العدلي .
- ٧ - الشيخ محسن حسن المنصري عضو المجلس الاتحادي سابقاً ورجل مسن وعمره ستون عاماً .
- ٨ - الشيخ صالح احمد بن غازي من شيوخ القبائل ومن قادة جبهة التحرير الوطني .
- ٩ - الشيخ حسين حيدر منصور من شيوخ القبائل ومن قادة التنظيم الشعبي لجبهة التحرير .
- ١٠ - السيد عيد روس حسن عبيد من وجهاء البلاد .
- ١١ - السيد صالح علي الكهالي من ضباط الامن العام برتبة رائد .
- ١٢ - الشيخ صالح سالم بن عاطف جابر شيخ قبائل الطيبي .
- ١٣ - الشيخ محمد محسن الضباعي شيخ قبائل لبوس .
- ١٤ - الشيخ عبد القوي بن محسن شيخ قبائل الحضارم .
- ١٥ - الشيخ عبد الحافظ محمد من شيوخ القبائل .
- ١٦ - الشيخ محمد صالح بن عتيق شيخ قبائل القميطي .
- ١٧ - الشيخ صالح محمد يافعي من شيوخ القبائل .

هذا بالإضافة الى اعدام الرفاق من أعضاء
الحزب كقحطان وفيصل الشعبي
وغيرهم

١٨ - اعدام عدد آخر لم يتأكد لنا اسماءهم بعد وجنيس الذين اعدوا حاربوا الاستعمار ولم يتعاونوا معه ولم يتول واحد منهم مسؤولية رسمية او وظيفة حكومية بعدن في عهد الاستعمار البريطاني والدليل على ذلك انهم لم يقدموا للمحاكمة حيث لا يوجد حجة او سبب يحاكمون من اجله وكانوا في السجن جميعاً من عام (١٩٧٠) حتى اعدوا في شهر ابريل الماضي ١٩٧٢ وقد تم اعدامهم على النحو التالي : اخرجهم من السجن المركزي بالنصرة عدن بسيارة جيب لاندروفر مغطاة وصحبهم سيارتين مساحنة من ميليشيا الحزب الخاصة بمجهز أمن الحزب السري وياشراف عضو مجلس الشعب الاعلى محمد علي القيرخي وعضو اللجنة المركزية للحزب حسين محمد قهاظمه ، ولعلمكم المذكورين كانوا يعملوا بالكويك الاول عامل طرق بالاشغال العامة والثاني فرائش بالبنك وقد اخذوا السجناء في المساء حتى اوصلوهم الى منطقة سلب يافع الجبل على بعد ٨٠ كيلو متر تقريبا من عدن ومن ثم انزلوهم وامطرهم وبابل من الرصاص ورموا بجثثهم دون تسليمهم لاهليهم او ذويهم وهكذا انهار حياة ١٧ من رجال الجنوب اليمني وقادته وقد اعلن فرح الحزب الحاكم يافع الساحل المحافظة الثالثة حالاً بقرية الحصن بنياً للاعدامات ويتفاخر الحكومة والحزب الا انه لم يبدع منعت الحكومة تسرب الخبر ولم تلذع رسمياً من الاذاعة . هذا وكل مسازجوه منكم ومن مجلسكم الموقر وباسم الاخوة والدين الانسانية والضمير السني والاتصال السريع بحكومة عدن بوقت الاعدامات الجاهلية والقرية السرية ووقفت عمليات اختطاف المواطنين التي يقوم بها الحزب الحاكم الجبهة القومية واطلاق سراح المعتقلين الذين بقى لهم اكثر من خمس سنوات بالسجون دون محاكمة والسباح الذين طردتهم الاستعمار البريطاني لنصالحهم من اجل الحرية والاستقلال والذين اعدوا كرها بعد الاستقلال بالبوذة لوطيهم ومنعهم حقهم وحرقتهم المشروعة وتقديم المساعدات الانسانية للتباعد

والاطفال الذين اعدوا اولياء امورهم ، هذا وكما تلاحظون سعادتك ان ما عرضناه عليكم وطلبنا تدخلكم ومجلسكم الموقر هو في حدود الروابط والعلاقات الاخوية والانسانية واثقنا بكم كبيرة وبانسانيتكم وحرصكم على المصلحة العامة العربية العليا وتقديرنا انكم ومجلسكم الموقر لن تدخروا جهداً في سلامة اي جزء من الوطن العربي والحفاظ على حياة الانسان العربي وامنه وماله وحرية واتم تتركون والنصر من عند الله . انه لن يتم ان كان الحق مفقوداً والباطل والمنكر بل والقتل والسلب يقع على الاغ من اخيه الكلف بحمايته وحماية ماله وحرية هذا والرجاء ان تبلغوا جميع الاخوة الافاضل السادة زملاؤكم اعضاء مجلسكم الموقر مضمون هذه الرسالة وتكرروا توزيع نصها عليهم وتكرروا مشكورين باعلامي بوصول هذه الرسالة ليدكم الكريمة للأطمئنان وختاماً فان خير ما نهي به رسالتي اليكم الحديث الشريف : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده او لسانه وهذا اضعف الايمان »
« انصر اخاك ظالماً او مظلوماً فليل له يا رسول الله انصره اذا كان مظلوماً فكيف انصره اذا كان ظالماً فقال الرسول عليه الصلاة والسلام ترده عن الظلم فذاك نصره » .
ولسعادتك ارجو ولاعضاء مجلسكم الموقر التوفيق والسداد ودوام الصحة والعافية والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .
وتفضلوا سعادتك بقبول عظيم الاحترام .

اخيك
رشاد بن عبد الرحمن النقيفي
ابن عم سلطان يافع سابقاً

السيد عودة الله نائب مادبا

يا سيدي صحيح انه سلاح ذو حدين ولكن هذا
يجزئي ويجزئ كل بلد عربي ، يعني اهل الضمير العربي
يجب ان يبقوا ويقولوا للمجرم انت مجرم .

السيد الرئيس

دعونا نتبصر في الامر لان الموضوع كساقال
الذكور قاسم تدخل في مسائل داخلية ، فهل لنا
الحق ان ندخل ؟

السيد عودة الله نائب مادبا

اقترح وثي عليه .

السيد الرئيس

من ثنى عليه ؟

السيد عودة الله نائب مادبا

يا سيدي اعتقد هذه الرسالة الانسانية انه جاء
الدور ان يرتفع صوت هذا المجلس مستنكراً كسل
الاعمال الوحشية التي يقوم بها المجرمون السفاحون
الذين انتشروا في كل اقطار الامة العربية ولازم هذا
المجلس يصدر بيان يستنكر هذه الاعمال .

السيد حجازي نائب الحليل

اني على ذلك .

الدكتور الرياوي نائب رام الله

الواقع اننا نأسف لكل نقطة دم تراق في اي
بلد عربي ، الا نعتقد ان مجلسنا تدخل في شؤون
داخلية للبلد وهذا سلاح ذو حدين ؟

هذا
منه الاصل

السيد عودة الله نائب ماديا

طول عمر الامة العربية تتدخل بشؤون هذا البلد.

السيد الجازي نائب بدو الجنوب

يجب ان نحال الى اللجنة الادارية لان هذه
شكوى

السيد ابو العز نائب معان

هذا الموضوع يحول الى لجنة الشؤون الخارجية
للبحث ومن ثم توصي اللجنة الخارجية برئاسة رئيسها
الاخ فضل الدقموي، تبحث الموضوع . تحصيل
لجنة الشؤون الخارجية

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على إحالتها الى لجنة الشؤون
الخارجية ام يعمل ؟

السيد القلاب نائب جرش

نحال للجنة الخارجية

السيد الرئيس

ماذا يقول المجلس ؟

السيد ابو العز نائب معان

نحال

السيد الحنيد نائب عمان

هذه الشكوى مقدمة لمجلس النواب وارجو
من المجلس ان يؤيد السيد مفلح عودة الله

السيد الرئيس

من يوافق على اقتراح السيد مفلح عودة الله
يرفع أصبعه ؟

السيد ابو العز نائب معان

والحاج عاطي .

السيد ابو جابر نائب عمان

كلنا موافقين .

السيد الرئيس

كلكم موافقين

السيد ابو العز نائب معان

واقترحي ؟

السيد الرئيس

خلص ، وافقوا على ذلك الاقتراح .

ب -

السيد الامين العام

الرقم ٢٥٩٩/٥/٦٣

التاريخ ١٩٧٢/٦/٨

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة للاقتراح رقم (١٥) المؤرخ في
١٩٧١/٢/١٠ والمقدم من النائب السيد عبد الوهاب
الطارونة بخصوص بناء استراحة سياحية وفندق
صغير على شاطئ البحر الميت في محافظة الكرك ،
ارجو ان ابين معاليكم مايلي :(١) ان الاقتراح المقدم من السيد الطارونة
اقتراح وجيه ويدل على تفهم ومعرفة حقيقية
للاماكن السياحية في هذا البلد .(٢) ان هذه الوزارة يهتما ان ترى كافة
المحافظات والمواقع السياحية فيها وقد زودت
بالتمهيلات السياحية المختلفة ولا سيما الاستراحات
والفنادق ، لكنها وكما تعلمون مقيدة بما لديها من
مخصصات من جهة ، وبانتم الاولويات التي تميز
عليها من جهة ثانية .تاريخ ٩٧٢/٥/٢٩ بخصوص الشكوى المقدمة من
الشيخ محسن العبيان والمتعلقة بموضوع تحديد حدود
قريتي - خريبة السوق وطيبة القيسية .ارجو ان اعلم معاليكم ان دولة رئيس الوزراء
الافخم قد شكل لجنة من النواب السادة .

العين سليمان رتيمة

العين الشيخ نايف الخريشة

العين الشيخ مجيم العدوان

النائب السيد محمد المنور الحابيد

معالي النائب السيد مفلح عودة الله

للدراة الخلاف ووضع توصي لاعتمادها من
قبل هذه الوزارة ووزارة الداخلية وقد كتبت مدير التنظيم
في هذه الوزارة بالاشتراك مع اللجنة المذكورة حين
الكشف لدراسة الخلاف على الواقع وعلى المخططات .وحين وصول تقرير اللجنة المذكورة ساواني
معاليكم بنسخة من التقرير المشار اليه .

واقبلوا فائق الاحترام .

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية

الدكتور يعقوب ابو غوش

السيد الجديد نائب عمان

معالي الرئيس

شكل دولة الرئيس لجنة برلمانية لاجل قضايا
المشار بخصوص البلديات والمجالس القري والشكاوي
هذه نظرت بها اللجنة البرلمانية وقامت بتشيتا
وحولت هذه الشكاوي الى وزير الداخلية لشؤون
البلديات وجاء هذا الكتاب ولا اريد ان اطيل الشرح
وهذا الامر سيحدث مشاكل كثيرة بين المشارين
والقرويين فارجو من وزير الداخلية لشؤون البلديات
العمل على حل هذه القضايا(٣) لقد اولت وزارة السياحة والاثار محافظة
الكرك اهتماما خاصا فاجيزت قبل اربع سنوات
استراحة نموذجية في مدينة الكرك بالقرب من
القلعة والحقت بها عددا من غرف المنامة .(٤) تمكف وزارة السياحة في الوقت الحاضر
على تطوير شاطئ البحر الميت الشرقي ، وهي الان
بصد بناء استراحة على شاطئ سويمة . كما انها تولي
اعتمادا خاصة لتطوير الحمامات المعدنية في زرقاء معان
والزاره . وهي تتابع الموضوع مع مجلس التخطيط
القومي بغية وضع مخطط شامل للمنطقة بهدف الى
تطويرها في اغراض الاستجمام والسياحة العلاجية .(٥) اما اذا ارتأى مجلسكم الموقر اعطاء هذا
المقترح اولوية خاصة ، واذا توفرت للمشروع
المخصصات اللازمة فان هذه الوزارة يسعد بها ان ترعي
المشروع وتخرجه الى حيز الوجود .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

السيد الطارونه نائب الكرك

اشكر الحكومة على هذا الرد واطلب من
المجلس اعطاء الاولوية لهذا المشروع

السيد الجازي نائب بدو الجنوب

نحن موافقين .

ج -

السيد الامين العام

كتاب معالي وزير المواصلات

السيد الرئيس

يؤجل بسبب غياب محمد بك الحشنان

د -

الرقم ط/ ١٤ ٤٠١٨

التاريخ ١٩٧٢/٦/٨

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع / حدود قريتي خريبة السوق الطيبة

اشارة لكتاب معاليكم رقم ٧٤٦/١٦/٢٠/٣

هذا من الاصل

السيد الرئيس

ارجو من معالي الوزير ان يستجيب لهذا الطلب اذا امكن .

السيد وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية

الموضوع يتعلق بشكوتين الاولى بالطبيسة والاخرى تتعلق بابو علندا ، الشكاية التي تتعلق بابو علندا قامت فيها هناك امور تنظيمية ... احيلت الى لجنة . اللجنة قدمت قرارها وكل هذه الامور رفعت بكتاب لدولة الرئيس ووضحت الامور كما هي لدولة الرئيس لاتخاذ القرار المناسب اما الشكاية الاخرى فلا تزال اللجنة لم تقدم بقرارها ومني ما قدم التقرير سيرفع .

السيد الرئيس

شكراً .

(٨)

السيد الامين العام

الرقم : ٢٧ / ٣ / نواب / ١٠ / ٧٦٤٠

التاريخ : ١٩٧٢ / ٦ / ٨

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٣ / ١٧ / ٧٣٠ تاريخ ١٩٧٢ / ٥ / ٢٧ .

ابعت لمعالكم بنسخة من كتاب معالي وزير

المدلية رقم ٢ / ٥٩٧ / ٢٠٩٧ تاريخ ١٩٧٢ / ٦ / ٧٢ حول

قضايا الموظفين المفضولين .

واقبلوا فائق الاحترام .

٢٥٩٧ / ٢٤ / ٢

١٩٧٢ / ٦ / ٤

دولة رئيس الوزراء

اشارة لكتابكم رقم ٣ / ٢٧ / نواب / ٦ / ٧١٤٦

تاريخ ١٩٧٣ / ٥ / ٣١ وبرقمه الاقتراح رقم ٢٨

القديم الى مجلس النواب لاعتراضه بتشكيل لجنة

فضائية لاعادة النظر في قضايا الموظفين المفضولين .

ارجو ان ابين لدولتكم ان النظام رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٠ الاضافي لنظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ الذي تم فصل او نقل الموظفين بموجبه هو نظام استثنائي هدفت الحكومة من وضعه تمكينها من تصفية الجهاز الاداري من تعلق بهم شوائب تمس كرامة الوظيفة او النزاهة او العاجزين عن القيام بمهام وظائفهم دون ان تكون هناك تهم معينة ضدهم من المستطاع احالتهم بها الى المجالس التأديبية او المحاكم . وعليه فاني ارى ان الاقتراح المنوه عنه يتعارض والغاية التي هدفت الحكومة الى تحقيقها بوضع ذلك النظام .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير المدلية

سالم المساعدة

(اخذ المجلس علماً به)

(٥)

السيد الامين العام

الرقم : ١٦ / ٦ / ٢١ / ٢٠ / ٥٥٥٥

التاريخ : ١٩٧٢ / ٥ / ٢٧

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٣ / ٢٠ / ١٦ / ٥٤٨ تاريخ

١٩٧٢ / ٤ / ١٢ ومرفقه الشكوى المرفوعة للمجلس

الكرام من السيد حمد الدخيل المشبوط .

بنتيجة الكشف تبين ان المذكرات يطلب

تفويضه جزء من الاراضي غير المسوحة والمشمولة

بامتياز شركة القوسفات لازدية المساهمة المحدودة

الامر الذي يحول دون اجابة طلبه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير الاراضي والمساحة

(اخذ المجلس علماً به)

وسيلغ الجواب المشككي

(٤)

السيد الامين العام

الرقم ط ع / ١٩٤ / ٢٠٧٣

التاريخ : ١٩٧٢ / ٦ / ١٤

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتاب دولة رئيس الوزراء رقم

٣ / ٢٧ / نواب / ٦ / ٧١٥٠ تاريخ ١٩٧٢ / ٥ / ٣١

ومرفقه الاقتراح برغبة رقم (٩) المقدم من النائب

السيد فيصل الجازي بصدد فتح عيادات صحية .

ارجو ان اعلم معاليكم ان طبيب معان وطبيب

الحسا يقومان بزيارة الحسينيه في السوق الحاضر ،

وسيم تعين طبيب هذه العيادة حين تتوفر المخصصات

وسينظر في امر فتح العيادات الاخرى على ضوء

الامكانيات .

واقبلوا احتراماتي

وزير الصحة

محمد البشير

السيد الجازي

نائب بلو الجنوب

اشكر معاليه

٤ - الاقتراحات

السيد الرئيس

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ارجو احالة اقتراحي هذا الى الدوائر المختصة

بخصوص اتمام طرق القرى التسالية في محافظة اربد

نظرا لاقطاعها تماما عن الطريق العام ولما يسبب

ذلك من مشقة لسكان هذه القرى وتعطيلها لمصالحهم

ولكون العمل قد بدىء بهذه الطريق ولم ينته حتى

الآن .

(١) طريق تبنة - الطريق العام اربد - دير ابي سعيد

(٢) طريق كفر كفتينا - الطريق العام اربد - السموع

(٣) طريق وادي زقلاب - الطريق العام - دير

ابي سعيد - الغور .

مع قبول فائق الاحترام والتقدير

نائب محافظة اربد

عبدالله الكليب الشريده

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على احالته الى

الحكومة ؟

الجميع

السيد الحسيني نائب القدس

انا اود ان اشكر الحكومة على تجاوزها بقضية

جوازات السفر المؤقتة والحقيقة ان وزير الداخلية

بنفسه دار على اماكن اعطاء هذه الجوازات وقد

قامت الحكومة بفتح محلات عديدة كما الفت ضرورة

المرور على المخبرات قبل اخذ الجوازات وقد ظهر

هذا واضحاً بسهولة المعاملات في الوقت الحالي فانا

اجزي الشكر لدولة الرئيس والحكومة .

٥ - مقررات اللجنة القانونية

السيد الرئيس

القضاة مقرر اللجنة القانونية التفضل الى المنصة

لتلاوة مقررات اللجنة .

(١)

السيد المقرر

قرار رقم (٢٨) لسنة ١٩٧٢

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بتصابها

القانوني بتاريخ ١٩٧٢ / ٦ / ٣ برئاسة رئيس اللجنة

معالي السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي

والعطفرة الاعضاء السادة : - بشارة غصيب

سلم البخت - يعقوب معمر - رزق البطاينة

عبي الدين الحسيني

هكذا عند الفصل

ونظرت بالاقترح رقم (٢٦) المقدم من بعض حضرات النواب المحترمين حول ادخال تعديل على قانون التقاعد العسكري الحال على اللجنة وبعد دراسته رأيت قبوله بالصيغة التي ورد فيها وتوصي المجلس الكريم باحالة الى الحكومة عملاً بأحكام المادة (٩٥) من الدستور .
اللجنة القانونية

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على هذا القرار ، وعلى احالته للحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(ب)

السيد المقرر

قرار رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٢

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني ١٩٧٢/٦/٣ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد رياض المفلح وحضور: اعضاء المجلس المعالي والمطوفة السادة المقرر :

سليمان القضاة - بشارة غصيب - سابا المكش - سليم البخيت - يعقوب معمر - رزق البطاينة محي الدين الحسني .

ونظرت في مشروع القانون المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٢ الحال عليها وبعد دراسته وتدقيقه قررت قبوله كما ورد من الحكومة ، وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على مشروع القانون المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٢ كما اقترته اللجنة

الجميع : موافقون .

وفيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر :

ملحوظات مجلس النواب حول مشروع القانون المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٢

ملاحظات مجلس النواب حول مشروع القانون المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٢	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	ملاحظات المجلس
المادة (٦٤) : ١ - يجوز اعارة الضباط القيام بوظائف مدنية او عسكرية او بوليسية (الامن العام) خارج وحدات القوات المسلحة الاردنية او لدى حكومتهم اخرى بموافقتهم الطبية وبوصية القائد العام . ويجوز قرار من مجلس الوزراء على ان لا تتجاوز الاعارة مدة سنتين ولا يجوز تجديد هذه المدة . ب - لا يجوز اعارة الضباط من ملازم وملازم اول ورتب خارج القوات المسلحة . ج - اذا اضيق الضباط المنعرج احكام هذه المادة اثر في رفع خلال مدة الاعارة بحري ترميه وفقا لقصر من هذا القانون .	المادة (٦٤) : ١ - يجوز الوزراء بناء على ترشيح القائد العام ان يقر اعارة اي ضابط للعمل لدى حكومة اخرى او لدى اية جهة في داخل المملكة او خارجها بعد موافقة اللجنة . ب - على مجلس الوزراء ان يعين مدة الاعارة وشروطها وكيفية تأديتها والالتزام على ان لا تتجاوز هذه المدة سنتين . ج - يجوز لمجلس الوزراء بناء على ترشيح القائد العام وعند الضرورة القصوى ان يحدد الاعارة للمدة التي يراها مناسبة ولـه ان يفرض وزير الدفاع بجازمة هذه الصلاحية . د - لا يتقاضى الضابط المنعرج اي جزء من راتبه خلال مدة اعارته . هـ - تكون مدة الاعارة خدمة متفرقة للضابط ويحري رفع الضابط المنعرج اذا استحق الترفيع خلالها وفقا لاحكام هذا القانون .	انظر قرار اللجنة القانونية رقم ٢٩ المؤرخ في ١٩٧٢/٦/٣

الاسباب الموجبة

دأبت القوات المسلحة خلال السنوات الاخيرة على اعادة عدد من ضباطها الى دول وامارات الخليج العربي وذلك عملاً بالتوجيهات الملكية السامية بهذا الصدد .
ولقد برزت من خلال عملية الاعارة هذه مشكلتين : اولاهما تتعلق برتبة الضباط المعار والآخرى بمدة الاعارة . فعظم دول امارات الخليج تطلب ان تكون رتبة المعار دون رتبة رائد وذلك لاعتبارات خاصة بحجم الرتب لديها وهذا مما يتعارض وصراحة النص في المادة ٦٤ ب من القانون الاصيل والذي لا يجيز اعارة الضباط من ملازم وملازم اول ورئيس كما وان العديد منها ترجو تجديد مدة الاعارة لضباط انتهت مدة اعارتهم والتي يجب ان لا تتجاوز السنتين وذلك بصريح نص المادة ٦٤ ج من القانون المشار اليه .
وتلافياً للصعاب المتوه عنها اعلاه ولتتمكن القوات المسلحة من ما يد العون الى دول وامارات الخليج الى اقصى حد ممكن فقد وجد من الضروري وضع هذا التعديل .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٢

قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٢)
ويقرأ مع القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل ومطراً عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٦٤) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٦٤ :

- أ - مجلس الوزراء بناء على تنسيب القائد العام ان يقرر اعارة اي ضابط للعمل لدى حكومة اخرى او لدى اية جهة في داخل المملكة وخارجها بعد موافقته الخطية .
- ب - على مجلس الوزراء ان يبين مدة الاعارة وشروطها وكيفية تأدية عائدات التقاعد على ان لا تتجاوز هذه المدة سنتين .
- ج - يجوز لمجلس الوزراء بناء على تنسيب القائد العام وعند الضرورة القصوى ان يمدد الاعارة للمدة التي يراها مناسبة وله ان يفوض وزير الدفاع بممارسة هذه الصلاحيات .
- د - لا يتقاضى الضابط المعار اي جزء من راتبه خلال مدة اعارته .
- هـ - تكون مدة الاعارة بخدمة مقبولة للتقاعد ويجري رفع الضابط المعار اذا استحق الترفيع خلالها وفقاً لأحكام هذا القانون .

(ج)

السيد المقرر

قرار رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٢

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٧٢/٦/٣ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي والعلوفة السادة المقرر :

سليمان القضاء - والاعضاء : بشارة غصيب -
سابا العكشه - سليم البخيت - يعقوب معمر -
محى الدين الحسيني .

ونظرت في مشروع قانون اصلاح ورعاية الاحداث لسنة ١٩٧٢ الحال عليها من قبل المجلس الكريم وبعد دراسته وتدقيقه ، قررت توصية المجلس الكريم برفض مشروع هذا القانون للاسباب التالية :

(١) احدث في هذا المشروع فصل خاص لانشاء محاكم للاحداث وترى اللجنة القانونية ان المحاكم القائمة تكفي للنظر في قضايا الاحداث ولا ترى لزوماً لاحداث محاكم خاصة لهذه الفئة .

(٢) ترى اللجنة القانونية ان العقوبات الواردة في مشروع هذا القانون جاءت مخفضة وغير مناسبة

ولا تتناسب مع اهمية الجريمة بينما جاءت في القانون الاصيل المعمول به عقوبات رادعة .

(٣) بما ان اللجنة قد اوصت المجلس الكريم في مقدمة هذا القرار الغاء فصل انشاء محاكم خاصة للاحداث وإبقاء العقوبات كما هي في القانون السابق وبما ان مواد هذا المشروع هي تقريبا نفس مواد القانون المعمول به ولا جديد عليه . اصبح هذا المشروع لا لزوم له . وتوصي اللجنة المجلس الكريم برفضه .

اللجنة القانونية

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ؟

الجميع : موافقون

السيد الرئيس

اذن هل يوافق المجلس على رفض (مشروع قانون اصلاح ورعاية الاحداث لسنة ١٩٧٢)
للاسباب الواردة بقرار اللجنة ؟

الجميع موافقون

(وفيما يلي نص المشروع بالصيغة التي رفضته فيها المجلس وكما سيرفع الى مجلس الاعيان الموقر
مرفوضاً)

هكذا من الاصل

الاسباب الموجبة

لتعديل قانون الاحداث رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٨

ضمن خطة وزارة الشؤون الاجتماعية الهادفة الى مكافحة الجريمة وتمشيا مع مبدأ ان جرائم الاحداث مرتبطة الى حد كبير مع عوامل البيئة والتنشئة البيئية .

لذا فقد ارتأت الوزارة ضرورة تعديل القانون الاصلي بحيث يتمشى مع روح العصر مع تلافي النقص الذي لوحظ في القانون المذكور عند تطبيقه بحيث يودي العمل به الى نتائج ايجابية في اصلاح ورعاية الاحداث وفيما يلي أبرز المبررات التي حثت بالوزارة الى وضع القانون الجديد :

- ١ - اعطى القانون الجديد مراقب السلوك صفة الضابطة العدلية .
- ٢ - قسم القانون الجديد معاهد الاحداث الى ثلاثة انواع :
 - أ - دور خاصة بتوقيف الاحداث .
 - ب - دور خاصة باعتقال الاحداث .
 - ج - دور خاصة بالاحداث المشردين .
- ٣ - يركز القانون المقترح على ضرورة اخلاء سبيل الاحداث بكفالة او بتعهد خطي وعدم توقيفهم الا في حالات نادرة من خلال قناعة الوزارة بان العمل مع هؤلاء الاحداث يستهدف العلاج لا العقاب .
- ٤ - نص القانون الجديد على ضرورة إيجاد محكمة خاصة بالاحداث وكيفية تشكيلها ومكان انعقادها .
- ٥ - حدد القانون الجديد عقوبات التقى والمراهق بشكل يعطي القاضي مرونة في اصدار حكمه بحيث يتوخى مصلحة الحدث لا عقابه .
- ٦ - راعى القانون الجديد مسؤولية ولي امر الحدث او محرضه على الانجراف .
- ٧ - كما اعطى القانون أهمية خاصة للرعاية اللاحقة للاحداث الذين تنتهي مدة حكمهم في المؤسسات الاجتماعية او يفرج عنهم بسبب أو لآخر .

قانون رقم () لسنة ١٩٧٢

قانون اصلاح ورعاية الاحداث

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون اصلاح ورعاية الاحداث لسنة ١٩٧٢) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

الفصل الاول

المادة ٢ - اصطلاحات

يكون للمصطلحات والالفاظ التالية ، حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ، الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

وزير - وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

وزارة - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

حدث - كل شخص اتم السابعة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة ذكرا كان ام انثى

ولدت - من اتم السابعة من عمره ولم يتم الثانية عشرة

المراهق - من اتم الثانية عشرة ولم يتم الخامسة عشرة

الفتى - من اتم الخامسة عشرة ولم يتم الثامنة عشرة

الوصي - كل شخص خلاف الولي ، تعتبر المحكمة متوليا امر العناية بالحدث او الرقابة عليه .

رئيس مراقبي السلوك - الشخص المعين رئيسا لمراقبي السلوك او من يقوم مقامه .

مراقب السلوك - الشخص المعين مراقبا للسلوك وبعد احد افراد الضابطة العدلية .

امر المراقبة - الامر الصادر بمقتضى هذا القانون بوضع الاحداث تحت اشراف احد مراقبي السلوك بالشروط التي تراها المحكمة ضرورية لتأمين حسن سلوك الحدث .

دار ملاحظة الاحداث - اية مؤسسة تشخيصية ، حكومية او اهلية يعتمدها الوزير لتوقيف الاحداث .

دار تربية وتأهيل الاحداث - اية مؤسسة اصلاحية ، حكومية او اهلية يعتمدها الوزير لاعتقال واصلاح الاحداث وتعليمهم تعلما اكاديميا او مهنيا .

دار رعاية الاحداث - اية مؤسسة اجتماعية ، حكومية او اهلية يعتمدها الوزير لايواء الاشخاص المشردين ورعايتهم وحمايتهم .

سنة - السنة الشمسية .

المحكمة - محكمة الاحداث

محكمة من اجل

الفصل الثاني

المادة ٣ - : توقيف الاحداث

١ - اذا قبض بمذكرة او بدونها على شخص يدل ظاهر حاله انه دون الثامنة عشرة وتعد احضاره الى المحكمة في الحال فيترتب على مأمور الشرطة او الدرك ان يحقق في القضية وان يفرج عنه بتعهد خطي يعطيه والده او الوصي عليه او الحدث نفسه ان كان قتي، او اي شخص آخر بالمبلغ الذي يراه المأمور كافيا لتأمين حضوره عند نظر المحكمة في التهمة الموجهة اليه.

٢ - لا يجوز تخلية السبيل بالكفالة او بدونها في الحالات الآتية :

أ - اذا كان الحدث متهما بجريمة قتل او بأية جريمة خطيرة أخرى او

ب - اذا كانت مصاحته تقتضي بمنعه من مخالطة اي شخص غير مرغوب في مخالطته أو

ج - اذا كان لدى مأمور الشرطة او الدرك ما يحمله على الاعتقاد بأن الافرج عنه قد يخل بسير العدالة .

٣ - اذا قبض على شخص يدل ظاهر حاله على انه دون الثامنة عشرة ولم يفرج عنه وفقا لما تقدم في الفقرة (١) يجب على مأمور الشرطة او الدرك ان يتخذ التدابير لتوقيفه في دار ملاحظة الاحداث المعدة لهذه الغاية ، الى ان يتسنى احضاره امام المحكمة لحاكمته ، وتحتصر سلطة توقيف الاحداث بالقضاء والسلطات المختصة وبموجب مذكرات توقيف اصولية .

٤ - يترتب على المحكمة او المدعي العام عند توقيف او احالة حدث لم يفرج عنه بكفالة .

أ - ان يصدر قرارا بإحالة الى دار ملاحظة الاحداث بدلا من السجن على ان يبقى موقوف طيلة المدة ، او الى ان يفرج عنه بحكم القانون ، ولا يجوز توقيف اي ولد في السجن .

ب - اذا ثبت للمحكمة او المدعي العام ان المراهق او القتي متمرد للدرجة لا يؤتمن معها حالته الى دار ملاحظة الاحداث ، او انه فاسد الخلق للدرجة لا يستنسب معها حالته اليها، جاز لها او له الامر بتوقيفه في السجن في المكان المعد لامثاله من السجناء .

ج - يجوز للمحكمة او المدعي العام الغاء قرار توقيف المراهق او القتي في دار ملاحظة الاحداث واصدار قرار بتوقيفه في السجن اذا تبين لها او له ضرورة ذلك .

المادة ٤ - : عدم تقييد الحدث وعزله

١ - لا يجوز تقييد الحدث بأي قيد الا في الحالات التي يسدي فيها من التبرر او الشراسة ما يستوجب ذلك .

٢ - تتخذ التدابير جبرا امكن لعل الاحداث الجانحين عن المتهمين او المحكومين الذين تجاوزوا الثامنة عشرة من اعمارهم .

المادة ٥ - : قضايا الاحداث مستعجلة

تعتبر قضايا الاحداث من القضايا المستعجلة .

المادة ٦ - : عدم اعتبار الاسبقية

لا تعتبر اداة الحدث بجرم من الاسبقيات .

الفصل الثالث

المادة ٧ - : محاكم الاحداث

١ - أ - تحدث محكمة تسمى محكمة الاحداث .

ب - تتخذ محكمة الاحداث من قاض واحد للفصل في جميع الجرائم التي تستوجب عقوبة الغرامة او الحبس او الاشغال الشاقة المؤقتة او الاعتقال .

ج - وتتخذ من قاضيين في الجرائم الجنائية الاخرى .

٢ - تختص المحكمة الصاحبة او البدائية كل حسب اختصاصه بالنظر في قضايا الاحداث المشتركين مع غيرهم من كبار السن على ان يراعي بحق الحدث الاصول المتبعة في محاكمة الاحداث وان تحصل على التقرير المنصوص عليه في المادة (١٠) من هذا القانون .

٣ - يعتبر قضاء الاحداث لغايات قانون استقلال القضاء كقضاء المحاكم النظامية .

٤ - يتم تعيين قضاة الاحداث من قبل المجلس القضائي ويجري انتدابهم ونقلهم حسب الاصول المرعية بشأن القضاء المعرفين بقانون استقلال القضاء .

المادة ٨ - : مكان انعقاد المحكمة

١ - تعقد محكمة الاحداث جلساتها في مكاتب وزارة الشؤون الاجتماعية التي يمينها الوزير بقرار ينشر الجريدة الرسمية .

٢ - اذا ظهر لأية محكمة ، خلاف محكمة الاحداث اثناء النظر في الدعوى ان المتهم حدث ، جاز لها مواصلة النظر في الدعوى والفصل فيها اذا استصوبت ذلك ولها ان تؤجل اصدار الحكم الى حين حصولها على التقرير المنصوص عليه في المادة العاشرة من هذا القانون .

٣ - تتخذ التدابير جبرا امكن لمنع اختلاط اي حدث تجري محاكمته او التحقيق معه بالاشخاص الذين تجاوزت منهم الثامنة عشرة المتهمين كانوا ام محكومين .

هكذا من الأصل

الفصل الرابع

المادة ٩ - سرية المحاكمة

تجري محاكمة الاحداث بصورة سرية ولا يسمح بالدخول الى المحكمة خلاف مراقبي السلوك والدي الحدث او وصيه او محاميه ، ومن كان من الاشخاص الذين لهم علاقة مباشرة بدعوى .

المادة ١٠ - تقرير مراقب السلوك

يقتضي على المحكمة بعد ثبوت الادانة وقبل البت في الدعوى ان تحصل من مراقب السلوك والخول صلاحيات افراد الضابطة العدلية على تقرير خطي يحوي جميع المعلومات المتعلقة بأحوال ذوي الحدث المادية والاجتماعية وبأخلاقه وبقدرته العقلية وبالبيئة والمدرسة التي نشأ وتربى فيها ونوع ومكان العمل وحالته الصحية وسوابقه وبالتدابير المقترحة لاصلاحه .

المادة ١١ - خطر نشر صورة الحدث او الحكم

يحظر نشر اسم وصورة الحدث الجائع ، ونشر وقائع المحاكمة او ملاحظاتها في اية وسيلة من وسائل النشر كالكتب والصحف والسينما ، ويعاقب كل من يخالف ذلك بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تتجاوز خمسة وعشرين ديناراً ويمكن نشر الحكم بدون الإشارة لاسم الحدث او لقبه .

المادة ١٢ - تستدعي المحكمة ولي الحدث او وصيه او الشخص المسلم اليه ، الى جلسة المحاكمة بواسطة مذكرة دعوى وتشعر مراقب السلوك بذلك .

المادة ١٣ - سن الحدث

١ - يعتبر سجل النفوس بينة على تاريخ الميلاد الى ان يثبت تزويره .
٢ - اذا كان ظاهر حال المتهم الغير مسجل في سجلات النفوس يدل على انه اصغر مما يبدو ، او اذا ادعى هذا المتهم بأنه مازال حدثاً او انه اصغر مما يبدو ، وبحيث يؤثر ذلك على نتيجة الدعوى فيجب على المحكمة ان تتأكد من تاريخ ميلاده واذا ثبت ذلك تدين المحكمة منه بكافسة الوسائل الثبوتية الفنية منها والقانونية ويعتبر ذلك البين الحقيقي للحدث .

لجنة ١٤ - اجراءات المحاكمة

- ١ - تشرح المحكمة عند البدء في المحاكمة خلاصة التهمة المسندة الى الحدث بلغة بسيطة ثم تسأله اذا كان يعترف بها ام لا .
- ٢ - اذا اعترف الحدث بالتهمة يسجل اعترافه ، بكللمات اقرب ما تكون الى الالفاظ التي استعملها في اعترافه ، وتفصل المحكمة بالدعوى الا اذا بدت لها اسباب كافية تقتضي بعكس ذلك .
- ٣ - اذا لم يعترف الحدث ، تشرح المحكمة بسياح شهود الاثبات ويجوز لها اولوليه او وصيه او محاميه ، مناقشة الشهود .
- ٤ - اذا تبين للمحكمة لدى الانتهاء من سماع بينة الاثبات ، وجود قضية ضد الحدث ، تسمع شهادة شهود الدفاع ويسمح للحدث ان يتقدم بدفاعه كما يسمح لوليه او وصيه او محاميه بمساعدته في الدفاع عن نفسه .
- ٥ - يجوز للحدث أو وليه أو وصيه او محاميه ان يناقش مراقب السلوك حول تقريره كما يجوز ذلك للمحكمة ايضاً .

لجنة ١٥ - اخلاء السبيل

- ١ - أ - يترتب اخلاء سبيل الحدث الموقوف بجرمة جنوحية اذا قدم كفالة تضمن حضوره في اي دور من ادوار التحقيق ، او المحاكمة الا اذا كان ذلك يخل بسير العدالة .
ب - يجوز للمحكمة المختصة اخلاء سبيل الحدث الموقوف بجرمة جنائية اذا وجدت في الدعوى ظروفًا خاصة .
- ٢ - منظم سندات الكفالة امام المرجع الذي اصدر قرار التخليه .

لجنة ١٦ - الاعتراض ... الخ

تخضع الاحكام الصادرة بمقتضى هذا القانون للاعتراض والاستئناف والتمييز وفق احكام قانون اصول المحاكمات الجزائية المعمول به ، بما يجوز للولي او الوصي ان يتنوب في هذه الاجراءات عن الحدث .

الفصل الخامس

لجنة (١٧) : عقوبة الفتى المراهق

- ١ - لا يلاحق جزائياً من لم يكن قد اتم السابعة من عمره حين اقتراف الفعل .
- ٢ - لا يحكم بالاعدام او الاشغال الشاقة على الحدث .
- ٣ - لا يحكم على ولد بالحبس .

هذا عند الاصل

٤ - إذا اقترف المراهق أو الفتى جريمة تستلزم الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة ، يحكم على المراهق بالاعتقال مدة لا تزيد على ستة سنوات وعلى الفتى مدة لا تزيد على عشر سنوات ويكون الاعتقال في دار تربية وتأهيل الأحداث أو أية مؤسسة أخرى معينة لهذه الغاية من قبل وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ، وذلك إلى أن يبلغ المراهق أو الفتى التاسعة عشرة من عمره ينقل بعدها إلى السجن لأكمال المدة المحكوم عليه بها .

٥ - إذا اقترف المراهق أو الفتى جريمة تستلزم عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أو الاعتقال فيعتقل مدة تراوح بين سنة وثلاث سنوات في دار تربية وتأهيل الأحداث .

٦ - إذا اقترف المراهق أو الفتى جريمة او مخالفة جاز للمحكمة ان تفصل في الدعوى على الوجه التالي :

أ - بالحكم عليه او على والده او وصيه بدفع غرامة او بديل عطل وضرب او مضاريف المحاكمة .

ب - بالحكم عليه او على وليه او وصيه بتقديم كفالة مالية على حسن سيرته .

ج - بالحكم عليه بتقديم تعهد شخصي يضمن حسن سيرته وسلوكه .

د - بوضعه تحت اشراف مراقب السلوك بمقتضى امر مراقبة لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات .

هـ - باعتقاله في دار تربية وتأهيل الأحداث مدة لا تزيد على ثلاث سنوات .

و - ويجوز ان يقرن الحكم المقرر في البنود (أ ، ب ، ج ، د) السابقة بأي حكم آخر مما هو مذكور في هذه المادة .

٧ - يحصل بواسطة دائرة الاجراء كل ما يحكم به على الحدث بمقتضى هذا القانون من تضمينات ومصاريف محاكمة ، وكذلك يحصل التضمينات ومصاريف المحاكمة التي يحكم بها على الولي او الوصي وبديل الكفالة من الكفيل .

المادة ١٨ - تدابير حماية الولد

لا عقاب على الولد من اجل الافعال التي يقرها الا انه تفرض عليه تدابير الحماية من قبل المحكمة على الوجه التالي :-

١ - تسليمه الى احد والديه او الى وليه الشرعي ، او

٢ - تسليمه الى احد افراد أسرته ، او

٣ - تسليمه الى غير ذويه ، او

٤ - بوضعه تحت اشراف مراقب السلوك بمقتضى امر مراقبة لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات .

المادة ١٩ - تسليم الولد لمن هو اهل لتربيته

أ - اذا لم تتوفر في والد الولد . او في والد وليه الشرعي الضمانات الاخلاقية ولم يكن باستطاعتهم القيام بتربيته ، سلم الى افراد أسرته .

ب - على الشخص الذي يسلم اليه الولد ان يتعهد باتباع ارشادات مراقب السلوك .

ج - اذا لم يكن في ذوي الولد من هو اهل لتربيته ، يمكن تسليمه الى احد اهل البر او وضعه في مؤسسة معترف بها صالحة لهذا الغرض لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات .

د - على مراقب السلوك ان يراقب تربية الولد مع تقديم الارشادات له وللقائمين على تربيته .

المادة ٢٠ - معاقبة متسالم الولد

يعاقب بفرامة لا تتجاوز العشرة دنائير كل شخص سلم اليه ولد عملاً باحكام هذا القانون اذا اقترف الولد جرماً جديداً بسبب اهماله في تربيته أو مراقبته .

الفصل السادس

المادة ٢١ - تعيين مدة الاعتقال بديل الغرامة

اذا امتنع المراهق ، او الفتى عن دفع الغرامة ، يعتقل يوماً واحداً عن كل خمسمائة فلس أو كسورها على ان لا تتجاوز مدة الاعتقال الشهرين ويترتب على المحكمة عند اصدار قرارها ان تعين المدة التي يعتقل خلالها المحكوم عند تخلفه عن دفع الغرامة ، وذلك بالنسبة المقررة في هذه المادة .

المادة ٢٢ - خضوع الحدث لأشراف مراقب السلوك

(١) اذا أصدرت أية محكمة أمر المراقبة ، يكون لذلك الامر ما للدائرة من اثر لها يتعلق باعادة المال المسروق ، وتمكين المحكمة من اصدار أوامر برد المال الى صاحبه او دفع اي مبلغ تقدي بهذا الخصوص .

(٢) المحكمة التي تصدر أمر المراقبة هي التي تختار مراقب السلوك الذي سيتولى الاشراف على الحدث المقرر وضعه تحت المراقبة ، واذا توفي هذا المراقب ، او تعلق عليه لسبب من الاسباب القيام بواجباته ، او وجد رئيس مراقبي السلوك ان من المستحسن ان يتولى الاشراف على ذلك الحدث مراقب سلوك آخر بدلاً من الاول تختار المحكمة ذلك المراقب .

(٣) اذا قرر وضع الفتى تحت اشراف مراقب السلوك ، ويجب ان يكون مراقب السلوك الذي

(٤) تسلم المحكمة نسخة عن أمر المراقبة ، الصادر وفق احكام البند (د) من الفقرة (٦) للمادة (١٧) والفقرة (٤) من المادة (١٠) من هذا القانون الى مراقب السلوك الذي سيتولى الاشراف على الحدث ونسخة اخرى الى الحدث او وصيه ويكلف الحدث ضرورة الخضوع لأشراف مراقب السلوك خلال مدة المراقبة .

محكمة من الأصل

المادة ٢٣ - تفويض الحدث أو وليه وإلغاء الأمر وتعديله

- ١ - للمحكمة أن تفرض على الحدث الذي يخالف أي شرط من شروط أمر المراقبة أو على وليه أو وصيه، غرامة لا تتجاوز عشرة دنانير مع المراقبة أو بدونها .
- ٢ - يجوز للمحكمة التي أصدرت أمر المراقبة، وبناء على طلب من مراقب السلوك أو من وصيه أو من الحدث أن تلغي الأمر أو تعدله بعد أن تطلع على تقرير ومطالعة مراقب السلوك في هذا الشأن .
- ٣ - إذا أدين الحدث بجرم أثناء نفاذ أمر المراقبة الصادر في حقه الغي أمر المراقبة إلا إذا اقتصر الحكم الجديد على دفع غرامة أو تعويض أو مصاريف المحكمة أو بتقديم كفالة أو تعهده شخصي ففي هذه الحالات يجوز للمحكمة أن تقرر استمرار العمل بأمر المراقبة .

المادة ٢٤ - اعتقال المراقب أو القتي

- ١ - يسلم القرار أو الأمر أو الحكم الذي يقضي باعتقال أو توقيف المراقب أو القتي في مكان اعتقال أو توقيف معين بمقتضى هذا القانون مع الشخص المقرر اعتقاله أو توقيفه إلى المسؤول عن ذلك المكان .
- ٢ - يعتبر الشخص أثناء اعتقاله أو توقيفه على هذا الوجه واثناء نقله من مكان الاعتقال أو التوقيف وإلى مكان آخر تحت الحفظ القانوني، فإذا فرج أو قبض عليه بلا مذكرة قبض، وإرجاعه إلى المكان الذي كان معتقلاً أو موقوفاً فيه .

المادة ٢٥ - نقل الحدث من مؤسسة إلى أخرى

- ١ - يجوز للمحكمة التي أصدرت الحكم وبناء على طلب من الوزير أن تقرر نقل الحدث من أية مؤسسة إلى أية مؤسسة أخرى مماثلة لها تابعة للوزارة أو لأحدى المؤسسات الأهلية .
- ٢ - يجوز للمدير للمؤسسة أن يدخل أي حدث موضوع في المؤسسة التي يديرها إلى أية مؤسسة عامة أو خاصة ليتابع تحصيله العلمي أو المهني فيها على أن يعود إلى مؤسسته بعد الانتهاء من نشاطه المدرسي أو المهني يومياً .

المادة ٢٦ - الإفراج عن الحدث وإعادة المؤسسة

- ١ - يجوز للمحكمة، بناء على طلب الوزير أن تفرج عن أي حدث أرسل إلى أية مؤسسة معتمدة لرعاية وإصلاح الأحداث إذا وجدت مبرراً لذلك وعلى أن تتوفر الشروط التالية :-
- أ - أن لا تقل مدة التي قضها الحدث في المؤسسة عن تسعة أشهر .
- ب - أن يكون الحدث قد سلك سلوكاً حسنًا خلال إقامته في المؤسسة .
- ج - أن لا يؤدي الإفراج عن الحدث إلى تعرضه لمؤثرات اجتماعية سلبية .
- د - أن لا يكون محكوماً بجرم عقوبتها الأشغال الشاقة لمدة غير سنوية، أو أكثر .

٨ - أن يتولى مراقب السلوك في المنطقة التي يسكنها الحدث توجيهه والإشراف عليه طيلة المدة الباقية من الحكم الصادر بحقه .

٢ - يجوز للمحكمة بناء على طلب الوزير أن تأمر بإعادة الحدث إلى المؤسسة لإكمال مدة الحكم فيها إذا خالف أيًا من الشروط التي أخرج عنه بموجبها أو إذا كان قد تعرض لمؤثرات اجتماعية سلبية .

٣ - يجوز لمراقب السلوك بموافقة الوزير أن يحضر أمام المحكمة المختصة أي حدث حكم بأمره إلى أية مؤسسة معينة من قبل الوزير، وأوشك أن ينهي المدة المقررة في الحكم إذا وجد أن مصالحة الحدث تستوجب ذلك لو أخرج عنه للأسباب التالية :-

- أ - اعتياد أحد والديه أو وصيه الإجرام أو السكر أو فساد الخلق أو
 - ب - لأنه لم يتم مدة التدريب في الحرفة أو المهنة التي شرع بتدريبه عليها .
- ويجوز للمحكمة المختصة بصفتها محكمة أحداث لدى قناعتها بصحة ذلك أن تصدر قراراً باستمرار بقاء الحدث في المؤسسة إلى أن يبلغ التاسعة عشرة من عمره أو إلى أية مدة أقل من ذلك .

٤ - يجوز للمدير المؤسسة أن يميز الأحداث المتأخرين في سلوكهم لمدة لا تزيد على أسبوع في المرة الواحدة لزيارة أهلهم في الأعياد أو في المناسبات الضرورية .

المادة ٢٧ - اعتقال الأحداث في المؤسسات الإصلاحية

لا يجوز اعتقال أو توقيف أي شخص في أية دار من دور الأحداث المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون إلا عن طريق القضاء أو أية سلطة مختصة ومذكرة اعتقال أو توقيف أصولية .

المادة ٢٨ - الالتزامات المدنية

يجوز للمحكمة أن تحكم بالالتزامات المدنية (الرد والمطل والضرب والمصادرة والتفسيات) عند البت في الدعوى .

الفصل السابع

المادة ٢٩ - التشديد

- ١ - يعتبر متشرداً كل شخص دون الثامنة عشرة من عمره وتطبق عليه أحكام الحالات التالية :-
- أ - إذا كان تحت رعاية والد، أو وصي، غير لائق العناية به، بالنظر لاحتياسه الإجرام أو أدمانه السكر أو الجلالة الخلق أو
- ب - إذا كان يتأثر شرعية أو غير شرعية، أو والد سبق ليه أن أدين بارتكاب جرم محل بالأداب مع أية بنت من بناته سواء كانت شرعية أو غير شرعية أو

هكذا من الأصل

- ج - اذا قام باعمال تتصل بالدعارة او الفسق او فساد الخلق او القمار او خدعة من يقومون بهذه الاعمال او
- د - اذا خالط المشردين او المشتبه بهم او الذين اشتهر عنهم سوء السيرة او
- هـ - اذا كان يستجدي ولو تسر على ذلك بأية وسيلة من الوسائل او
- و - اذا لم يكن له محلا مستقرا او كان يبيت عادة في الطرقات او
- ز - اذا لم يكن له وسيلة مشروعة للعيش او عائل مؤتمن وكان والداه او احدهما متوفين او مسجونين او غائبين او
- ح - اذا كان مياء الملوك وخارجا عن سلطة ابيه او وليه او وصيه او امه او كان الولي متوفي او غائبا او عديم الاهلية .

المادة ٣٠ - امر رعاية المشردين

- ١ - يجوز لمراقب السلوك ان يقدم الى محكمة الاحداث . اي متشرد كما ولسه ان يستعين باحد افراد الضابطة العدلية لتأمين مثوله امام المحكمة .
- ٢ - يجوز للمحكمة اذا اقتنعت بعد التحقيق ان الشخص الذي قدم اليها هو دون الثامنة عشرة من عمره . ومتشرد وانه يحتاج الى رعاية ، ان :-
- أ - تأمر والده او وصيه بالعناية به بصورة لائقة ، او ان تفرم الوالد او الوصي بالاضافة لما ذكر او بدونه ، او
- ب - تحيله الى دار رعاية الاحداث ، او الى اية مؤسسة مماثلة يعتمد عليها الوزير شرط ان توافق تلك المؤسسة على ذلك وتكون مدة الاحالة محدودة بمالا يقل عن سنة ولا يتجاوز خمس سنوات او
- ج - تضعه تحت رعاية شخص مناسب او اسرة مناسبة شرط ان يوافق هذا الشخص او الاسرة على ذلك وان يكون لها حق الاشراف عليه كوالده وذلك للمدة التي تقرها المحكمة او
- د - ان تصدر قرارا يوضعه تحت اشراف احد مراقبي السلوك بالاضافة الى اي قرار من القرارات الثلاثة السابقة الذكر او بدون ذلك لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات
- ٣ - يجوز للمحكمة اصدار القرار وفق هذه المادة في غياب المشردين .

المادة ٣١ - اشتراك والد المشردين في اعالجته

- ١ - يكون لكل مؤسسة عهد اليها امر العناية بمشردين بحق الاشراف عليه كوالده ما دام قرار المحكمة نافذ المفعول وتكون مسؤولية عن رعاية مريض من اعادة ما ورد في الفقرة (٢) من هذه المادة بشأن الاشتراك في نفقة الرعاية ويقتضي المشردين تحت عناية تلك المؤسسة ولو طلب والده او اي شخص آخر امرا داه .

- ٢ - يترتب على المحكمة اذا ظهر ان والد ذلك المشردين او الشخص المسؤول عن اعالته في وسعه ان يقدم نفقة رعايته كليا او جزئيا ، ان تصدر قرارا تكلف فيه ذلك الوالد او الشخص المسؤول بالاشتراك في نفقة رعاية المشردين المعني بالقرار اثناء المدة المشار اليها فيها سبق بالمبلغ الذي ترى انه قادر ضمن الحد المعقول على دفعه .
- وللمحكمة ان تغير ما تصدره من القرارات في هذا الشأن بطلب من المؤسسة التي عهد اليها العناية بالمشردين وذلك حسب رأي المحكمة ، ويدفع المبلغ الذي تقرره المحكمة الى المؤسسة ويتفق في سبيل نشاطاتها وبرامجها .
- ٣ - أ - كل مبلغ مستحق الدفع فرض بمقتضى هذه المادة يحصل وفقا لاحكام قانون الاجراء .
- ب - يترتب على الوالد او الشخص الذي قررت المحكمة اشتراكه في نفقات رعاية المشردين ان يبلغ المحكمة التي اصدرت القرار عن كل تغيير يحدث في مكان اقامته ، وفي حالة تخلفه عن ذلك يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة دنانير .

المادة ٣٢ - تمديد اقامة المشردين في المؤسسة

- ١ - يجوز للمحكمة التي اصدرت القرار بناء على طلب الوزير ان تفرج عن اي متشرد عهد به الى اية مؤسسة في اي وقت كان وذلك بالشروط التي تراها مناسبة اذا رأت ان مصلحة المشردين تقتضي ذلك .
- ٢ - يجوز لمراقب السلوك بموافقة الوزير ان يحضر امام المحكمة المختصة اي متشرد يوشك ان ينتهي المدة التي صدر الامر بأن يقضيها في اية مؤسسة عملا بالمادة (٣٠) من هذا القانون اذا وجد بأنه سيناله ضرر فيما لو افرج عنه حين انتهاء مدة بقاءه في المؤسسة وذلك :-
- أ - لاعتقاد احد والديه او وصيه ، الاجرام او السكر او فساد الخلق او
- ب - لعدم وجود من يعنى به عناية كافية ، او عجزه عن العناية بنفسه او
- ج - لانه لم يتم مدة التدريب في الحرفة او المهنة التي شرع بتدريبه عليها في تلك المؤسسة .
- ويجوز للمحكمة المختصة اذا اقتنعت بما سبق ان تصدر قرارا بتمديد المدة وذلك الى ان يبلغ المشردين التاسعة عشرة من عمره او لمدة اقل من ذلك .

المادة ٣٣ - عقوبة من يساعد الحدث او المشردين على الفرار

- أ - كل من ساعد او اغرى بطريقة مباشرة او غير مباشرة ، حدثا او متشردا على الفرار من المؤسسة التي عهد اليها امر العناية به وهو عالم بذلك او
- ب - آوى او اخفى ، من لم يجرى الوجه المذكور ، او منعه من الرجوع الى المؤسسة المؤكول اليها امر العناية به ، او ساعده على ما ذكر وهو عالم بذلك .
- يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً او بالسجن مدة لا تتجاوز الشهرين .

هذا من الأصل

المادة ٣٤ - مسؤولية ولي أمر الحدث ومحرضيه

- ١ - اذا ثبت للمحكمة ان والد الحدث او وليه او وصيه او من هو في رعايته قد ساعد او ساهم بطريقة مباشرة او غير مباشرة على الانحراف او سوء سيرة الحدث او
- ٢ - اذا ثبت للمحكمة ان شخصاً او اشخاصاً قام او قاموا بتحريض حدث على الانحراف او سوء السيرة بأية وسيلة كانت :

جاز لها ان تحكم على والده او وليه او وصيه او من هو في رعايته او على محرضيه بغرامة لا تتجاوز العشرين ديناراً او بالحبس مدة لا تتجاوز الشهرين .

المادة ٣٥ - يبقى الحدث الذي يفرج عنه او ينهي مدة حكمه في اية مؤسسة تحت اشراف ورعاية الوزارة لمدة لا تقل عن ستة اشهر وفق تعليمات خاصة تصدرها هذه الوزارة .

المادة ٣٦ - الانظمة

يصدر مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٣٧ - الغاء

تلغى القوانين التالية :

- ١ - قانون الاحداث رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٨ .
- ٢ - المادة (٩٤) من قانون العقوبات .
- ٣ - اي قانون آخر بقدر ما تتعارض احكامه مع هذا القانون .

المادة ٣٨ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ هذا القانون .

(د)

قرار رقم (٣١) لسنة ٩٧٢

السيد المقرر :

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٣ و ١٤ / ٦ / ٩٧٢ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي والمطرفة والفضيلة السادة : المقرر سليمان القضاء والاعضاء بشارة غصيب ، سابا العكشه ، يعقوب معمر ، سليم البخيت ، الشيخ عبد الباقي جمو ، محي الدين الحسيني . وقد حضر الاجتماع معالي وزير العدلية واصحاب المطرفة ورئيس محكمة التمييز الاول - السيد موسى الساكت ورئيس محكمة التمييز الثاني السيد بشير الشريقي ورئيس النيابة العامة السيد نجيب الرشدان . ونظرت بمشروع قانون استقلال القضاء لسنة ٩٧٢ المحال عليها . وبعد دراسته وتوقيه قررت ما يلي :-

- (١) للمادة ٢ - يضاف الى آخر تعريف القاضي . عبارة (والقاضي تحت التدريب) .
- (٢) للمادة ٤ - يستعاض عن عبارة (رئيس محكمة العدل العليا) الواردة تحت الرقم (٢) بعبارة (رئيس محكمة التمييز الثاني) .
- (٣) للمادة ٥ - يستعاض عن عبارة (رئيس محكمة العدل العليا) الواردة في الفقرتين (ا) و (ب) بعبارة (رئيس محكمة التمييز الثاني) ويستعاض عن عبارة (وفي حال غيابها يرأس المجلس) الواردة في الفقرة (ا) بعبارة (وفي حال غياب احدهما يحل محله) وفي الفقرة (د) من هذه المادة تضاف بعد عبارة (ينضم للمجلس) عبارة (اعلى الاعضاء درجة ثم) .
- (٤) للمادة ٦ - يضاف حرف (في) قبل كلمة (الوزارة) الواردة في الفقرة (ا) وتضاف الى آخر الفقرة (ج) عبارة (وفي حال تساوي الآراء ينضم للمجلس اقدم قاض في محكمة التمييز) .
- (٥) للمادة ١٠ - بقرة (ز) يستعاض عن كلمة (سنة) بكلمة (سنتين) الواردة في آخر عبارة (ان يكون حامياً استاذاً لمدة لا تقل عن سنة) .

(٦) للمادة ١١

- (١) الفقرة ب تحذف عبارة (بتقدير جيد) الواردة بعد عبارة (من حصل على اجازة في الحقوق) وتحذف كلمة (جيداً) الواردة بآخر هذه الفقرة .
- (٢) تضاف فقرتان لهذه المادة تحت حرفي (ج ، د) بالنص التالي :-
- ج - بحسب مدة التدريب في المحاماة لغايات الفقرة (ب) كأنها خدمية في وزارة العدل .
- د - من كان حامياً استاذاً لمدة لا تقل عن سنة واحدة سواء خدماً في وزارة العدل ام لا .
- (٣) يحذف حرف الفقرة الاخيرة من هذه المادة ليصبح (ا) .
- (٧) للمادة (١٢) - يستعاض عن كلمة (المرشحين) بكلمة (المتقدمين) وتضاف عبارة (على ان لا تقل درجة اي منهم عن الدرجة الاولى) بعد عبارة (من ثلاثة من كبار القضاة) .

هذا من الأصل

(٨) المادة (١٣) تضاف عبارة «من الدرجة الرابعة فما دون» بعد عبارة (يجري التمييز بالوظائف القضائية).
(٩) المادة ١٤ - يستعاض عن عبارة (إذا عين في إحدى وظائف القضاء . أحد المحامين) الواردة في أولها بعبارة (إذا عين أحد المحامين عضوا في محكمة بداية او قاضي صلح او مدعيا عاما)
(١٠) المادة ١٥ تصبح بالنص التالي :

مادة ١٥ -

أ (يقسم القضاء عند تعيينهم وقبل مباشرتهم وظائفهم امام رئيس محكمة التمييز اليحين التالية -
« اقم بالله العظيم ان اكون خالصا للملك والوطن وان احكم بين الناس بالعدل وان احترم القوانين واؤدي وظائفه بكل امانة واخلاص وان التزم سلوك القاضي الصادق الشريف » .
ب (اما رئيس واعضاء المجلس القضائي الاعلى وقضاة محكمة التمييز ورئيس النيابة العامة فيقسمون امام الملك .
ج (تسري احكام الفقرتين (أ) و (ب) على جميع القضاة المعينين قبل نفاذ هذا القانون خلال شهر من تاريخ نفاذه .

(١١) المادة ١٨ - تضاف كلمة (الخطية) بعد عبارة (موافقة الوزير) .

(١٢) المادة ١٩ -

١ (فقرة أ تضاف عبارة (ضمن الدرجة الواحدة) بعد عبارة (الاهلية والكنهه).
٢ (فقرة د - تضاف الى آخرها العبارة (اما القاضي من الدرجة الثانية فما فوق فبعد سنتين على حلوله في تلك الدرجة) .
(١٣) المادة ٢٠ - تحذف منها الفقرة (أ) وتعتبر الفقرة (ب) هي صلب المادة نفسها .
(١٤) المادة ٢٢ - يستعاض عن عبارة (يودع طلب الاستقالة من الوزير) الواردة في أولها بعبارة (يقدم طلب الاستقالة الى الوزير ليحيله) ويضاف الى آخر هذه المادة عبارة (وللمجلس ان يقرر ان القاضي في اجازة حتمية بمرتب كامل الى ان يصلح قراره بموضوع الاستقالة خلال مدة لا تزيد عن شهر واحد) .
(١٥) المادة (٢٣) - الفقرة أ - تضاف كلمة (عامه) بعد عبارة (محكمة نظامية) .

(١٦) المادة (٢٥) تصبح بالنص التالي :

٢٥ - لا يجوز عزل القاضي او اعتباره فاقدًا لوظيفته او توقيف درجته الا بقرار من المجلس واردة ملكية .

(١٧) المادة ٢٦ يستعاض عن عبارة (حق الاشراف) الواردة بعد عبارة (ولرئيس كل محكمة) بعبارة (هذا الحق)

(١٨) المادة (٣٥) تصبح الفقرة (ب) منها بالنص التالي :
ب (اذا اعيد القاضي للخدمة خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات يجب متابعة الاجراءات التأديبية .

(١٩) المادة ٣٩ تصبح بالنص التالي :-

المادة ٣٩ :-

١ (المقوبات التأديبية التي يجوز فرضها على القضاة هي :-

أ (الانذار

ب (الحسم من الراتب

ج (تنزيل الرتبة

د (العزل

٢ (يتولى الوزير تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس القضائي .

٣ (لوزير حق توجيه تنبيه خطي وحفظه في ملف القاضي .

(٢٠) المادة ٤١ - تحذف كلمة (القصوى) الواردة بعد عبارة (في غير حالات الضرورة) .

(٢١) المادة ٤٣ - تحذف هذه المادة ويستعاض عنها بمادة جديدة بالنص التالي :-

المادة ٤٣ :

يجوز بقاء القاضي في الخدمة حتى بلوغه السبعين من عمره

(٢٢) المادة ٤٤ - يحذف من آخرها عبارة (كما يتولى الوزير خلال الفترة المذكورة صلاحيات المجلس القضائي) .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

السيد المقرر

كما ان اللجنة عملت ملحقا لقرار بالنص التالي

ملحق لقرار رقم ٣١ لسنة ١٩٧٢

بسبب خطأ مطبعي في قرار اللجنة القانونية

لمجلس النواب المؤرخ في ١٣ و ١٤ / ٦ / ١٩٧٢ ورقم

٣١ سقطت العبارة التالية :

المادة ٢١ - فقرة - ب - تحذف منها عبارة

(او عضو بداية او منعاقد نائب عام)

فيرجى اضافتها للقرار واعتبارها من ضمن

توصيات اللجنة حول مشروع قانون استقلال القضاء .

اللجنة القانونية

وبالاضافة الى ذلك فان اللجنة قد اجتمعت مع

معالي وزير الداخلية واجرت بعض التعديلات على

قراؤها وملحقة .

فاقرأ على خضر اتم الآن القرار بشكله النهائي

محكمة التمييز

قرار رقم (٣١) لسنة ١٩٧٢

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٣/١٤/١٩٧٢ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي والمطوفة والفضيلة السادة : المقرر سلمان القضاة والاعضاء بشارة غصيب ، ساهبا العكشه ، يعقوب معمر ، سليم البخيت ، الشيخ عبد الباقي جمو ، محي الدين الحسيني . وقد حضر الاجتماع معالي وزير العدلية واصحاب المطوفة ورئيس محكمة التمييز الاول السيد موسى الساكت ورئيس محكمة التمييز الثاني السيد بشير الشريفي ورئيس النيابة العامة السيد نجيب الرشدان . ونظرت بمشروع قانون استقلال القضاء لسنة ٩٧٢ المحال عليها . وبعد دراسته وتدقيقه قررت ما يلي :

(١) المادة ٢- يضاف الى آخر تعريف القاضي . عبارة (والقاضي تحت التدریب) .

(٢) المادة ٤- يستعاض عن عبارة (رئيس محكمة العدل العليا) الواردة تحت الرقم (٢) بعبارة (رئيس محكمة التمييز الثاني) .

(٣) المادة ٥- يستعاض عن عبارة (رئيس محكمة العدل العليا) الواردة في الفقرتين (أ) و (ب) بعبارة (رئيس محكمة التمييز الثاني) ويستعاض عن عبارة (وفي حال غيابهما يرأس المجلس) الواردة في الفقرة (أ) بعبارة (وفي حال غياب احدهما يحل محله) وفي الفقرة (د) من هذه المادة تضاف بعد عبارة (ينضم للمجلس) عبارة (اعلى الاعضاء درجة ثم) .

(٤) المادة ٦- يضاف حرف (في) قبل كلمة (الوزارة) الواردة في الفقرة (أ) وتضاف الى آخر الفقرة (ج) عبارة (وفي حال تساوي الآراء ينضم للمجلس اقدم قاض في محكمة التمييز) .

(٥) المادة ١٠- فقرة (ز) يستعاض بكلمة (مستين) الواردة في آخر عبارة (ان يكون حاميا استاذاً لمدة لا تقل عن سنة) .

(٦) المادة ١١

١ الفقرة ب تحذف عبارة (بتقدير جيد) الواردة بعد عبارة (من حصل على اجازة في الحقوق) وتحذف كلمة (جدا) الواردة بآخر هذه الفقرة .

٢ تضاف فقرتان لهذه المادة تحت حرفي (ج ، د) بالنص التالي :-

ج - تحسب مدة التدريب في المهامة لغايات الفقرة (ب) كأنها خدمة في وزارة العدل .

د - من كان حاميا استاذاً لمدة لا تقل عن سنة واحدة سواء خدم في وزارة العدل ام لا .

٣ يمدل حرف الفقرة الاخيرة من هذه المادة ليصبح (هـ) .

(٧) المادة ١٢- يستعاض عن كلمة (المرشحين) بكلمة (للمتقدمين) وتضاف عبارة (على ان لا تقل درجة اي منهم عن الدرجة الاولى) بعد عبارة (من ثلاثة من كبار القضاة) .

(٨) المادة ١٢- تضاف عبارة (من الدرجة الرابعة فادون) بعد عبارة (يجري التمييز بالوظائف القضائية) .

(٩) المادة ١٤- يستعاض عن عبارة (اذا عين في إحدى وظائف القضاة . احد الحامين) الواردة في اولها بعبارة (اذا عين احد الحامين عضواً في محكمة بداية او قاضي صلح او مدعي عام) .

(١٠) المادة ١٥- تصبح بالنص التالي :

مادة ١٥ -

(أ) يقسم القضاة عند تعيينهم وقبل مباشرتهم وظائفهم امام رئيس محكمة التمييز اليمين التالية :-

ه اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصا للملك والوطن وان احكم بين الناس بالعدل وان احترم القوانين واؤدي وظائفتي بكل امانة واخلاص وان التزم سلوك القاضي الصادق الشريف .

(ب) اما رئيسا محكمة التمييز الاول والثاني فيقسمان اليمين امام الملك .

(ج) تسري احكام الفقرتين (أ) و (ب) على جميع القضاة المعيينين قبل فقاذا هذا القانون خلال شهر من تاريخ فقاذه .

(١١) للمادة ١٨- تضاف كلمة (الخطية) بعد عبارة (موافقة الوزير) .

(١٢) المادة ١٩ -

١ فقرة أ- تضاف عبارة (ضمن الدرجة الواحدة) بعد عبارة (الاهلية والكفاءة) .

٢ فقرة د- تضاف الى آخرها العبارة (اما القاضي من الدرجة الثانية فما فوق فبعد سنتين على حلوله في تلك الدرجة) .

(١٣) المادة ٢١- الفقرة ب تحذف منها عبارة (او عضوية بداية او مساعد نائب عام) .

(١٤) المادة ٢٢- يستعاض عن عبارة (يودع طلب الاستقالة من الوزير) الواردة في اولها بعبارة (يقدم طلب الاستقالة الى الوزير ليحيله) ويضاف الى آخر هذه المادة عبارة (وللمجلس ان يقرر ان القاضي في اجازة ختمية بمرتب كامل الى ان يصدر قراره بموضوع الاستقالة خلال مدة لا تزيد عن شهر واحد) .

(١٥) المادة ٢٣- الفقرة أ تضاف كلمة (عامة) بعد عبارة (محكمة نظامية) .

(١٦) المادة ٢٥- تصبح بالنص التالي :

٢٥- لا يجوز عزل القاضي او اعتباره فاقداً لوظيفته او تنزيل درجته الا بقرار من المجلس واردة ملكية :

(١٧) المادة ٢٦- يستعاض عن عبارة (حق الاشراف) الواردة بعد عبارة (ولرئيس كل محكمة) بعبارة (هذا الحق) .

(١٨) المادة ٣٥- تصبح الفقرة (ب) منها بالنص التالي :

(ب) اذا اعيد القاضي للخدمة خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات يجب متابعة الاجراءات التأديبية :

(١٩) المادة ٤١- تحذف كلمة (القصوى) الواردة بعد عبارة (في غير حالات الضرورة) .

(٢٠) المادة ٤٣- تحذف هذه المادة ويستعاض عنها بمادة جديدة بالنص التالي :-

المادة ٤٣ :

يجوز تمديد خدمة القاضي حتى بلوغه السبعين من عمره .

(٢١) المادة ٤٤ تحذف من آخرها عبارة (كما يتولى الوزير خلال الفترة المذكورة صلاحيات المجلس القضائي) وتوجي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

هذا من الأصل

السيد الحاج حسن نائب عمان

في المادة ١٢ ، عفا الفقرة ١٢ التي تتعلق بالمادة ١٩ ، اذا تكرمت ، الفقرة - ل - تضاف الى آخرها عبارة (اما القاضي من الدرجة الثانية فما فوق فيبعد سنتين على حلوله بالدرجة) فاذا تكرمت اري ان تكون (ولما القاضي من الدرجة الثالثة فما فوق فيبعد سنتين على حلوله في تلك الدرجة) . يجوز ، غير ملزم . بدلا من الثانية الثالثة بالنسبة للقضاة .

السيد المقرر

لا يا سيدي ، احلم علي ، اذا راعينا استثناء أو للقضاة ، على أساس ما هو معمول به في نظام الخدمة المدنية .

السيد الحاج حسن نائب عمان

في نظام الخدمة المدنية في كثير من الاحيان لما يكون الواحد في الثالثة وتضعه مدير دائرة لا ينطبق عليه نظام الخدمة ، القضاة هنا حتى لا يكون في تقييد وما دام في جواز الافضل ان تكون من الثالثة فما فوق .

السيد وزير المدنية

يا سيدي الاصل في الموضوع كان ان يجري ترقيع القضاة وفق ما يجري بالنسبة لنظام الموظفين والخدمة المدنية بعد القضاء ثلاث سنوات على الاقل الا انه في نظام الخدمة جواز لمجلس الوزراء بترقيع من كان في الدرجة الثانية الى اعلى اذا اقتضى سنتان على الاقل في حلوله تلك الدرجة وفي محاولة للتوفيق بين وضع القضاة وبين وضع الموظفين في ذات الدرجة فقد احدث الاستثناء الذي اشار اليه المقرر الكريم .

السيد الرئيس

ارجو من معالي الوزير ان يوجه الكلام الى الرئاسة .

السيد وزير المدنية

نعم ، فارتوي ان يوحد الوضع بالنسبة للموظفين والقضاة فيما يتعلق بالدرجة الثانية لأن هناك في حق جوازي لمجلس الوزراء بالنسبة لنظام الخدمة المدنية بترقيع من امضى سنتين على الاقل في الدرجة الثانية فما فوق وهذه حالة استثنائية اردنا ان نضعها بل ذات القيد وبذات المستوى في قانون استقلال القضاء . لتوحيد الوضع ، لتوحيد النظرة بالنسبة للموظفين والقضاة في آن واحد .

السيد الحاج حسن نائب عمان

ما تفضل به معالي الوزير صحيح لكن في حالات يسمح بها نظام الموظفين ، نظام الخدمة المدنية ، عندما تأخذ بشخص من الدرجة الثانية ليكون بمستوى مدير دائرة او وكيل وزارة لا تطبق عليه المدة والذي اعني هنا ، حتى يكون في مرونة في عمل القضاة وتسهيل المهمة لمجلس ما دام الموضوع موضوع جواز ضمن الدرجة الثالثة فهذا ينطبق ويتفق تقريباً مع الحالة الاستثنائية الاخرى التي نص عليها نظام الخدمة المدنية ، لا يتعارض ابداً ، ما في تعارض .

السيد الفلاح نائب عمان

هذه قضية نسبية ، ليس لها قيمة ، ما دام انه جواز .

الدكتور الرضاوي نائب رام الله

انا اني على الاقتراح .

السيد ابو العز نائب معان

وانا ايضا اني على الاقتراح .

السيد ابو جابر نائب عمان

موافقين .

السيد الرئيس

اذن هل يوافق المجلس على تغيير الدرجة

تصبح (الثالثة)

الجميع : موافقون .

السيد المقرر

التعديلات الاخرى ، الفقرة ١٣ من القرار المادة ٢٠ ، تختلف منها الفقرة - أ - ، هذه الفئتها وتعلق بالزيادة السنوية ، ابقيتها على الوضع القديم الفقرة - ١٥ - من القرار التي تتعلق بالمادة ٣٩ كما وردت اصلا في المشروع كان لها ترتيب معين ابقيتها بعد مناقشة مع معالي الوزير ، من حيث الجوهر بقي هو هو يعني من ناحية الترتيب ، ثم المادة ٣٤ التي حذفت بقرار اللجنة استبدلناها بعبارة وعملناها بالشكل التالي :

يجوز تمديد خدمة القاضي حتى بلوغه السبعين من عمره ، اعطينا فرصة للقاضي ان يبقى في الحكومة او وزارة المدنية على اساس ان نستفيد من خدماته فترجو موافقتكم على قرار اللجنة .

السيد الحيد نائب عمان

الحق يقال ان القضاء الأردني هو اقدر واكثر واعدل قضاء بالشرق الأوسط والعالم وباليابسة ذلك حيث ان الدول العربية ومن جملتها الكويت والمعمودية ودول الخليج ترسل بعثاتها للتعاقد مع القضاة الأردنيين لما يجد بهم من كفاءة وجدالة ورأفة

ومع هذا فاني ارجو من دولة رئيس الوزراء تكراما للقضاء بأن يعطي امره الى مدير الاسكان بشراء قطعة ارض ولبناء عليها وحدات سكنية لائقية لموظفين القضاء واعطاء علاوة تتناسب مع رواتبهم والسماح لهم بسيارات تنقلهم من بيوتهم الى دوائرهم اسوة بدوائر الوزارات ويكتب عليها وزارة العدل حيث ان اكثرهم لا يملكون سيارات واني ارجو من دولة الرئيس وحكومته تلبية هذا الطلب وشكراً .

السيد الجازي نائب بدو الجنوب

نفتي على ذلك .

السيد الرئيس

آكل يا سليمان بك .

السيد المقرر

خالص ، في عبارة سقطت سهواً وادرجناها بملاحق القرار .

السيد الرئيس

اذن هل يوافق المجلس على قرار اللجنة القانونية بشكله النهائي بعد ادخال التعديلات التي ذكرها المقرر ؟

الجميع : موافقون .

السيد الرئيس

اذن مشروع قانون استقلال القضاء لسنة ١٩٧٢ هل يوافق المجلس عليه كما عجلته اللجنة والمجلس ؟

الجميع : موافقون .

وقلتا علي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي طرقت في اللجنة الى المجلس الاعيان بالوقت الذي كان فيه في المجلس الاعيان

هكذا منذ الاصل

قانون رقم () لسنة ١٩٧٢

قانون استقلال القضاء

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون استقلال القضاء لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يكون للكلمات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المبينة ازاء كل منها ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-
- الوزارة : وزارة العدل .
- الوزير : وزير العدل .
- المجلس : المجلس القضائي .
- القاضي : قضاة الحاكم النظامية والعدل العليا وممثلو النيابة العامة لدى تلك الحاكم ووكيل الوزارة وقضاة التشريع والتفتيش واي قاض يعو دأمر تعيينه للمجلس والقاضي تحت التدوير .
- المادة ٣ - القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون .

الفصل الأول

المجلس القضائي

المادة ٤ - يتألف المجلس القضائي من :-

- (١) رئيس محكمة التمييز - رئيسا
- (٢) رئيس محكمة التمييز الثاني
- (٣) رئيس النيابة العامة
- (٤) وكيل وزارة العدل
- (٥) رئيسي محكمتي الاستئناف
- (٦) مفتش يساهم وزير العدل
- مدة في نطلع كل سنة

اعضاء

- المادة ٥ - (أ) في حال غياب الرئيس ينضم للمجلس اقدم الاعضاء في محكمة التمييز وفي هذه الحالة يرأس المجلس رئيس محكمة التمييز الثاني وفي حال غياب احدهما يحمل محله العضو الاخر في الدرجة ثم الاقدم فيها .
- (ب) في حال غياب رئيس محكمة التمييز الثاني ينضم للمجلس اقدم الاعضاء فيها .

- (ج) في حال غياب رئيس النيابة العامة ينضم للمجلس النائب العام في عمان وفي حال غيابه النائب العام في القدس .
- (د) في حال غياب رئيس محكمة استئناف ينضم للمجلس اعلی الاعضاء درجة ثم اقدم الاعضاء في تلك المحكمة .
- (هـ) في حال غياب وكيل الوزارة او المفتش يتدب وزير العدل من يحمل عمل كل منهما .
- (و) تعني كلمة النيابة لاغراض هذه المادة الغياب عن الوظيفة .
- للادة ٦ - (أ) يجتمع المجلس في محكمة التمييز او في الوزارة بدعوة من الوزير او رئيس المجلس .
- (ب) لا يكون انعقاد المجلس صحيحا الا بحضور خمسة من اعضاءه على الاقل .
- (ج) تصدر قرارات المجلس بالاكثرية المطلقة لاجمع اعضاءه . وفي حال تساوي الآراء ينضم للمجلس اقدم قاضي في محكمة التمييز .
- (د) للمجلس ان يطلب من اية دائرة رسمية او غيرها كل ما يراه لازما من بيانات او وثائق .
- للادة ٧ - تكون مداولات المجلس سرية .
- للادة ٨ - يهدي المجلس رأيه من تلقاء نفسه او بناء على طلب الوزير في المسائل المتعلقة بالقضاء والنيابة .
- للادة ٩ - في الاحوال التي يكون رأي المجلس فيها استشاريا يبلغ الوزير مجلس الوزراء عند عرض المسائل عليه وجهة نظر المجلس والاسباب التي بني المجلس عليها رأيه مشفوعة بمطالعة .

الفصل الثاني

في التعيين

للادة ١٠ - يشترط ليعين قاضيا :-

- (أ) ان يكون اردني الجنسية متمتعا بالأهلية المدنية الكاملة .
- (ب) ان لا تقل سنه عن الخامسة والعشرين وتوفر فيه شروط التعيين الصحية .
- (ج) ان لا يكون قد حكم عليه بأية جناية عدا الجرائم السياسية .
- (د) ان لا يكون محكوما من محكمة أو مجلس تأديبي لأمر على بالفرف ولو ارد البسه اعتباره او شمله عقو عام .
- (هـ) ان يكون محمود السيرة وجسن البسمة .
- (و) ان يكون حاصلا على اجازة في الحقوق من اية كلية او معهد يقرها المجلس بعد الاستئناس برأي الوزير ولجنة معادلة الشهادات على ان تكون هذه الاجازة من شروط التعيين في القضاء في البلدة التي صدرت فيه .

محكمة التمييز

ز) ان يكون محامياً استاذاً لمدة لا تقل عن سنتين او حاصلاً على شهادة الدكتوراه في الحقوق او عمل قاضياً تحت التدريب لمدة سنة على الأقل أو حصل على شهادة من معهد للدروس القضائية يعتمد عليه المجلس بناء على تنسيب الوزير .

المادة ١١ - مع مراعاة ما ورد في الفقرات أ - هـ - من المادة السابقة يجوز تعيين قاض تحت التدريب :

أ) من حصل على شهادة ماجستير في الحقوق او ما يعادلها .

ب) من حصل على إجازة في الحقوق وعمل في وزارة العدل بعد حصوله على الإجازة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات وحصل في السنتين الأخيرتين على تقريرين سنويين بتقدير جيد .

ج) بحسب مدة التدريب في المهام لغايات الفقرة (ب) كأنها خدمة في وزارة العدل .

د) من كان محامياً استاذاً لمدة لا تقل عن سنة واحدة سواء ختم في وزارة العدل أم لا .

هـ) يكون القاضي تحت التدريب تحت التجربة ، وللمجلس بناء على تنسيب الوزير الاستثناء عن خدماته .

المادة ١٢ - لا يجوز تعيين أي شخص في وظيفة قاضٍ إلا بعد التحقق من كفاءته الخلقية وصلاحيته للمهمة .
القضاء ، على أن يحظى بمسابقة المتقدمين لملء الوظائف الشاغرة من قبل لجنة يبينها الوزير من ثلاثة من كبار القضاة على أن لا تقل درجة أي منهم عن الدرجة الأولى إذا كانت تلك الوظائف من الدرجة الرابعة فما دون .

المادة ١٣ - يجري التعيين بالوظائف القضائية من الدرجة الرابعة فما دون بتنسيب من الوزير وقرار من المجلس وإرادة ملكية على أن ينسب أكثر من شخص للوظيفة الشاغرة كل ما أمكن ذلك .

المادة ١٤ - إذا عين أحد المحامين عضواً في محكمة بداية أو قاضي صلح أو مدعي عاماً فلا يجوز أن يكون مقر عمله في محكمة البداية التي كان بها مركز عمله إلا بعد مضي ثلاثة سنوات من تعيينه .

المادة ١٥ - أ - يقسم القضاة عند تعيينهم وقبل مباشرتهم وظائفهم أمام رئيس محكمة التمييز اليمني التالي :
« أقسم بالله العظيم أن أكون خالصاً للملك والوطن وأن أحكم بين الناس بالعدل وأن أحترم القوانين وأؤدي وظائفني بكل أمانة وإخلاص وأن التزم سلوك القاضي الصادق الشريف »
ب) أما رئيسا محكمة التمييز الأول والثاني فيقسمان اليمني أمام الملك .

ج) تسري أحكام الفقرتين (أ) و (ب) على جميع القضاة للذين قبل هذا القانون خلال شهر من تاريخ نفاذه .

الفصل الثالث

واجبات القضاة

المادة ١٦ - لا يجوز الجمع بين وظيفة القضاء ومزاولة التجارة أو أية وظيفة أو مهنة أخرى ولا يجوز للقاضي أن يكون محكوماً ولو بغير اجر ولو كان النزاع غير مطروح امام القضاء الا اذا كان احد اطراف النزاع من اقاربه او اصهاره لغاية الدرجة الرابعة . اما اذا كانت الدولة او إحدى الهيئات العامة طرفاً في النزاع المراد فصله بطريق التحكيم فيجوز ان يكون القاضي محكماً وحيثليعين بقرار من مجلس الوزراء وموافقة المجلس الذي يعود له الحق بتقدير بدل أتعاب القاضي المحكم .

المادة ١٧ - لا يجوز للقضاة انشاء مر المداوالت .

المادة ١٨ - يجب ان يقيم القاضي في البلد الذي به مقر عمله ما لم يحصل على موافقة الوزير الخطية بالاقامة في بلد آخر قريب من محل عمله ، ولا يجوز للقاضي ان يتغيب عن مقر عمله قبل اخطار مرجعه المسؤول ولا ان ينقطع عن عمله بسبب غير مفاجيء قبل ان يسمح له بذلك كتابة .

الفصل الرابع

في الترفيع

المادة ١٩ - أ - يجري ترفيع القضاة بقرار من المجلس وإرادة ملكية على أساس الأهلية والكفاءة ضمن الدرجة الواحدة المستمدتين من التقارير الواردة عنهم والمقوبات التأديبية المفروضة عليهم ومن واقع أعمالهم وفي حالة التساوي يرجح الأقدم .

ب) يحدد التقدم في الدرجة وفق الأسس التالية :

(١) من يستوفي راتبا أعلى ضمن الدرجة الواحدة يعتبر الأقدم فيها .
(٢) في حالة التساوي في الراتب ضمن الدرجة الواحدة يعتبر الأقدم من كان أسبق في تاريخ استيفاء ذلك الراتب ، وفي حالة التساوي يعتبر الأقدم الأسبق في تاريخ نيل الدرجة وفي حالة التساوي يرجع الى الدرجة السابقة وهكذا حتى اذا انحدرت يرجع الى التقدم في الخدمة وعند التساوي يرجح الأكبر سناً .

ج) - محدد أقدمية القضاة الذين يعادون الى الخدمة أو الذين يمتنون لأول مرة في قرار التعيين .
د - لا يجوز ترفيع القاضي من درجة لاخرى قبل انقضاء ثلاث سنوات على حواله في تلك الدرجة الا اذا عين في أعلى مربوط الدرجة فيجوز ترفيعه بعد انقضاء سنة على التعيين . اما القاضي

من الدرجة الثالثة فما فوق فيعده الستة أشهر على حواله في تلك الدرجة .
المادة ٢٠ - أ - تمنح الزيادة السنوية بتنسيب من الوزير وقرار من المجلس .

محكمة من الأصل

ب) يجوز حجب الزيادة السنوية لمدة لا تزيد على سنة إذا فرضت على القاضي إحدى العقوبات المذكورة في الفقرات أ، ب، ج من المادة (٣٩)، ومحجب إذا فرضت على القاضي خلال ثلاث سنوات إحدى العقوبات المذكورتين في الفقرتين ب، ج أكثر من مرة أو اقترنت إحداها بعقوبة أخرى.

الفصل الخامس

في النقل والانتداب والاستقالة

المادة ٢١ - أ - ينقل القضاة من وظيفة لأخرى بقرار من المجلس وإرادة ملكية،

ب) لا يجوز أن يبقى مدع عام أو قاضي صلح من غير نقل مدة أكثر من ثلاث سنوات متتالية؛ وفي حالة نقل أي منهم لأحدى الوظائف المذكورة في ذات مقر العمل فلا يجوز أن يبقى في هذا المقر مدة تزيد على خمس سنوات متتالية.

ج) مع مراعاة ما ورد في الفقرة السابقة لا يجوز إعادة القاضي إلى مقر عمله الذي كان يعمل فيه قبل انقضاء سنتين على نقله ما لم تكن ثمة أسباب تستدعي ذلك على أن تبين في القرار:

المادة ٢٢ - يقدم طلب الاستقالة إلى الوزير ليحيله إلى المجلس الذي له أن يدعو القاضي في موعد لا يتجاوز ثلاثة أيام ويستمع إلى أقواله أو أقوال من ينوبه وإلى رأي الوزير أو من ينوبه ومن ثم يصدر قراره بقبول الطلب أو رفضه. والمجلس أن يقرر أن القاضي في إجازة حتمية عمرت كامل إيامان يصدر قراره بموضوع الاستقالة خلال مدة لا تزيد عن شهر واحد.

المادة ٢٣ - أ - للوزير أن يتنبدب في حالة الضرورة أي قاض لأية محكمة نظامية عامة أو خاصة أو لتولي إحدى وظائف النيابة العامة أو وكالة الوزارة أو للقيام بمهام التفتيش أو التشريع لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر في السنة الواحدة.

ب) للوزير بموافقة المجلس تمديد الانتداب للمدة التي تقتضيها الضرورة.

ج) يراعى في الانتداب أن لا تكون الوظيفة أو العمل من درجة أدنى من وظيفة القاضي أو العمل المناط به.

المادة ٢٤ - مع مراعاة أحكام المادة السابقة لا يجوز نقل القاضي من سلك القضاء إلى وظيفة أخرى أو انتداب لغير عمله أو لعمل أصلي إلا بموافقة المجلس.

الفصل السادس

في المحاكمة والتأديب

المادة ٢٥ - لا يجوز عزل القاضي أو اعتباره فاقداً لوظيفته أو تنزيل درجته إلا بقرار من المجلس وإرادة ملكية.

المادة ٢٦ - للوزير حق الاشراف الإداري على القضاة ولرئيس كل محكمة هذا الحق على القضاة في تلك المحكمة، ولغايات هذه المادة يعتبر قضاة الصلح في مراكز حاكم البداية قضاء فيها. ولرئيس النيابة حق الاشراف على جميع أعضاء النيابة، وللنائب العام حق الاشراف على أعضاء النيابة التابعين له.

المادة ٢٧ - للوزير من تلقاء نفسه أو بناء على تنسيب القاضي المسؤول حق تنبيه القضاة كتابة إلى كل ما يقع منهم مخالفاً لواجباتهم أو مقتضيات وظيفتهم وله أن يحفظ هذا التنبيه في ملف القاضي السري.

المادة ٢٨ - في غير حالات التلبس بالجريمة لا يجوز القبض على القاضي أو توقيفه إلا بعد الحصول على إذن من المجلس. وفي حالات التلبس على النائب العام عند القبض على القاضي أو توقيفه أن يرفع الأمر إلى المجلس في مدة الأربع وعشرين ساعة التالية وللمجلس أن يقرر بعد سماع أقوال القاضي إما الافراج عنه بكفالة أو بغير كفالة وإما استمرار توقيفه للمدة التي يقررها وله تمديد هذه المدة.

المادة ٢٩ - يجوز للمجلس أن يأمر بكف يد القاضي عن مباشرة أعمال الوظيفة أثناء إجراءات التحقيق أو المحاكمة عن جريمة استندت إليه وذلك إما من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الوزير أو النائب العام. وللمجلس أن يقرر وقف صرف مالا يزيد عن نصف راتب القاضي وعلاواته وله أيضاً أن يعيد النظر في كل وقت في قرار كف اليد أو وقف صرف الراتب، وإذا لم تسفر الإجراءات عن ادانة القاضي يتقاضى ما أوقف صرفه من الرواتب والعلاوات.

المادة ٣٠ - تقام الدعوى التأديبية من النائب العام بناء على طلب الوزير ويعلم المجلس بهذا الطلب فإذا لم يقم النائب العام برفع الدعوى خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الطلب جاز للمجلس أن يتولى بنفسه الدعوى بقرار تبين فيه الأسباب.

المادة ٣١ - ترفع الدعوى التأديبية بلائحة تشتمل على التهمة أو التهم والأدلة المؤيدة لها وتقدم للمجلس القضائي ليصدر قراره بدعوة القاضي للحضور أمام المجلس وعلى المجلس مباشرة الإجراءات خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر.

المادة ٣٢ - للمجلس أن يجزي ما يراه لازماً من التحقيقات وله أن يتنبدب أحد أعضائه للقيام بذلك، وللمجلس أو العضو الذي يتنبدب للتحقيق السلطة المخولة للمحاكم فيما يخص بدعوة الشهود الذين يرى فائدة من سماع أقوالهم.

هكذا منه لأصل

المادة ٣٣ - إذا رأى المجلس وجهاً للسير في الدعوى عن جميع التهم أو بعضها كلف القاضي بالحضور للمحاكمة على أن لا تقل المدة بين التكليف بالحضور وموعد المحاكمة عن اسبوع ويجب أن يشتمل امر الحضور على بيان كاف لموضوع الدعوى وأدلة الاتهام.

المادة ٣٤ - عند تقرير السير في الدعوى يجوز للمجلس أن يأمر بكف يد القاضي عن مباشرة أعمال وظيفته أو يقرر أنه في إجازة حتمية حتى تنتهي المحاكمة وتتبع في ذلك أحكام المادة (٢٩).

المادة ٣٥ - أ - تنقضي الدعوى التأديبية باستقالة القاضي وقبول المجلس لها ولا تأثير للدعوى التأديبية في الدعوى الجنائية أو المدنية الناشئة عن نفس الواقعة.

ب - إذا أعيد القاضي للخدمة خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات يجب متابعة الاجراءات التأديبية.

المادة ٣٦ - تكون جلسات المحاكمة التأديبية سرية إلا إذا طلب القاضي الذي رفعت عليه الدعوى أن تكون علنية ويحكم المجلس بعد سماع النائب العام ودفاع القاضي ويكون القاضي آخر من يتكلم ويحضر القاضي بشخصه أمام المجلس وله أن يقدم بيناته ودفاعه أو أن ينيب عنه أحد المحامين بذلك والمجلس دائماً الحق في تكليف القاضي بالحضور بشخصه فإذا لم يحضر ولم ينوب عنه أحد تجري محاكمته غيابياً.

المادة ٣٧ - يجب أن يكون الحكم الصادر في الدعوى التأديبية مشتملاً على الأسباب التي بني عليها وإن تلى أسبابه عند النطق به في الجلسة ويكون الحكم خاضعاً للطعن لدى محكمة العدل العليا من القاضي أو النائب العام من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الوزير.

المادة ٣٨ - كل إخلال بواجبات الوظيفة وكل عمل يمس الشرف أو الكرامة أو الادب يشكل خطأ يعاقب عليه تأديبياً، ويشمل الإخلال بواجبات الوظيفة تأخير البت بالدعوى وعدم تحديد موعد لإتمام الحكم والتمييز بين المتقاضين وإشياء سر المداولة والغياب بدون معلومة وعدم التقيد بأوقات الدوام.

المادة ٣٩ - العقوبات التأديبية التي يجوز فرضها على القضاة هي :-

- أ - التنبيه الخطي الذي يقرر الوزير توبيخه وحفظه في ملف القاضي.
- ب - الإنذار.
- ج - الخصم من الراتب.
- د - تنزيل الدرجة.
- هـ - العزل.

الفصل السابع

أحكام عامة وانتقالية

المادة ٤٠ - لا يجوز أن يجتمع في هيئة واحدة في أية محكمة قاضيان بينهما قرابة أو مصاهرة حتى الدرجة الرابعة كما لا يجوز أن يكون ممثل النيابة أو ممثل أحد الخصوم ممن تربطهم الصلة المذكورة بأحد القضاة الذين ينظران الدعوى.

المادة ٤١ - في غير حالات الضرورة لا تجري التعيينات والترقيات والتغولات بين القضاة الأمرة في السنة ويكون ذلك خلال شهر تموز.

المادة ٤٢ - في غير الحالات المنصوص عليها في هذا القانون تسري على القضاة أحكام نظام الخدمة المدنية وأي تشريع آخر يتعلق بالموظفين.

المادة ٤٣ - يجوز تمديد خدمة القاضي حتى بلوغه السبعين من عمره.

المادة ٤٤ -

أ - على الرغم مما ورد في هذا القانون أو في أي تشريع آخر ودون التقيد بالأحكام المتعلقة بالتعيين أو الاستغناء عن الموظفين أو تأديبهم أو تغلهم يقوم مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير بتنسيق ملاك القضاء بالاستغناء عن أي قاض أو نقله لدائرة أخرى وذلك خلال شهر من نفاذ هذا القانون.

ب - تكون القرارات الصادرة بمقتضى الفقرة الأولى قطعية وغير قابلة للطعن أمام أي مرجع قضائي.

المادة ٤٥ - يلغى قانون استقلال القضاء رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ وأي تشريع آخر إلى المدى الذي يتعارض فيه مع أحكام هذا القانون.

المادة ٤٦ - رئيس الوزراء ووزير العدل مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون.

هذا من الأصل

(٥)

قرار رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٢

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٧٢/٦/١٧ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي والفضيلة والطرفة السادة المقرر سلمان القضاة ، بشارة غصيب ، سايما العكشة ، يعقوب معمر ، عبد الباقي جمو ، محي الدين الحسيني . ونظرت بمشروع قانون نقابة الصيادلة لسنة ١٩٧٢ المحال عليها وبعد دراسته وتدقيقه قررت قبوله بالصيغة الجديدة المرفقة .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .
اللجنة القانونية

موافقين عليه :

السيد ابو العز نائب معان

لا . انا عندي ملاحظات .

السيد الجازي نائب بدو الجنوب

وافق عليه المجلس .

السيد ابو العز نائب معان

لا ، اريد ان اكلم ، مع تقديري لرئيس اللجنة القانونية والاخوان الاعضاء ، ورد مشروع القانون اشتركت فيه الحكومة ووزارة الصحة ونقابة الصيادلة ، اجتمعوا ووضعوا هذا المشروع ، حول المشروع الى المجلس الكريم . والمجلس حوله بدوره الى اللجنة القانونية المختصة ، الحقيقة تجاهلوا او غاب عن ذهنهم استدعاء الاخوان الصيادلة الموجودين في البلد كما استدعواهم في المرة السابقة لذا انا اقترح على المجلس الكريم عند طرح مشروع قانون نقابة الصيادلة للتصويت في هذه الجلسة بل الطلب الى اللجنة

القانونية للاستماع الى وجهة نظر نقابة الصيادلة وعرض المشروع ثانية على مجلسكم الكريم لان فيه تحقيق لمصاحبة العامة والله الموفق .

السيد المفلح نائب عمان

الاخ سينقل صورة برقية ارسلتها نقابة الصيادلة حق اللجنة القانونية حق طبيعي وان تجرى المذاكرة ومناقشة المشروع بصورة سرية ولما ان تستمع فقط الى آراء النواب باقتراحات تقدم لما خطياً .

ثانياً : الاشخاص الذين تتمكن اللجنة القانونية ان تدعيهم محددين بموجب النظام وبموجب رؤية المشاريع وهي الوزير المختص او من ينيبه . ليس لدعوة النقابة حق في الموضوع ولا تملك هذا الحق .

هذا القانون لم يكن بالجديد على المجلس ولا بالجديد على الحكومة ، هو لنقابة سبق لمجلسكم الكريم ان قرر حقوق جميع النقابات كلها بالتساوي وهذا القانون استهدف واعطى نقابة الصيادلة ما اعطاه لجميع النقابات سواء نقابة المحامين او نقابة الأطباء او نقابة المهندسين او الزراعيين الى غير ذلك من النقابات حتى نقابة الممرضات ، من هنا كان هذا القانون يشمل اشياء سبق للمجلس ان اقرها وعطاه بقانون مهنة الصيادلة فوضع في هذا القانون اشياء واشياء كثيرة ابرزها هي اعادة تقييم الدواء بمعنى انه لو مر مشروع الصيادلة واحضرناهم واستشرناهم لوضعوا هذه الطلبات وعطلنا قانون مهنة الصيادلة ولذلك لم يكن هناك فيه جديد سوى الضبط والربط واطهار الحكومة وسيادتها على المواطنين سواء كانوا افراداً او اشخاصاً معنويين وما يقره المجلس هو نظام لم يكن هناك مخالفة في احالة القانون الى اللجنة القانونية ظالماً رئيس المجلس هو الذي احال وطلب منا .

هذا النص محصور بعمل المهنة فقط لا يتعلق بالأهداف الاخرى السياسية ليس لهم علاقة فيها .

السيد المقرر

عدم ادراجها لا يحرم النقابة ان تنتمي لتلك الاتحادات ، يعني السكوت عنها في القانون لا يمنع النقابة ان تتحد مع الاتحادات النقابية في العالم التي تهدف الى رفع مستوى مهنة الصيدلة لا يمنع أبداً .

السيد عودة الله نائب مادبا

عاجلنا في الفترة الماضية قوانين جميع النقابات في البلد وحاول المجلس أن يساوي بين جميع حقوق النقابات ، تساوي مع بعضهم ، لم نعط أحد خلاف الثاني ، وأعتقد أن هذا القانون أخذ من النقاش ما فيه الكفاية . التعديل الذي جاءت به اللجنة القانونية مشكورة هو تعديل توخى به سلطة البلد ومصاحبة الجميع في آن واحد لذلك أرى أن نوافق عليه .

السيد المفلح نائب عمان

اصحوا لي إن أبسط القضية التي أثارها النائب خالد الحاج جبين .

اولاً يمثل مكلنا نصنعنا من جميع النقابات وقلنا أي نقابة لا تمنع عليها أن تشترك وتفسر الظروف بمخاطبها ، وإذا أفريتنا مثل هذا المبدأ كأننا نقول لمجلس الوزراء ان يشترك في كل مؤتمر وكل كذا وكل كذا ، في حين أن يقدر ويقرر ما يشترك ويأخذ موافقة الجهة المختصة مجلس النقابة ، هذا يعني بالتأكيد وقد كان مثل هذا النص موجود في جميع النقابات ورفع واجبنا مجلس النواب على هذه الصورة .

ثانياً : الوقت الضيق الذي رأيناه وهو ان الدورة تنتهي في نهاية الشهر وهناك محاولة مقصودة لاهمال هذا القانون وتأجيل بدون البت فيه وبذلك لا نكون ساوينا بين النقابات بالاحكام والأهداف والأغراض ، ولذلك أرجو مجلسكم الكريم الموافقة بكلمه ونصه .

السيد الحاج حسن نائب عمان

الواقع ، القانون وزع على الاخوان وأعتقد انه من مدة وزع وكان المفروض أن نناقشه في الجلسة التي نوقشت بها الموازنة العامة وأجل الى هذا الوقت . فانا أرى مناقشته مناقشة ضرورية وخاصة اننا في نهاية الدورة في آخر هذا الشهر .

في بعض الملاحظات وأرجو من الاخوان ، اللجنة القانونية قامت مشكورة بتنقيح هذا القانون بما يحق والأسس والقواعد التي وضعتها وصارت في جميع النقابات من مهندسين وعلميين وصيادلة على قس الأسس ونفس القواعد الا انه في بعض الملاحظات أريد أن أتعرض لما

المادة الثامنة ، مشطورية ، الباب الأول في تأليف النقابة وغاياتها . المادة الثامنة تقول :

للقابة الحق في الاشتراكات والاتحادات والجمعيات والمؤسسات الصيدلانية ، مشروع القانون الأصلي ، وليس الصياغة الجديدة ، اصحوا لي أن أقرأها :

للقابة الحق في الاشتراكات والاتحادات والجمعيات والمؤسسات الصيدلانية العربية والأجنبية للعمل على تحقيق أهدافها الرامية - جاءت هنا مقصورة - الرامية الى رفع مستوى المهنة وتحسين الخدمة الصيدلانية وخصوصاً فيما يتعلق بتشجيع صناعة وتوزيع الدواء المحلي والعربي وتوحيد التشريعات الصيدلانية

هكذا منذ الأصل

السيد الرئيس

هل سبق ؟

السيد المقلح نائب عمان

لا غير موجود في أي نقابة .

السيد الحاج حسن نائب عمان

هذا النص الواقع أبو بشار والاخ سليمان أقدر مني على تحليل المواد القانونية فاذا في شيء من ناحية قانونية لا يمنع من اشتراكهم فانا لا أصر على هذه الناحية .

السيد الرئيس

اذن موافقين ..

السيد الحاج حسن نائب عمان

الناحية الثانية ، كل صيدلي يمارس يدفع الرسم السنوي المحدد ولا يجوز له الاستمرار مسالم يدفع لصندوق النقابة الرسم مضافاً اليه كذا من الغرامات وينشر اسمه في الجريدة الرسمية .

جاء التعديل للمادة ١٨ - حصروها في القطاع الخاص وهذا في الواقع ليس فيه مساواة بين الصيدلي عضو النقابة ، ما في تفرقة سواء كان في القطاع الخاص أو موظف بحكومة فهو عضو في النقابة فاعتقد العودة الى مشروع القانون الأصلي يكون أفضل ، الى المادة الأصلية .

السيد الرئيس

نقرأ المادة الأصلية .

السيد الحاج حسن نائب عمان

أضفتم (والذي يعمل في القطاع الخاص)

السيد معمر نائب اربد

الصيدلي الذي يشتغل في الحكومة معائداً للحكومة سواء كان يشتغل في الحكومة او الجيش ونظام الخدمة المدنية ينطبق عليه ، لا تستطيع النقابة ولا تملك صلاحية أن توقفه عن العمل ، كيف توقفه عن العمل ؟ تستطيع أن تطلب حسم الرسم من راتبه وهذا شيء .

السيد الحاج حسن نائب عمان

الواقع ليس فيه إيقاف عن العمل في هذه المادة . هنا يفرض ٥٠٪ عن الرسم ، سواء هذا النص سواء للمهندسين أو غيرهم تركناه على أساس يطبق ماعلى للمهندسين في الحكومة أو خارجها .

السيد المقلح نائب عمان

مأخوذة في محلها ، ولكن أبعادها أكثر مما يرى اليه النائب ، قصدنا بالصيدلي المتأخر عن دفع الرسوم خاضع لغرامة لا تتجاوز ٥٠٪ . وبذلك نستثني ان مجلس النقابة لا يجوز أن يفرض الموظف والصيدلي الذي في الجيش لأنهم غير تابعين للغرامة بل هم مكلفون بدفع الرسم وهذا لا يجوز لموظف يحتمل صيدلي في جهاز الدولة وصيدلي يخدم في جهاز الجيش ان يحكم عليه بغرامة من قبل هيئة غير متمتع بها الا بطبيعة المهنة .

السيد الرئيس

يكفي يا خالد بك ثلاث أو أربع مرات يكفي .

السيد الحاج حسن نائب عمان

نحن بدأنا بشغله طبق على المهندسين هذا النص وعلى الأطباء نفس الشيء ، في حال تأخرهم عن دفع الرسم يجري على الأطباء والمهندسين الى آخره ... يجري على الصيادلة ، انطلاقاً من هذا المبدأ أن أجد أن نفس القواعد والأسس تطبق على ...

السيد المقلح نائب عمان

اذا اوجد النص فنحن نوافق واذا لم يوجد يبقى على ما هو عليه .

السيد الرئيس

اذا لم يوجد النص .

السيد المقرر

الضابط الصيدلي لا توجد جهة تستطيع أن تحاكمه أو تغرمه أو تمنعه عن العمل الا الجيش .

السيد الحاج حسن نائب عمان

اذا اوجد النص ..

السيد المقلح نائب عمان

يكون في جانب الاخ خالد .

السيد الرئيس

الأصل النص ، اذا وجد النص تفضل يا عاظمي بك

السيد ابو البرز نائب معان

هنا في المادة ٤٤ - تحديد ساعات الدوام الدوام للمؤسسات الصيدلانية

السيد الحاج حسن نائب عمان

انتظر يا حاج . لم انته بعد

السيد ابو البرز نائب معان

انا تارك لحين انتهاء خالد بك

السيد الرئيس

لا يا خالد بك ، هذه رابع مرة .

السيد المقلح نائب عمان

في هذه الحالة لا مانع .

السيد الرئيس

انا ظنيت انه سيتكلم في نفس الموضوع تفضل اذن .

السيد الحاج حسن نائب عمان

المادة ٢٨ - من القانون الأصلي في تعديل

اللجنة المادة ٢٣ -

الفقرة - و - الفقرة - ج - الفقرة - ط - و - للهيئة العامة ان تضع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

اللجنة جاءت وقالت للهيئة العامة ان تضع نظاماً داخلياً للنقابة بموافقة الوزير ويشمل الامور التالية ، وهذا صح ، حدد الاشياء التي يشملها النظام الداخلي فقط الاصل (و) نظام لتجديد تصرفات اعضاء الخدمات الصيدلانية وصرف الوصفات الطبية واجور المناوبات الليلية والتجديد باسعار الادوية . الواقع الذي يعني بهذه النقطة ، نحن بقانون مزاول مهنة الصيدلة حددنا اسعار الادوية التي تشتري من الخارج فقط وتركنا موضوع الادوية غير الجاهزة ، الوصفات الطبية ، الفقرة - د - في هناك مثلاً ادوية غير جاهزة ، وصفات ، يجب ان يكون هناك تحديد لاسعارها لا يجوز ان تباعها صيدلية بعشرة قروش وغيرها يبيعها بعشرين قرش حجة لعدم استغلال المواطن ، وبما ان مثل هذا النص لم يدخل بقانون مهنة الصيدلة فبالاخرى ان يدخل بقانون نقابة الصيادلة بحيث ان الوصفات الطبية يجب ان تكون اسعارها موحدة ليس فيها تلاعب .

السيد الرئيس

هذه تختلف اختلافاً كبيراً . كل وصفة تختلف عن الاخرى .

هكذا منذ الاصل

السيد الحاج حسن نائب عمان

التراكيب الوصفات غير الجاهزة ، لا يجوز لصيدي ان يستغل هذه ، فارى ان تعالج هنا لذلك .
اضافة فقرة بحيث ان النظام يحدد اسعار الوصفات الطبية ، انا اقول غير الجاهزة .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس

السيد المقرر

شغله سيستشار بها المختصون .

السيد الرئيس

نفضل يا حاج عايطي

السيد الحاج حسن نائب عمان

ايش صار بالنسبة لي

السيد الرئيس

ما جذا رده هل يوافق المجلس على اقتراح

النائب خالد الحاج حسن

السيد ابو المز نائب عمان

موافقين

السيد المقرر

شغله فنية يا جماعة

السيد المقرر نائب عمان

متروكة للوزير

السيد الرئيس

لوزير خلاص انتهت

السيد الحاج حسن نائب عمان

انا ما زلت في نفس المادة ، وضعت نظام التدريب والامتحانات

السيد المقرر

اي مادة ؟

السيد الحاج حسن نائب عمان

في القانون الاصيل الفقرة -ج- من المادة ٢٨ و٢٣ من القانون المعدل لنظام التدريب .

السيد المقرر نائب عمان

القضية التي تتعلق بالتدريب جاءت بقانون مزاوله المهنة ، ان تصدر هناك انظمة وتعليمات بكيفية التدريب وللك يصدر نظام بقانون مزاوله المهنة .

السيد المقرر

موجود .

السيد الرئيس

يا خالد بك اذا غير موجودة ستضاف .

السيد الحاج حسن نائب عمان

ح ، و ، ط .

السيد الرئيس

طبيب ، غيره .

السيد ابو المز نائب عمان

مع احترامي وتقديري للاخ ابو بشار ماعندي اي شك في ابو بشار انه لا يشتغل اي شغلة الا للمصاحبة العامة والنظام والحق .

للمادة ٥٨ سابقا ، وهنا ٤٩ ، هنا مرفوع قضية (مملوكيا) الحقيقة هذه .

يحمل الصياغة مسؤولية في مؤسسة مملوكيا من اعمال مستخدمة في اعداد الادوية ، والتدريب بآداب المهنة ، مرفوعة (مملوكيا)

السيد المقرر

نحن نقول ، ان الصيدي عليه مسؤولية ، مسؤولية جزائية ومسؤولية مسلكية افهمت علي ؟

طبيعي على نوع المخالفة ، اذا مسلكية يروح الى المجلس التأديبي العائد للصياغة والجزائية يحولوه .

السيد ابو المز نائب عمان

موضوع ، تحديد ساعات الدوام والمطلة الاسبوعية المادة (٤٤) وكذلك (العطلة الاسبوعية) مرفوعة ، الحلالين في هذا البلد لهم عطلة اسبوعية .

السيد المقرر

هذه قانون العمل ينضمها .

السيد الرئيس

القانون بمجموعه .

(اصوات : موافقين عليه)

السيد الحاج حسن نائب عمان

كلمة .

السيد الرئيس

ارجوك ، بعدما وافق المجلس عليه .

السيد الحاج حسن نائب عمان

موضوع العطل الاسبوعية انا انني عليه لان الموضوع ان النقابات كلها هي التي تقرر موضوع تحديد ، كل النقابات ، الحلالين الكندرجية ، يحددون يوم عطلة .

السيد الرئيس

مع الموافقة على تحديد العطلة الاسبوعية والآن هل يوافق المجلس على هذا التعديل وعلى القانون بالصياغة الجديدة كما اقرته اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

وفيما يلي المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع بها الى مجلس الاعيان المقرر .

هكذا من الاصل

قانون رقم () لسنة ١٩٧٢

قانون نقابة الصيادلة

تمهيد

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون نقابة الصيادلة لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للالفاظ والعبارات الواردة في هذا القانون او اي نظام او تعليمات صادرة بمقتضاه المعاني المخصصة ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

المملكة	المملكة الاردنية الهاشمية
الوزارة	وزارة الصحة
الوزير	وزير الصحة
الوكيل	وكيل وزارة الصحة
المدير	مدير دائرة الصيدلة والوازم في الوزارة
النقابة	نقابة الصيادلة المؤلفة بموجب هذا القانون
النقيب	نقيب الصيادلة المنتخب بموجب هذا القانون
المجلس	مجلس النقابة المؤلف بموجب هذا القانون
الصيدلي	الشخص المرخص بمزاولة المهنة والمسجل لدى النقابة
المهنة	مهنة الصيدلة
الطبيب	الطبيب البشري او طبيب الاسنان او الطبيب البيطري
السجل	مجلد معد لتقيد اسماء الصيادلة الاعضاء في النقابة
الجدول	قائمة اسماء الصيادلة الذين نشرت اسماءهم في الجريدة الرسمية بموجب هذا القانون
المؤسسة الصيدلانية	الكان المعد لمزاولة المهنة
مصنع الادوية	المؤسسة الصيدلانية التي يجري فيها تحضير او تركيب او تخليق او تجهيز او تجزئة الادوية بقصد البيع او التوزيع بالجملة
مستودع الادوية	المؤسسة الصيدلانية المعدة لاستيراد وتوزيع وبيع الادوية بالجملة
الصيدلية العامة	المؤسسة الصيدلانية المعدة لتحضير الوصفات الطبية وصرف الادوية للجمهور مقابل الثمن
الصيدلية الخاصة	المؤسسة الصيدلانية التابعة لمؤسسة طبية او اجتماعية او اقتصادية على النحو الوارد في هذا القانون

الباب الاول

تأليف النقابة وغاياتها

- المادة ٣ - ١ - يؤلف الصيادلة المجازون بمزاولة المهنة نقابة ذات مركزين في عمان والقنس .
 ب - لا يحق لاي صيدلي مزاولة المهنة قبل الانتساب للنقابة وفقا لاحكام هذا القانون .
 ج - يسجل الصيدلي المتمرن تسجيلا مؤقتا حتى انتهاء مدة تمرينه .
 المادة ٤ - تتمتع النقابة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي ويتولى شؤونها مجلس تنتخبه الهيئة العامة وفقا لاحكام هذا القانون ويمثلها النقيب لدى الجهات القضائية والادارية وامام الغير .
 المادة ٥ - تمارس النقابة نشاطها لتحقيق الاهداف التالية :-
 أ - المحافظة على مصالح المهنة وحمايتها والدفاع عنها وتنظيمها .
 ب - التعاون مع الوزارة وجميع الهيئات والمؤسسات ذات العلاقة لرفع مستوى الخدمات الصيدلانية والدوائية وتوفيرها لافراد الجمهور .
 ج - جمع كلمة الصيادلة والمحافظة على حقوقهم وكرامتهم .
 د - المحافظة على آداب المهنة .
 هـ - تشجيع البحوث العلمية عامة وفي حقل الدواء بشكل خاص .
 و - تأمين الحياة الكريمة للصيادلة وعائلاتهم في حالة العوز والشيخوخة .

الباب الثاني

شروط التسجيل والانتساب للنقابة ومزاولة المهنة

- المادة ٦ - يشترط في من يزاول المهنة ان يكون مسجلا في السجل .
 المادة ٧ - يشترط في طالب التسجيل ان يكون :
 أ - اردنيا او من رعايا دولة عربية او اجنبية يجيز قوانينها للاردنيين بمزاولة المهنة لديها على ان يحمل اذا بالاقامة في المملكة .
 ب - حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها .
 ج - حاصلا على شهادة الصيدلة من كلية معترف بها .
 د - قد اكمل فترة تمرين لا تقل عن (١٤٤٠) ساعة البناء دراسية الجامعة او بعدها في احدى الصيدليات تحت اشراف صيدلي مرخص او في مصنع ادوية توافقي عليه الكلية .
 هـ - قد اجتاز الفحص المقرر وفقا لقانون مزاولة مهنة الصيدلة .
 و - متمتعا بالاهلية المدنية الكاملة .
 ز - غير محكوم بجناية او جنحة عظمى بالشرف وان لا يكون قد فُزع من مزاولة المهنة من قبل
 اية نقابة سجل لديها .

هكذا منذ الاصل

المادة ٨ - بالإضافة للشروط ج، د، و، ز، الواردة في المادة السابعة يشترط لتسجيل الصيدلي الاجني الذي لا تعامل حكومته الصيدلي الاردني بالمثل :-

- أ (ان يكون اخصائيا تفقر المملكة الى خدماته و ،
ب (ان يكون حاصل على اذن اقامة في المملكة .

المادة ٩ - اذا كان طالب التسجيل قد عمل في اي بلد آخر قبل تقديم الطلب عليه ان يرفق به شهادة من النقابة او السلطة التي تقوم مقامها في البلد الذي عمل فيه تثبت انسه لم يعد يتحمل مسؤولية اية مؤسسة صيدلانية في ذلك البلد وانه لم يصدر ضده اي قرار تاديبى يحول دون مزاولته المهنة ، وشهادة تثبت عدم صدور اي حكم قضائي بحقه بجنابة او جنحة مخلة بالشرف .

المادة ١٠ - على كل من صيادلة الجيش وكل صيدلي حصل على ترخيص بمزاولة المهنة ولم يكن مسجلا بالسجل قبل نفاذ هذا القانون ان يتقدم بطلب للتسجيل خلال سنة واحدة من تاريخ نفاذه على ان يعفى من تقديم الفحص المقرر في الفقرة (هـ) من المادة (٧) من هذا القانون .

المادة ١١ - أ (يقدم طلب التسجيل الى النقيب مرفقا بالوثائق التي تثبت توفر شروط التسجيل المقررة .
ب (على المجلس ان يبت في الطلب خلال شهر من تاريخ تقديمه وفي حالة الرفض او التأجيل يصدر قراره معللا .

المادة ١٢ - أ (لاي صيدلي عضو في النقابة حق الاعتراض على اي قرار يصدره المجلس بتسجيل صيدلي في النقابة ، وللطالب حق الاعتراض على قرار المجلس .

ب (يكون الاعتراض للوزير وعليه البت به خلال شهر من تاريخ وروده لديوانه .

المادة ١٣ - في حال قبول الطلب يدفع الصيدلي الى صندوق النقابة :-

- أ (رسم الانضمام المحدد بموجب النظام الداخلي للنقابة .
ب (الرسم السنوي المحدد بموجب النظام الداخلي للنقابة .

المادة ١٤ - على الصيدلي المسجل في سجل النقابة وفي خلال شهرين من تاريخ نفاذ هذا القانون وعلى الصيدلي الذي يسجل اسمه لأول مرة في سجل الصيدلة ان يحلفوا اليمين التالي امام الوزير وبحضور النقيب او عضوين من مجلس النقابة .

« اقسم بالله العظيم ان اكون خالصا للملك والوطن وان امارس مهنتي بأمانة وشرف وان احافظ على آدابها وان احترم القوانين والانظمة المتعلقة بها وان ابذل كل ما أستطيع في خدمة المريض » .

المادة ١٥ - بعد استكمال شروط التسجيل وجلت اليمين واستيفاء الرسوم المقررة يأمر الوزير بنشر اسم الصيدلي في الجريدة الرسمية ،

الباب الثالث

سجل الصيدلة

المادة ١٦ - تحتفظ النقابة بالسجلين التاليين :-

- أ (سجل الصيدلة المزاولون يدون فيه اسماء الصيادلة الاعضاء في النقابة الذين يزاولون المهنة في المملكة وادوا جميع الرسوم السنوية وكافة الالتزامات المالية المطلوبة منهم للنقابة ؛
ب (سجل الصيدلة غير المزاولين يدون فيه اسماء الصيادلة الاعضاء في النقابة الذين لا يزاولون المهنة في المملكة وادوا جميع الرسوم السنوية وكافة الالتزامات المالية المطلوبة منهم للنقابة .
المادة ١٧ - أ (ينظم المجلس جدولاً سنوياً باسماء الصيادلة المزاولين مرتباً حسب الحروف الابجدية وجدولاً مماثلاً باسماء الصيادلة غير المزاولين الذين ادوا الرسوم السنوية لغاية ٢٨ شباط من ذلك العام .

ب (يرفع هذان الجدولان الى الوزير للنشر في الجريدة الرسمية .
المادة ١٨ - أ (كل صيدلي مزاول يعمل في القطاع الخاص يتأخر عن دفع الرسم السنوي في الموعد المحدد لا يجوز له الاستمرار في مزاولة المهنة ما لم يؤد الى صندوق النقابة الرسوم المستحقة بضاف اليها مبلغاً لا يزيد عن ٥٠٪ منها وينشر اسمه في الجريدة الرسمية على نفقته .

ب (يحق للمجلس في الظروف الاستثنائية القاهرة ان يمدد فترة دفع الرسم دون اضافة على ان لا يتجاوز ذلك ستة اشهر من تاريخ استحقاقها .

المادة ١٩ - يشطب اسم الصيدلي من السجل نهائياً في الحالات التالية :-

- أ (الوفاة .
ب (اذا صدر قرار تأديبي قطعي يشطب قيده بصورة نهائية .
ج (اذا تقرر منعه من مزاولة المهنة في المملكة لاي سبب من سلطة مختصة قانوناً .
د (اذا تبين للمجلس ان التسجيل تم نتيجة تقديم أوراق مزورة او بيانات كاذبة شريطة الحصول على موافقة الوزير .

المادة ٢٠ - أ (يرفع اسم الصيدلي من السجل مؤقتاً في الحالات التالية :-

- أ (اذا غادر المملكة بقصد الإقامة الدائمة في الخارج .
ب (اذا لم يدفع الرسم السنوي او اية التزامات مالية مستحقة بموجب هذا القانون ؛
ج (اذا صدر قرار قطعي بمنعه من مزاولة المهنة مؤقتاً .
د (اذا تخلف عن اداء اليمين المذكورة في المادة (١٤) من هذا القانون .
٢ (للصيدلي المقيم في الخارج ان يطلب نقل قيده الى سجل الاعضاء غير المزاولين شريطة الاستمرار في تادية جميع الالتزامات المالية المترتبة لصندوق النقابة .
٣ (للصيدلي الذي رفع اسمه مؤقتاً من سجل الصيدلة المزاولين ان يطلب إعادة قيده عند زوال الاسباب التي ادت لهذا الاجراء .

هكذا من الأصل

الباب الرابع

الهيئة العامة

المادة ٢١- أ - تتألف الهيئة العامة للرقابة من الصيادلة المسجلين في سجل الصيادلة المزاويلين والذين ادوا الرسوم السنوية والالتزامات المالية المستحقة قبل موعد اجتماع الهيئة العامة بثلاثين يوما على الأقل.
ب - يحق للصيادلة غير المزاويلين حضور اجتماعات الهيئة العامة والاشتراك في مناقشتها دون أن يكون لهم حق التصويت أو الترشيح.

المادة ٢٢ - تختص الهيئة العامة بالأمور التالية :-

أ - انتخاب النقيب وأعضاء المجلس .
ب - تصديق الحساب الختامي للسنة المالية الماضية وإقرار الميزانية السنوية التي يقدمها المجلس .
ج - النظر في كافة الشؤون التي تتعلق بالمهنة .

المادة ٢٣ - للهيئة العامة أن تضع نظاما داخليا للرقابة بموافقة الوزير ويشمل الأمور التالية :-

أ - شؤون التقاعد والضمان الاجتماعي والصحي للصيادلة وأعمالهم وأسماؤهم في حالات المرض أو الكوارث أو التوقف عن العمل لأسباب قاهرة .
ب - تعيين وتحديد رسوم التسجيل وإعادة التسجيل والرسوم السنوية لمزاولة المهنة .
ج - شؤون الرعاية الطبية وأسس توزيع العينات الطبية المجانية .

المادة ٢٤ - يجتمع الهيئة العامة للرقابة اجتماعا عاديا كل سنة في الوقت الذي يحدده النظام الداخلي .

المادة ٢٥ - يجتمع الهيئة العامة للرقابة اجتماعا استثنائيا للنظر في أمور معينة تتعلق بالمهنة بدعوة توجه إلى أعضائها وذلك بناء على قرار المجلس أو فريق من الأعضاء المزاويلين لا يقل عن الخمس والنقيب أو نائبه في حالة غيابه عند الضرورة أن يدعوها للاجتماع مينا أسباب ذلك .

المادة ٢٦- أ - يوجه النقيب أو نائبه الدعوة للاجتماع وينشر إعلان بذلك في صحيفة محلية ويعلق في مركز النقابة قبل أسبوعين من تاريخ الاجتماع .

ب - إذا تعذر إجراءه بالتبليغ يكتب شخصية إلى الأعضاء الممارسين أو بعضهم يكتب بالتبليغ عن طريق الإعلان في دار النقابة وأجدر الصحف المحلية بالاضافة إلى التبليغ بالكتب الشخصية حينما يمكن ذلك .

المادة ٢٧ - إذا كان الاجتماع استثنائيا لا يجوز البحث في غير المسائل التي حصل الاجتماع من أجلها إلا إذا كانت مرتبطة بها أو متفرعة عنها وذلك حسب تقدير رئيس الهيئة العامة .

للمادة ٢٨- أ - لا يعقد اجتماع الهيئة العامة إلا بحضور الأكثرية المطلقة للأعضاء المزاويلين . وإذا لم تتوفر هذه الأكثرية في المرة الأولى تجدد الدعوة ثانية للاجتماع يعقد بعد خمسة عشر يوما من تاريخ الاجتماع الأول على الأكثر . وعندما يكون الاجتماع قانونيا مهما كان عدد الحاضرين ويبري هذا الحكم على الاجتماعات الاستثنائية .

ب - تتخذ قرارات الهيئة العامة بالأكثرية النسبية لأصوات الأعضاء الحاضرين إلا إذا ورد نص على خلاف ذلك وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي يكون فيه رئيس الجلسة .

للمادة ٢٩- أ - يكون الانتخاب سريا ويبري بأشرف الوكيل والمدير على أن توجه له الدعوة قبل الموعد المحدد للاجتماع الهيئة العامة بمدة لا تقل عن سبعة أيام .

ب - إذا لم ينضر الوكيل أو المدير في الموعد المعين تختار الهيئة العامة ثلاثة من أعضائها غير المرشحين للأشرف على إجراءات الانتخاب .

ج - ينتخب النقيب أولا بأكثرية أصوات الحاضرين المطلقة وإذا لم يحصل على ذلك يعاد الانتخاب في الجلسة ذاتها وتكفي عندئذ الأكثرية النسبية أما الأعضاء فيتم انتخابهم في دورة واحدة بالأكثرية النسبية وإذا تساوت الأصوات يعتبر الأقدم في التخرج وعند المساواة في التخرج يعتبر الأكبر سنا .

د - تهمل الأوراق البيضاء (غير المكتوبة) أو غير المقررة أو التي فيها التباس غير مقرون بما يوضحه ، أما الأوراق التي تحوي أسماء أكثر من العدد المطلوب فهمل منها الأسماء الزائدة كما تعتبر الأوراق التي تحوي على أسماء أقل من العدد المطلوب صحيحة بالنسبة لمن وردت أسماءهم فيها .

المادة ٣٠ - إذا حالت دون انعقاد الاجتماع السنوي العام للهيئة العامة ظروف استثنائية يقرها وزير الصحة تعتمد الميزانية السابقة أساسا للنفقات ويستمر النقيب وهيئات مجلس النقابة واللجان المختصة في وظائفها إلى أن تزول تلك الظروف شريطة أن يعقد الاجتماع السنوي العام خلال شهر واحد على الأكثر من تاريخ زوال تلك الظروف .

للمادة ٣١- أ - يحدد المجلس موعد قبول طلبات الترشيح لمنصب النقيب أو لعضوية المجلس قبل موعد الاجتماع الذي ستجري فيه انتخابات النقابة بشهر واحد بحيث يشترط تقديم طلبات الترشيح حتى قبل موعد الاجتماع بسبعة أيام .

ب - تقدم الطلبات لكتب النقابة بالبريد المسجل أو باليد مقابل شهادة استلام .
ج - يتولى النقيب إعلان أسماء المرشحين المستوفين للشروط المطلوبة في مركز النقابة ومراكز الفرع .

د - إذا قل عدد المتقدمين عن العدد المطلوب اعتبر المرشحين المستوفين للشروط فائزين بالتزكية ويتم في الاجتماع انتخاب العدد الباقي بطريقة الاقتراع العادي .

مجلس النواب

المادة ٣٢- يشترط في طالب الترشيح لعضوية المجلس ان يكون :

- أ (عضوا في الهيئة العامة ؟
 - ب (غير محكوم بعقوبة للمنع من مزاولة المهنة او بعقوبة تأديبية تحرمه حق الترشيح .
 - ج (قد مضى على تخرجه مدة لا تقل عن خمس سنوات وعلى تسجيله في النقابة مدة لا تقل عن سنتين ؟
 - د (وبالإضافة الى ما ذكر في الفقرتين أ وب من هذه المادة يشترط في المرشح لمركز النقيب :-
- ١ (الا يكون وزيرا عاملا او يشغل وظيفة حكومية او في هيئة دولية او مؤسسة اجنبية .
 - ٢ (ان يكون قد مضى على تخرجه مدة لا تقل عن عشر سنوات ؟
 - ٣ (ان يكون قد مضى على عضويته في النقابة مدة لا تقل عن سنتين .

الباب الخامس

مجلس النقابة

المادة ٣٣- أ (يتولى شؤون النقابة مجلس مؤلف من نقيب وعشرة اعضاء ينتخبهم الهيئة العامة على النحو التالي :-

- اربعة من الصيادلة المزاولين اصحاب الصيدليات .
 - ثلاثة من الصيادلة المزاولين اصحاب المستودعات .
 - ثلاثة من الصيادلة المزاولين الموظفين في المؤسسات الرسمية والاهلية .
- ب (تكون مدة دورة المجلس سنتين .

المادة ٣٤- يجوز اعادة انتخاب النقيب لدورة ثانية ولا يعاد انتخابه بعد ذلك الا بعد انقضاء دورة واحدة على انتهاء مدته السابقة ؟

المادة ٣٥- يكون اجتماع المجلس قانونيا بحضور الاكثية المطلقة لاجتماعه وتصدر القرارات باكثرية اصوات الحاضرين النسبية ، واذا تساوت الاصوات رجحت الجهة التي يجانبها رئيس الجلسة .

المادة ٣٦- يحدد النظام الداخلي طريقة الدعوة لاجتماعات المجلس العادية والاستثنائية وكافة الامور التي تساعد المجلس على تنظيم اعماله وممارسة صلاحياته وواجباته .

المادة ٣٧- أ (ينتخب المجلس في اول اجتماع له من بين اعضاء لائيا للنقيب والمينا السر ومساعداه وامينا للصندوق ومساعداه له .

ب (يعين المجلس اعضاء اللجان التي يرأها لمساعدته في تنظيم اعماله .

المادة ٣٨- يحدد النظام الداخلي توزيع الاعمال بين الاعضاء ونظريته اخرات امين السر على الشؤون الادارية واشراف امين الصندوق على الشؤون المالية والموظفين بالتوزيع عن المجلس في الامور المالية .

المادة ٣٩- يجتمع المجلس مرة كل شهر على الاقل بدعوة من النقيب او نائبه في حال غيابه او من امين السر في حال غياب النقيب ونائبه .

المادة ٤٠- أ (يمثل النقيب النقابة ويرأس اجتماعات الهيئة العامة والمجلس وينفذ قراراتها ويوقع العقود التي يوافقان عليها وفقا للقوانين المرعية .

ب (يقوم نائب النقيب مقام النقيب ويمارس كافة صلاحياته في حال غيابه او اذا تعذر عليه القيام باعماله او اذا اصابه النقيب بذلك :

المادة ٤١- أ (اذا شغل مركز النقيب لاي سبب يتولى نائبه اعماله حتى موعد اول اجتماع عادي للهيئة العامة حيث يجري انتخاب خلف له للمدة المنقذة من الدورة .

ب (اذا غاب النقيب ونائبه لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر يقوم مقامهما امين السر في رئاسة اجتماعات المجلس وتنفيذ قراراته .

ج (اذا شغل مركز النقيب ونائبه فعلى امين السر دعوة المجلس للانعقاد خلال اسبوع واحد لانتداب نائب نقيب جديد .

د (اذا استقال عضو او عددا لا يزيد على اربعة اعضاء من المجلس او شغرت مقاعدهم او تعذر عليهم مزاولة عضويتهم فيدعى من حصل على اكثر الاصوات بعد الناظرين حسب تقسيمات المادة (٣٣) بالتسلسل لاملأ المراكز الشاغرة للمدة المتبقية من دورة المجلس وعند تساوي الاصوات يعتبر الاقدم في التخرج والا فالاكبر سنا ، واذا لم يكن هناك من يخلف العضو او الاعضاء الذين شغرت مقاعدهم فينتخب من يخلفهم في اول اجتماع عادي للهيئة العامة .

هـ (اذا بلغ عدد المستقلين من الاعضاء او الذين شغرت مقاعدهم خمسة فاكتر يعتبر المجلس منحللا وعلى الوزير دعوة الهيئة العامة خلال شهر واحد من تاريخ شغور آخر تلك المراكز لانتخاب مجلس جديد للمدة المتبقية من دورة المجلس السابق .

المادة ٤٢- يعتبر العضو فاقدا لعضويته بقرار من المجلس اذا :-

أ (تأخر عن تلبية الدعوة لاجتماعات المجلس ثلاث مرات متتالية بدون عذرة مشروعة يقبلها المجلس .

ب (صدر بحقه قرار تأديبي يحرمه من الترشيح لعضوية المجلس .

المادة ٤٣- تشمل اختصاصات المجلس كل ما يتعلق بشؤون النقابة ومزاولة المهنة وعلى الاخص :-

أ (جميع الاختصاصات المنصوص عليها في هذا القانون .

ب (النظر في طلبات تسجيل الصيادلة واتخاذ القرارات بشأنها .

ج (المحافظة على مبادئ المهنة وتقاليدها والدفاع عن حقوق النقابة وكرامة المنتسبين اليها .

هكذا عند الاصل

- د (إدارة شؤون النقابة واموالها وتحصيل الرسوم والعوائد المستحقة لها :
ه (دعوة الهيئة العامة للاجتماع وتنفيذ قراراتها .
و (تشكيل اللجان المختلفة التي تتطلبها مصلحة المهنة .
ح (الاشتراك في المؤتمرات ذات العلاقة بالشؤون الدوائية التي تدعي اليها النقابة وانتداب من يمثلها فيها .
ط (اصدار النشرات المهنية .
ي (التوسط بين اعضاء النقابة لحل اية منازعات تتعلق بمزاولة المهنة .
- المادة ٤٤ - يصدر الوزير بتنسيب من المجلس التعليمات التالية :-
١ (تحديد ساعات الدوام والعطلة الاسبوعية للمؤسسات الصيدلانية .
٢ (تحديد الاجازات السنوية للصيدال .
٣ (تحديد الخدمات المتوقعة على المؤسسات الصيدلانية في الظروف الاستثنائية .
٤ (تحديد وتسمية وانشاء والغاء مركز او مراكز تدريب وتعليم وتخريج مساعدي الصيدال في القطاع الخاص حسب القوانين والانظمة المرعية .
- المادة ٤٥ - للمجلس ان يستأجر او يمتلك ما يحتاج اليه من ابنية وان يعين الموظفين اللازمين لاجراءات النقابة بالرواتب والاجور التي يراها تتفق مع كفاءة كل موظف .

الباب السادس

الظن بقرارات الهيئة العامة والمجلس

المادة ٤٦ - قرارات الهيئة العامة والمجلس قابلة للاعتراض لدى الحاكم المختصة .

الباب السابع

حقوق الصيدال وواجباتهم

- المادة ٤٧ - يحظر على الصيدلي ان :
أ (يكون مسؤولاً عن أكثر من مؤسسة صيدلانية واحدة .
ب (يتعاطى في صيدالته غير تجارة الادوية والمواد الاخرى المذكورة في قانون مزاولة مهنة الصيدال .
ج (يستعمل او يسمح باستعمال المؤسسة الصيدلانية او قسم منها من قبل شخص آخر او أكثر ليعرض بضاعته او يبيعها او لمزاولة مهنة أخرى .
- المادة ٤٨ - على الصيدلي ان يدبر ويراقب بنفسه اعمال مؤسسة وله ان يعين صيدالين من الاعضاء الزاولين يكون مسؤولاً او مساعداً له .
- المادة ٤٩ - يعتبر الصيدلي مسؤولاً في مؤسساته عن اعمال المستعملين في اعلاء الادوية وبيعها والتعديتاداب المهنة .

- المادة ٥٠ - على كل صيدلي ان يقيم في المدينة او القرية التي تقع بها صيدالته الا في الاحوال الخاصة التي يجيزها الوزير .
- المادة ٥١ - أ (يحظر على اي كان توجيه مشتري الدواء الى مؤسسة صيدلانية معينة .
ب (يحظر على الطبيب ان يكون شريكاً بشكل مباشر او غير مباشر في اية صيدلية عامة او مستودع ادوية او مصنع للادوية لا يمتلكه شركة مساهمة عامة ويكون لهذه الفقرة اثر رجعي ويعطى للطبيب فترة ستة اشهر بعد نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية لتوفيق اوضاعه حسب احكام هذه الفقرة ،
ج (يحظر الاعلان او قبول الاعلان عن اي دواء في الصحف والمجلات غير الصيدلانية او الطبية وفي الاذاعة وفي التلفزيون واي وسيلة اعلامية اخرى الا بموافقة لجنة يشكلها المجلس والوزير لهذا الغرض .
د (يحظر على الصيدلي شراء اي دواء الا من مؤسسة صيدلانية .
- المادة ٥٢ - على الصيدلي الامتناع عن كل مزاحمة او مضاربة تجارية او تجريب لزملائه وكل ما من شأنه ان يمس كرامة المهنة وآدابها .
- المادة ٥٣ - يحظر على الصيدلي الدعاية لنفسه او الاعلان عن مؤسسته بما لا يتفق وكرامة المهنة وتقاليدها .
- المادة ٥٤ - على الصيدلي ان يتقيد بقانون النقابة والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بالاستناد اليه والقوانين والانظمة والتعليمات المرعية .

الباب الثامن

السلطة التأديبية

- المادة ٥٥ - كل صيدلي أخل بواجباته المهنية خلافاً لاحكام هذا القانون او الانظمة او التعليمات او الاوامر الصادرة بمقتضاها او امتنع عن تنفيذ قرارات الهيئة العامة او المجلس او اية سلطة مختصة بموجب هذا القانون او اقدم على عمل ينال من شرف المهنة وآدابها او تصرف في خياله الخاصة تصرفاً يحط من قدرها ومسمتها فانه يعرض نفسه لواحدة او أكثر من العقوبات التأديبية التالية :-
أ (التنبيه .
ب (التوبيخ .
ج (الغرامة التقديرية من ٢٥ - ٢٥٠ ديناراً تدفع لصندوق النقابة ويحصل وفقاً لقانون تحصيل الاموال الاميرية .
د (المنع من مزاولة المهنة مؤقتاً لمدة لا تتجاوز سنة واحدة .
ه (المنع من مزاولة المهنة نهائياً بحكم من المحكمة المختصة .

هكذا عند الاصل

المادة ٥٦ - أ (يشكل مجلس التأديب من النقيب رئيساً واثنين من أعضاء المجلس يعينهما المجلس فور انتخابه وعضوين آخرين يعينهما الوزير من الصيادلة الأعضاء في النقابة خلال شهر من طلب النقيب وعلى أن لا تقل درجة أي منهما عن الرابعة فيما إذا كانا من الصيادلة الموظفين .
 ب (إذا تغيب أو تعذر حضور أي من أعضاء مجلس التأديب لأي سبب كان ينتدب الوزير أو النقيب حسب الاختصاص من يكل تشكيكه .
 ج (إذا تعذر على النقيب رئاسة مجلس التأديب لأي سبب فيقوم مقامه نائبه وإن تعذر ذلك يتولى الرئاسة أكبر الأعضاء سناً .
 د (لمجلس التأديب استدعاء خير قضائي لحضور الجلسات بصفته مستشار .
 هـ (تنحصر مهمة مجلس التأديب بالصيادلة الخصوصيين (في القطاع الخاص) .
 وتبلغ أحكام مجالس التأديب في كل الحالات للوزير والمجلس كما تبلغ لهما أحكام مجالس التأديب في الوزارة أو الجيش .

المادة ٥٧ - أ (يجوز رد أعضاء مجلس التأديب أو أحدهم عند وجود سبب من أسباب رد القضاة .
 ب (إذا قبل الرد وتعد عقد الجلسة لعدم توفر النصاب يتم اختيار الأعضاء بنفس الطريقة التي تم فيها اختيار الأعضاء الأصليين .

المادة ٥٨ - ينظر المجلس قضايا المخالفات في الأحوال التالية : -
 أ (إذا تلقى طلباً خطياً من وزير الصحة أو النيابة العامة .
 ب (إذا حكم على الصيدلي بضرورة قطعية بقبولة السجن أو الحق الشخصي لأمور تمس استقامته أو شرفه أو كفاءته وعلى النيابة أن تخطر المجلس بإيقاع تلك العقوبة .
 ج (إذا وصل إلى علم المجلس ارتكاب الصيدلي للمخالفات رغم عدم ورود شكوى .
 د (بناء على شكوى خطية من أحد الصيادلة أو المواطنين .
 هـ (بناء على طلب خطي من الصيدلي نفسه إذا رأى أنه موضع تهمة غير محقة ورغب في اللجوء إلى النقابة .

المادة ٥٩ - أ (عند توفر القناعة لدى المجلس بوجود قضية ضد الصيدلي يلين صيدلياً أو أكثر لاجراءه تحقيق أولي .
 ب (يبلغ المحقق الصيدلي المشتكى عليه مضمون الأمور المنسوبة إليه ويستمع إلى أقواله .
 ج (للمحقق أن يستمع للشهود ويستعين بالترجمين تحت القسم وله أن يطلب المستندات وتطبيق الامضاء والكشف .
 د (يرفع المحقق تقريره إلى النقيب الذي يعرض بدوره نتيجة التحقيق على المجلس الذي يقر أو يستناده التحقيق حفظ القضية أو إحالتها لمجلس التأديب .
 هـ (للمجلس أن يكلف الصيدلي الإجابة على الشكوى أو يحيله مباشرة لمجلس التأديب إذا رأى أن الموضوع لا يحتاج إلى تحقيق .

المادة ٦٠ - أن توقف أو انقطاع الصيدلي عن مزاولة المهنة لا يمنع من محاكمته تأديبياً عن أعمال ارتكبتها أثناء فترة مزاولة المهنة .

المادة ٦١ - أ (يتبع مجلس التأديب في التحقيق والمحاكمة الطرق التي تضمن حقوق الدفاع وتؤمن العدالة وله أن يستمع للشهود وأن يطلب جلبهم بواسطة الشرطة .
 ب (تبلغ مذكرات الدعوة والأوراق المتعلقة بالشكوى والأحكام بواسطة أحد موظفي النقابة أو بالبريد المسجل .

ج (إذا امتنع الشاهد عند حضوره عن الشهادة أو ادلى بشهادة كاذبة فللمجلس التأديب حق إحالته إلى النيابة العامة لمعاقبته كما لو فعل ذلك أمام محكمة نظامية .
 د (للصيدلي المشتكى عليه أن يستعين بمحام أو صيدلي للدفاع عنه .
 هـ (يقرر مجلس التأديب نفقات الشهود ويدفعها الطرف غير المحق .

المادة ٦٢ - للمجلس بنسب على تنسيب المجلس التأديبي إذا رأى أن هناك أسباباً كافية أن يوقف الصيدلي المشتكى عليه مؤقتاً عن مزاولة المهنة حتى نتيجة المحاكمة التأديبية وبحسب هذه المدة من أصل المدة التي سيحكم بمنعه من مزاولة المهنة خلالها فيما إذا صدر الحكم بمثل هذه العقوبة .

المادة ٦٣ - أ (جلسات مجلس التأديب سرية ولا يجوز نشر الأحكام الصادرة عنه إلا بعد اكتمالها الدرجة القطعية بموافقة المجلس .

ب - تخضع مخابرات وأجراءات التأديب في جميع ادوارها ومراحلها للسرية التامة ويحظر على جميع ذوي العلاقة إفشاء هذه السرية تحت طائلة العقاب .

المادة ٦٤ - يجتمع المجلس التأديبي وتصدر قراراته بأغلبية الأصوات وعند التساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس للمادة ٦٥ - أ (يحق للمشتكى والمشتكى عليه استئناف القرار الصادر عن مجلس التأديب إلى مجلس التأديب الأعلى .
 ب (يقدم الاستئناف بواسطة أمين سر النقابة خلال خمسة عشر يوماً تبدأ من اليوم التالي لتفهم الحكم إذا كان وجهاً أو بتليفه بالبريد المسجل أو اتصاله باليد أو إعلاناً إذا تعلل التبليغ مباشرة .

المادة ٦٦ - أ (يوقف مجلس التأديب الأعلى من الوزير رئيساً وصيدين يعينهما الوزير لا تقل درجتهم عن الثالثة وأربعة صيادلة لا تقل مزاولة المهنة عن عشر سنوات يعينهم المجلس فور انتخابه .
 ب (تسري على هذا المجلس من حيث مدته وإجراءاته وأصول رد أعضائه وانتداب من يحل محل من يتغيب أو يتعذر حضوره منهم كافة الأحكام المتعلقة بمجلس التأديب المنصوص عنها في هذا القانون .

ج (قرارات المجلس الأعلى تصدر بأكثرية الآراء .
 للمادة ٦٧ - قرارات مجلس التأديب الأعلى نهائية وغير قابلة للطعن .

المادة ٦٨ - أن تجرئة الصيدلي من تهمة جزائية لا تحول دون اتخاذ إجراءات تأديبية بحقته عن التهمة لنفسها .
 للمادة ٦٩ - تسجل في سجل المخالفات التأديبية الصادرة بحق المحكوم عليهم بعد اكتمالها الدرجة القطعية وتحفظ صيرورة عنها في ملف المشتكى عليه وتسلم بواسطة النيابة العامة .

هكذا منه الأصل

الباب التاسع

موارد النقابة - والشؤون المالية

المادة ٧٠ - تبدأ السنة المالية للنقابة في الاول من كانون الثاني وتنتهي في آخر كانون الاول من كل عام.

المادة ٧١ - ١ (تتألف موارد النقابة من :

- (١) رسوم التسجيل وإعادة التسجيل في النقابة .
- (٢) رسوم مزاوله المهنة السنوية .
- (٣) الاعانات والهبات التي يقبلها مجلس النقابة بموافقة مجلس الوزراء .
- (٤) الغرامات التي تحمّل بها مجالس التأديب .
- (٥) ريع اموال النقابة وعوائد مشاريعها .
- (٦) بدلات الاشتراكات في مطبوعات النقابة .
- (٧) ومن نسبة لا تزيد عن ٥٪ من دخل الصيدلي من مهنة الصيدلة حسب التقدير النهائي لدى دائرة ضريبة الدخل .

ب (تحدد هذه الموارد وكيفية فرضها واستيفائها في النظام الداخلي .

المادة ٧٢ - مجلس النقابة هو المهيمن على اموال النقابة من وظائفه ان يقوم بتخصيل الاموال وحفظها والاقتراح على الهيئة العامة بتحديد مقدار الرسوم واقرار صرف النفقات التي تستلزمها ادارة النقابة ضمن حدود الاعتمادات المرسودة في ميزانيتها والقفل في جميع الامور الاخرى المتعلقة بالنقابة وله في ظروف طارئة اصدار ملاحق او اكثر للموازنة لتبديد النفقات بشرط عرضها على الهيئة العامة في اول اجتماع لها بعد الاصدار .

المادة ٧٣ - ١ - يضع المجلس في كل سنة ميزانيته للسنة المالية المقبلة ويعرضها على الهيئة العامة للتصديق .

ب - يضع المجلس الحساب الختامي للسنة المالية السابقة الى الهيئة العامة للتصديق عليه .

ج - الى ان تقر الميزانية الجديدة يتم الصرف ضمن حدود الميزانية للسنة المنتهية .

د - اذا حالت ظروف استثنائية دون المقادير العامة في مواجعتها القانونية وتصديق الميزانية والحساب الختامي يستمر في الجباية والاتفاق على اساس الميزانية السابقة الى ان تجتمع الهيئة العامة وتقر الميزانية الجديدة .

المادة ٧٤ - ١ - تودع النفود والارواق المالية باسم النقابة في مصرف او اكثر يعين بقرار من مجلس النقابة .

ب - لا يجوز الصرف في شيء من اموال النقابة الا بقرار من المجلس .

ج - اوامر الصرف يؤمّن بها القريب وامين الصنوبق او من ينوب عنها بقرار من المجلس .

- د - يحدد النظام الداخلي المبلغ الذي يجوز الاحتفاظ به في خزانة النقابة .
- هـ - لا يجوز اتفاق اي نفقات او رواتب الا من الاعتمادات المرسودة لها في الموازنة ويجوز للمجلس ان يقلل مخصصات من بند في الموازنة الى بند آخر .
- و - تنظم كافة الامور المبحوث عنها في هذا الفصل بموجب النظام الداخلي .

الباب العاشر

احكام عامة

المادة ٧٥ - تعفى النقابة من ضريبة المسقّفات وضريبة المعارف ومن رسوم طوابع الواردات ومن الطوابع البريدية على مراسلاتها .

المادة ٧٦ - لا تسري احكام القوانين الخاصة بالاجتماعات العامة على اجتماعات النقابة التي تمقد للبحث في شؤون النقابة .

المادة ٧٧ - على النيابة العامة ان تحظر مجلس النقابة قبل الشروع في التحقيق في اي شكوى او اتخاذ اي اجراء ضد الصيدلي والتقيب او من يتدبه ان يحضر جميع مراحل التحقيق وفي حالة الجرم المشهود يبلغ التقيب او المجلس بالسرعة الممكنة بما تم من اجراءات .

المادة ٧٨ - يجوز لمجلس الوزراء بتسبيب من الوزير حل مجلس النقابة لانتهازيات الامن والسلامة العامة وتعيين لجنة مؤلفة من سبعة اشخاص على الاقل من ذوي الاختصاص ما امكن برئاسة الوزير تمارس كافة صلاحيات ومهام مجلس النقابة ويكون قرار مجلس الوزراء قطعياً غير قابل للطعن .

المادة ٧٩ - ١ - لا يجوز قيام تجمع نقابي الا بقرار من مجلس الوزراء او بتسبيب الوزير المختص وموافقة مجلس الوزراء على نظامه الداخلي .

ب - محل التجمع النقابي بقرار من مجلس الوزراء لامور أمنية والسلامة العامة ويكون قراره قطعياً غير قابل للطعن .

المادة ٨٠ - يبقى المجلس الحالي قائماً لحين عقد اول اجتماع عادي للهيئة العامة وفقاً لاحكام هذا القانون .

المادة ٨١ - الى ان تصدر الانظمة المنصوص عليها في هذا القانون ، تبقى كافة الانظمة المعمول بها عند نقاده سارية المفعول كأنما هي صادرة بوجهه وذلك على جميع الاحوال التي لم يرد بشأنها نص يخالف في هذا القانون او قانون مزاوله مهنة الصيدلة .

المادة ٨٢ - مع مراعاة ما ورد في المادة ٨١ يلغى هذا القانون قانون نقابة الصيادلة رقم (١٠) لسنة ١٩٥٧ وما طرأ عليه من تعديلات واي تشريع آخر الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا القانون باستثناء ما ورد في قانون مزاوله مهنة الصيدلة .

المادة ٨٣ - رئيس الوزراء ووزيرا الصحة والعادلة مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا من الاصل

٦ - مقررات لجنة الشؤون الخارجية

السيد الرئيس

ارجو تلاوة مقررات لجنة الشؤون الخارجية ،
يا سلهان خليل مكانك واقرأ قرار لجنة الشؤون
الخارجية .

(أ)

قرار رقم (٦) لسنة ١٩٧٢

اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب
بنصائها القانوني بتاريخ ١٢/٦/١٩٧٢ برئاسة رئيس
اللجنة معالي السيد فضل الدلقموني وحضور اصحاب
المعالي والمطوفة والفضيلة السادة : المقرر رزق البطاينة
والاعضاء بشارة غصيب ، ساهبا العكشة ، محمد
الحشمان ، سلهان القضاة ، عمران المايطة ، فيصل
الجازي وعبد الباقي جمو .

ونظرت بمشروع قانون تصديق اتفاقية قرض
انماء مشروع التربة بين المملكة الاردنية الهاشمية
ووكالة الانماء الدولية ، وبعد دراسته وتدقيقه فزوت
قبوله . بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة . وتوصي
المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

لجنة الشؤون الخارجية

مخالفة عضو اللجنة فضيلة الشيخ عبد الباقي جمو
سندلي بها في المجلس

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

السيد الرئيس

مشروع قانون تصديق اتفاقية قرض انماء
مشروع التربة بين المملكة الاردنية الهاشمية ووكالة
الانماء الدولية . هل يوافق المجلس عليه كما ورد من
الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

« ولما يلي نص المشروع والاتفاقية المرفقة به
كما وافق المجلس عليه والصيغة التي سيرفع فيها الى
مجلس الاعيان الموقر » .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٢

قانون تصديق اتفاقية قرض انماء مشروع التربة
بين المملكة الاردنية الهاشمية ووكالة الانماء الدولية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تصديق
اتفاقية قرض انماء مشروع التربة بين المملكة
الاردنية الهاشمية ووكالة الانماء الدولية لسنة ١٩٧٢)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحقة بهذا القانون
والمعقودة بين المملكة الاردنية الهاشمية ووكالة الانماء
الدولية صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الجهات
المتواجدة منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون
بتنفيذ احكام هذا القانون .

القرض رقم ٢٨٥ : الاردن

اتفاقية قرض انماء مشروع التربة

بين

المملكة الأردنية الهاشمية و وكالة الانماء الدولية

التاريخ : الحادي عشر من شباط ١٩٧٢

اتفاقية قرض انماء

اتفاقية ، مؤرخة في الحادي عشر من شباط ١٩٧٢ ، بين المملكة الاردنية الهاشمية (والتي ستدعى فيما
بعد بالمقرض) ووكالة الانماء الدولية (والتي ستدعى فيما بعد بالوكالة) .

المادة الاولى

الشروط العامة : التعاريف

قرة ١ : يقبل الطرفان بما ورد في بنود الشروط العامة المطبقة على اتفاقيات قروض الوكالة ، المؤرخة
٣١ كانون الثاني ١٩٦٩ ، وينفخ القوة والتأثير كما لو انها وضعت كلية لهذا الغرض ، وعلى كل
حال فانها خاضعة لشطب الفقرة ١ د ١٩٧٢ (ح) ولاعادة ترقيم الفقرة ٢ ر ١٩٧٢ (ر) الى ١٩٧٢
(ح) من ذلك (والشروط العامة المطبقة على اتفاقيات قروض الوكالة كما هي معدلة ، ستدعى
فيما بعد بالشروط العامة) .

قرة ٢ : وحيفاً لستعملت في هذه الاتفاقية التغيرات المبينة في الشروط العامة بأنها بدل على نفس ما تنبئ
هناك الا اذا دللت القرينة عكس ذلك .

المادة الثانية

المقرض

قرة ١ : توافق الوكالة على ادانة المقرض ، وبالشروط الواردة في اتفاقية القرض الموضوعة ، او المشار
اليها ، مبلغاً بمختلف العملات مساوياً لخمسة ملايين واربعمائة الف دينار (٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولا) .

هكذا من الاصل

فقرة ٢٠٢: يمكن سحب قيمة القرض من حساب القرض بما يتلائم والشروط الواردة في الجدول (١) لهذه الاتفاقية، ومثل هذا الجدول يمكن تعديله بين وقت وآخر، للنفقات التي تصرف (أو اذا وافتت الوكالة على صرفها) لمواجهة التكلفة المعقولة للسلع والخدمات اللازمة للمشروع والمبينة في الجدول (٢) لهذه الاتفاقية، والتي تمول بموجب اتفاقية القرض. شريطة ان لا تجري اية سحبيات لمواجهة النفقات في اي بلد ليس عضوا في البنك (عدا سويسرا) او لاي سلع تنتج او خدمات من تلك البلدان، الا اذا رأت الوكالة غير ذلك.

فقرة ٢٠٣: وعدا ما توافق عليه الوكالة، فان السلع والخدمات (عدا خدمات المستشارين) المطلوبة للمشروع والممولة من القرض، يجب تأمينها على اساس منافسة عالمية، وبالطرق التي تتمشى وشروط الحصول عليها الواردة في قروض البنك الدولي، وقروض وكالة الائتماء الدولية، والتي نشرت من قبل البنك في اغسطس ١٩٦٩ ونقحت في ايار ١٩٧١، وباتت متشي مع والتقييد بالشروط الموضوعة في الجدول الثالث لهذه الاتفاقية.

فقرة ٢٠٤: ان التاريخ النهائي لعملية الاستفاد من القرض سيكون ٣٠ نيسان ١٩٧٦ او اي تاريخ آخر يتم الاتفاق عليه بين المقترض والوكالة.

فقرة ٢٠٥: على المقترض ان يدفع رسوم خدمة بمعدل ثلاثة ارباع من واحد بالمئة (٢ من ١٪) سنويا على قيمة ما يسحب من القرض وعلى اية متأخرات بين وقت وآخر.

فقرة ٢٠٦: يجب دفع رسوم الخدمة على فترات نصف سنوية، في الاول من ايار والاول من تشرين ثاني من كل عام.

فقرة ٢٠٧: على المقترض ان يقوم بسداد قيمة ما يسحب من القرض باقساط نصف سنوية تستحق الدفع في الاول من ايار والاول من تشرين ثاني، في وتبدي في الاول من ايار عام ١٩٨٢ وتبدي في تشرين ثاني عام ٢٠٢١، وكل قسط الى وقتها فيه القسط الذي تستحق في اول تشرين ثاني ١٩٩١ يجب ان يكون نصف واحد بالمئة (١ ١/٢٪) من ذلك المقدار، وكل قسط بعد ذلك يكون واحد ونصف بالمئة (١ ١/٢٪) من القيمة.

فقرة ٢٠٨: ان عملة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وهى المالارلندا هي الخصصة لأغراض الفقرة ٢٠٢ من الشروط العامة.

المادة الثالثة

تنفيذ المشروع

فقرة ٣٠١: (أ) سيقدم المقترض المشروع بواسطة وزارة التربية والتعليم بحرص وكفاية وبطريقة تتفق والاساليب الادارية والمالية، والتربوية، والفنية الصحيحة، وعلمه ان يقدم، وكلها دعت الحاجة الى ذلك، المخصصات، والتسهيلات، والخدمات، وما يحتاج اليه من موارد لتحقيق الهدف (ب) سيقدم المقترض، خلال سنة من تاريخ الاتفاقية الجبراء والبعثات المبينة في البند ٦٠ من الملاحق ٢ لهذه الاتفاقية، والمخصصات الضرورية لذلك.

فقرة ٣٠٢: سيقدم المقترض خلال تنفيذه للمشروع: ١ - وحدة تنفيذ المبينة في الجدول ٤ لهذه الاتفاقية، على ان تحول وحدة التنفيذ السلطات والمسؤوليات وتزود بالموظفين والتسهيلات والموارد كما هي مبينة في ذلك الجدول.

٢ - توظيف اشخاص مؤهلين وذوي خبرة مقبولين لدى الوكالة ككثير المقترض ومهندس المشروع المشار اليها في ذلك الجدول.

٣ - بعد استشارة الوكالة وتحليل ستة اشهر من تاريخ هذه الاتفاقية، تبين وبعد ذلك توظيف اشخاص مؤهلين وذوي خبرة كمحاسب المشروع وخبير ادارة الائتماء والمعدات المشار اليهم في ذلك الجدول.

فقرة ٣٠٣: لتقديم المساعدة للمقترض في التخطيط والاشراف على انشاء التسهيلات التي يحتويها الجزء (أ) من المشروع، فان المقترض عليه ان يستعين بمهندسين مستشارين مقبولين لدى الوكالة، والشروط التي تراها مناسبة، ويقدم المقترض الى الوكالة للموافقة، وفي الوقت المحدد، المخصصات والمواصفات لتلك الانشاءات بحالها اعدادها.

فقرة ٣٠٤: في سياق تنفيذ الجزء (أ) من المشروع فان المقترض استخدام المهندسين المقبولين لدى الوكالة بالشروط التي تراها مناسبة.

فقرة ٣٠٥: في سياق تنفيذ الجزء (ب) من المشروع، فان المقترض:

- ١ - يختار خبراء، ويضع ليعانة بعد استشارة الوكالة.
- ٢ - يخصص على موافقة الوكالة قبل اختيار الخبراء ومنع النفقات المنصوص عليها في البند من الى ٤ للملاحق ب للجدول ٢ من هذه الاتفاقية.

هذا منه لأصل

فقرة ٣٠٦: أ - يتعهد المقرض بتأمين، أو اتخاذ الخطوات الضرورية لتأمين السلع المستوردة والتي ستمول

من اموال القرض ضد المخاطر التي قد تحدث في الاستملاك والنقل والتسليم الى امكنة الاستعمال والتركيب، وتدفع التعويضات في عملة يكون المقرض حراً في استعمالها لاستبدال واصلاح تلك السلع.

ب - باستثناء الحالات التي توافق عليها الوكالة، فإن على المقرض ان يستعمل جميع السلع والخدمات الممولة من اموال القرض كلية لاغراض المشروع.

فقرة ٣٠٧: أ - على المقرض ان يقدم للوكالة، وحال اعتمادها، التقارير والمعقود وجداول التوقيت التنفيذ، وقوائم الاثاث والمعدات والاجهزة والكتب التي يحتاجها المشروع، وأية تعديلات او اضافات على ذلك، وبالتفصيل حسب ما تطلبه الوكالة.

ب - سينظم المستدين (١) السجلات الضرورية لتسجيل مراحل التقدم في المشروع (بالاضافة الى كلفة ذلك) وبيان السلع والخدمات التي مولت من القرض وطرق استعمالها في المشروع، (٢) يمكن ممثلي الوكالة مراقبة وتدقيق اعمال المشروع والسلع التي تمول من القرض، او اي سجلات او وثائق ذات علاقة، (٣) ويقدم للوكالة جميع المعلومات التي تطلبها الوكالة حول المشروع واتفاق اموال القرض والسلع والخدمات الممولة من القرض.

فقرة ٣٠٨: سيتخذ المقرض جميع الخطوات الضرورية، وخلال ستة اشهر من تاريخ هذه الاتفاقية، او اي تاريخ آخر يتفق عليه ما بين المقرض والوكالة، جميع وثائق الاستملاك المتعلقة بالاراضي الضرورية لبناء وتشغيل التسهيلات المشمولة في المشروع ويقدم للوكالة، وحال الانتهاء من عملية الاستملاك، الدليل المقبول للوكالة والذي يبين ان الارض وحق الاستملاك فيها يتعلق بالارض متوافرة للاغراض ذات العلاقة بالمشروع.

المادة الرابعة

موثيق اخرى

فقرة ٤٠١: يتعهد المقرض بتنظيم السجلات الضرورية، ووفق عمليات واساليب المحاسبة الضحيحة، والتي تبين المصادر والاتفاق المتعلقة بالمشروع والتي تقوم بها النوازل والمؤسسات التابعة المقرض والمسؤولة عن تنفيذ المشروع او اي جزء منه.

فقرة ٤٠٢: أ - يقوم المقرض بما يلي :-

- ١ - يدبر المعاهد التربوية المشمولة في المشروع وفق مياصات واساليب تربوية واخرى صحيحة، ومع ابداء اللجنة الاقتصادية الاعتبار المطلوب.
- ٢ - يزود هذه المعاهد بالمعلمين والاداريين المؤهلين بأعداد كافية وعلى اساس الاستخدام الكامل.

٣ - يعين وخلال سنة قبل الانتهاء من انشاء المدرستين الثانيتين الشاملتين ومعهد المعلمين، والبوليتكنيك ومركز التدريب المهني، المشمولة في المشروع في المشروع مدراء ومساعد مدراء مؤهلين وذوي خبرة لتلك المعاهد.

ب - يقوم المقرض بما يلي :-

- ١ - يتخذ كافة الخطوات لاصلاح واحداث التجديد في الابنية والاثاث والاجهزة المتعلقة بالمعاهد التعليمية المشمولة في المشروع.
- ٢ - يؤسس طرق مالية وادارية ملائمة لاغراض تلك الصيانة.

فقرة ٤٠٣: لتتكون المقرض والوكالة من تقييم النجاح النهائي للمشروع فإن على المقرض وخلال ثلاث سنوات من تاريخ هذه الاتفاقية ان ينشيء نظام متابعة بهدف جمع وتسجيل جميع المعلومات عن معاهد المشروع واي معاهد اخرى يتفق عليها ما بين المقرض والوكالة فيما يتعلق بالانقطاع المبكر للطلبة عن الدراسة والسقوط عن توظيف الخريجين او دراساتهم العليا.

فقرة ٤٠٤: لدعم عملية التخطيط التربوي فإن على المقرض وخلال سنة من تاريخ الاتفاقية ان يقدم ما يلي :-

- ١ - انتهاء دراسة مسح القوى البشرية وتزويد الوكالة بنتائج هذا المسح.
- ٢ - تعيين نظراء اردنيين مؤهلين للخبراء الذين سيزودون حسب رقم ٣ من المالحق (ب) للجدول ٢ من هذه الاتفاقية.

فقرة ٤٠٥: ينشيء المقرض وخلال سنة من تاريخ الاتفاقية مجلساً مهنياً قومياً على ان تكون مديرية التعليم والتدريب المهني يده المنفصلة، وعضوية المجلس تشمل على ممثلي القطاعين الخاص والعام للصناعة والمعاهد التعليمية ذات العلاقة وتقابات العيال.

فقرة ٤٠٦: ينشيء المقرض وخلال سنة من توقيع الاتفاقية مجلساً استشارياً للبوليتكنيك ومركز التدريب المهني، وعضوية هذا المجلس تشمل على ممثلي القطاعين الخاص والعام للصناعة، والمجلس المهني القومي، والمعاهد التعليمية ذات العلاقة.

فقرة ٤٠٧: أ - ينشيء المقرض، وخلال سنة من تاريخ الاتفاقية لجنة تنسيق للتعليم الزراعي، وعضوية هذه اللجنة تشمل على كبار موظفي وزارتي التربية والتعليم والزراعة والمجلس القومي للتخطيط والجامعة الاردنية.

ب - يطلب المقرض من مجلس التربية والتعليم وخلال سنة من تاريخ الاتفاقية ان ينشيء لجنة اعداد المعلمين، ويكون من ضمن اعضاء هذه اللجنة، عميد كلية في الجامعة الاردنية، ورئيس مشروع برنامج المساعدة الفنية/البوتسكو في الجامعة الاردنية، ومدير معاهد المعلمين في وزارة التربية والتعليم.

مجلس النواب

فقرة ٨: يشرع المقرض وخلال سنة من تاريخ هذه الاتفاقية لجنة للتخطيط التربوي في وزارة التربية والتعليم ويكون من ضمن اعضائها وزير التربية والتعليم ورؤساء قسبي التعليم الاكاديمي والثانوي وخبري التخطيط التربوي المشار اليها في رقم ٣ من الملحق (ب) للجدول ٢ لهذه الاتفاقية ومثل للمجلس القومي للتخطيط.

فقرة ٩: يجري المقرض دراسة سنوية لخطط التوسعات السنوية في اعداد الطلبة وسيبلغ نتائج هذه الدراسات الى الوكالة.

المادة الخامسة

الاستشارة والاعلام والمراقبة

فقرة ١: يتعاون المقرض والوكالة الى ابعد حد ممكن، لضمان تحقيق اهداف القرض. وفي سبيل تحقيق ذلك فان المقرض والوكالة ومن حين الى آخر او حسب طلب أحد الطرفين :-

١ - يتبادلان الاراء عن طريق ممثلين، فيما يتعلق عن انجاز مسؤوليات كل منهما بموجب اتفاقية القرض، وفيما يتعلق بالادارة والتشغيل والنواحي المالية للمشروع التي تقوم بها دوائر ومؤسسات المقرض المسؤولة عن تنفيذ المشروع او اي جزء منه، واي امور اخرى لها علاقة باهداف القرض.

٢ - ان يزود كل طرف الاخر بجميع المعلومات، حسب الطلب، فيما يتعلق بالوضع العام للقرض، فن حيث الجانب المقرض، فان هذه المعلومات تشمل الاوضاع المالية والاقتصادية ضمن حدود بلاد المقرض، بما في ذلك ميزان المدفوعات، والدين الخارجي للمقرض، وكذلك لاي اراض اخرى المقرض، او اي اقسام سياسية مماثلة.

فقرة ٢: يزود المقرض الوكالة بجميع المعلومات التي تطلبها الوكالة فيما يتعلق بالوضع المالي وعملياته، وبالوارد والنفقات العائدة للمشروع والتي تقوم بها دوائر ومؤسسات المقرض المسؤولة عن تنفيذ المشروع او اي جزء منه.

٣ - يعلم المقرض والوكالة كل واحد الآخر، وفي الحال، عن اي وضع يتدخل في تحقيق اهداف هذا القرض او يهدد بمثل هذا التدخل والذي قد يخل بالتزامات كل من الطرفين في سبيل القرض، واستمرارية خدماته وانجازاته بالنسبة لهذه الاتفاقية.

فقرة ٣: يهيئ المقرض كل فرصة ممكنة للتعاون بين الطرفين من الوكالة لدراسة المشتات والمواقع والاعمال، والابنية والاجهزة، والمعدات المشمولة في المشروع وزيارة اي جزء من بلاد المقرض لاهداف لها علاقة بالقرض.

المادة السادسة

الضرائب والقيود

فقرة ١: تدفع قيمة القرض ورسوم خدماته دون ان يخصم منه الضرائب المفروضة بموجب قوانين المقرض او القوانين المنفذة في ممتلكاته، ويكون حراً من تلك الضرائب.

فقرة ٢: تكون اتفاقية القرض حرة من اية ضرائب مفروضة حسب قوانين المقرض، او القوانين المنفذة في ممتلكاته، والتي تتعلق بالتنفيذ والتسليم والتسجيل، حسب قوانين المقرض او القوانين المنفذة في ممتلكاته.

فقرة ٣: تكون دفعات قيمة القرض ورسوم خدمات القرض حرة من جميع القيود والانظمة والاراء واي نوع من انواع تعليق الدفع (مورatorium) التي تفرضها قوانين المقرض او القوانين المنفذة في ممتلكاته.

المادة السابعة

استرداد حقوق الوكالة

فقرة ١: في حالة وقوع اي حادث منصوص عليه في الفقرة ١.٧ من الشروط العامة او استمرار لفترة ما، فان الوكالة اذا رأت ذلك مناسباً قد تشعر المقرض في اي وقت لاحق خلال استمرار وقوع ذلك الحادث، بأن المستحق من قيمة القرض آتلف ينبغي دفعه في الحال بالاضافة الى رسوم الخدمة، وبموجب هذا الاشعار فان قيمة القرض ورسوم الخدمة تصبح مستحقة الدفع فوراً، وهذا بالاضافة الى ما يأتي عكس ما جاء في الاتفاقية.

المادة الثامنة

الانتهاء

فقرة ١: تاريخ الحادي عشر من ايار سنة ١٩٧٢ قد حدد لاغراض الفقرة ٤.١٠ من الشروط العامة.

فقرة ٢: التزامات المقرض بموجب المادة الرابعة من هذه الاتفاقية ستنتقل وتقرر التاريخ الذي بموجبه تنتهي هذه الاتفاقية او بتاريخ مرور خمس وعشرين سنة من تاريخ اتفاقية القرض هذه، او ايها يكون اقرب.

هكذا من الاصل

المادة التاسعة

تمثل المقترض ، العناوين

فقرة ١٠١ ر: ان رئيس المجلس القومي للتخطيط التابع للمقترض يعتبر معتمداً للمقترض لاغراض الفقرة ١٠٣ ر من الشروط العامة .

فقرة ١٠٢ ر: العناوين التالية حددت لاغراض الفقرة ١٠١ ر من الشروط العامة :-
للمقترض :

المجلس القومي للتخطيط

صندوق بريد ٥٥٥

عمان - الاردن

العنوان البرقي : JODB عمان

لوكالة :

وكالة الانماء الدولية

شارع ١٨١٨ ، شمال غرب واشنطن

د . م ٢٠٤٣٣ - امريكا

العنوان البرقي : Indevao واشنطن : د . م

ويحضر كلا الطرفين المتواجدين عن طريق ممثلها المفوضين ، وقعت هذه الاتفاقية بايديهما وسمت في مقاطعة كولومبيا في الولايات المتحدة في اليوم والسنة المذكورتين اعلاه .

المملكة الاردنية الهاشمية

وكالة الانماء الدولية

الممثل المفوض

نائب الرئيس

الجدول (١)

مسحوبات الاموال من القروض

١ - الجدول المبين ادناه يبين فئات البنود التي ستمول من اموال القرض . ومقدار التخصيصات من القرض لكل بند والنسبة المئوية للاتفاق المصروح به لكل من تلك البنود .

النقطة	مقدار القرض المخصص بالدولار	نسبة الاتفاق الذي سيمول
١٠١ الاعمال الانشائية	١٨٦٠٠٠٠	٤٥٪ من مجموع النفقات (ويمثل جزء العملة الاجنبية المتسدر)
٢ خدمات استشارية	٣٠٠٠٠٠	١٠٠٪ من الاتفاق الاجنبي
٣ الاثاث والاجهزة والكتب المحلية	١٤٠٠٠٠	٧٥٪ من مجموع النفقات (ويمثل جزء العملة الاجنبية المقدّر)
٤ الاثاث والاجهزة والكتب المستوردة	١٨٠٠٠٠٠	١٠٠٪ من العملة الاجنبية
٥ المعونة الفنية الخبراء والبعثات	٣١٠٠٠٠	١٠٠٪ من العملة الاجنبية
٦ غير مخصصة	٩٩٠٠٠٠	
المجموع	٥٤٠٠٠٠٠	

٢ - لاغراض هذا الجدول :-
(أ) ان تعبير " الاتفاق الاجنبي " يعني الاتفاق على السلع المتجهة في " او الخدمات المقدمة من البلد الاعضاء في البنك وبعملتها او سويسرا ويستثنى من ذلك بلد المقترض .
(ب) ان تعبير " الاتفاق الكلي " يعني مجموع الاتفاق الاجنبي والاتفاق في عملة المقترض او السلع متجهة وخدمات مقدمة من البلد المقترض .

٣ - بالاضافة الى الشروط الواردة في الفقرة ١ - اعلاه ، فانه لا تستحب اموال في الامور التالية :-
(أ) مصروفات في الفترة التي تسبق تاريخ هذه الاتفاقية ، فيما عدا المسحوبات التي يجري فيها يتعلق بالفترة الثانية (خدمات المستشارين) وعلى حساب الاتفاق الذي يحصل بهد الاول من شباط ١٩٧٢ .
(ب) دفع الضرائب التي تفرض حسب قوانين المقترض او القوانين البارية في بلد المقترض على السلع والخدمات ، او على استيراد وصنع وتأمين هذه السلع والخدمات . والى الذي السلي ترداد المقادير الممثلة بالنسب الموضحة في العمود الثالث من الجدول في الفقرة ١ - اعلاه ، على القطار الصافي من جميع مثل هذه الضرائب فان مثل هذه النسب ستخفض لضمان عدم انتطاع أي جزء من تخصيصات القرض لاغراض الدفع لمثل هذه الضرائب .

مكتبة من الاصل

٤ - بالإضافة الى تخصيص مقدار من القرض الموضح من العمود الثاني من الجدول في الفقرة ١ - اعلائه

(أ) اذا كانت تقدير الاتفاق في اي من الفئات ١ الى ٤ مستقص ، فان مقدار القرض المخصص لتلك الفئة ، والذي لم يعد يحتاج اليه لذلك الغرض ، سيعاد تخصيصه من قبل الوكالة للفئة ٦ .

(ب) اذا ازداد تقدير النفقات لاي من الفئات ١ الى ٥ سيزيد ، فان النسبة المبينة في العمود الثالث للجدول في الفقرة ١ - اعلائه ، فيما يتعلق بمثل ذلك الاتفاق ، ستراد بمثل تلك الزيادة ، وستعيد الوكالة تخصيص المقدار لاي فئة حسب طلب المقرض من مخصصات فئة ٦ ، مشروطا بالاحتياجات الطارئة بالنسبة لاي اتفاق آخر كما تحددها الوكالة .

(ج) اذا قررت الوكالة وضمن المقبول ان الحصول على اي من بنود الفئات ١ ، ٣ ، ٤ - هو غير متسق مع الطرق والاساليب المبينة والمشار اليها في الفقرة ٣٠٣ من هذه الاتفاقية ، فانه ان يصرف على اي من هذه البنود من اموال القرض ، والوكالة قد تلغي مثل هذا المقدار باعلام المقرض من القرض كما تراه مناسباً بالقدر الذي يمثل ذلك الاتفاق ، الذي كان من الممكن ان يكون مسموحاً بتمويله من مخصصات القرض ، وذلك دون المساس بأي حق او سلطة الوكالة بموجب اتفاقية القرض .

٥ - بالإضافة الى النسب المبينة في العمود الثالث من الجدول في الفقرة ١ - اعلائه ، فانه اذا ازدادت تقديرات الاتفاق الكلي للفئتين ١ او ٣ ، واذا كانت الاموال من القرض غير متوافرة لاعادة تخصيصها لتلك الفئة ، فان الوكالة يمكنها ، بمذكرة الى المقرض ، تعديل النسب المطبقة آنفاً لذلك الاتفاق . كسي تمكن المقرض من الاستمرار في السحب لتلك الفئة وحتى تغطي جميع تلك المصروفات .

الجدول (٢)

وصف المشروع

الشروع يتكون من :

الجزء (أ) :

١ - بناء وتأثيث وتجهيز ما يلي :-

(أ) مدرستان ثانويتان شاملتان .

(ب) معهد بوليتكنيك ومركز تدريب مهني .

(ج) معهد لتدريب المعلمين .

(د) قسم تدريب المعلمين الزراعيين في الشوبك .

٢ - ان المعاهد التعليمية المشمولة في المشروع مبينة في الملحق - أ - لهذا الجدول : وهي قابلة لاي تعديلات يتفق عليها بين المقرض والوكالة .

الجزء (ب) :

توظيف الخبراء وتأمين كما هي مبينة في الملحق - ب - من هذا الجدول وهذه قابلة لاي تعديلات يتفق عليها بين المقرض والوكالة .

من المتوقع ان ينهي المشروع في ٣١ تشرين اول سنة ١٩٧٥ .

الملحق - أ - للجدول (٢)

المعاهد التعليمية

نوع واسم المعهد	الموقع	الامكنة / طلبه		الامكنة / مناعات		بيت مدير	المساحة التقديرية للبناء م ^٢
		اضافية	مجموع	اضافية	مجموع		
١ - مدرسة ثانوية شاملة بنين	عمان	١٠٠٠	١٠٠٠	-	-	-	٤٩١٠
مدرسة ثانوية شاملة بنات	عمان	١٠٠٠	١٠٠٠	-	-	-	٤٨٦٠
٢ - بوليتكنيك ومركز تدريب مهني	ماركا	٧٥٥	٧٥٥	٢٦٠	٢٦٠	-	١٣٢١٠
٣ - معهد تدريب معلمين	السلط	٧٠٠	٧٠٠	٤٢٠	٤٢٠	١	٨٧٨٥
قسم تدريب المعلمين الزراعيين	الشوبك	٦٠	٦٠	٢٤٠	٢٤٠	-	٨٠٠

هكذا من الأصل

الملحق (ب) للجدول (٢)
المساعدة الفنية
الخبراء والبعثات

الخبراء	البعثات
١. المدرستان الشاملتان أ - التعليم الصناعي ب - التدبير المنزلي	٤١٢ فرد / سنة ٥١٥ فرد / سنة مجموع
٢. تدريب المعلمين المعاهد مدرسو المعلمين	٢١٢ فرد / سنة مجموع
٣. مخطوط التربية	٤١٢ فرد / سنة
٤. وحدة المشاريع خبير الاجهزة والمعدات	٢١١ فرد / سنة
٥. البوليتكنيك المساقات الفنية	٢٣٨ فرد / سنة ١٧ و ١٢١ فرد / سنة
٦. مركز التدريب المهني المساقات الحرفية	١٢٦ فرد / سنة ٥١١٠ فرد / سنة

ان خدمات الخبراء والبعثات في الارقام ١ الى ٤ اعلاه ستمول من اموال القرض، وتلك التي في الارقام ٥ و ٦ ستمول من المقرض او اية مصادر اخرى.

الجدول (٣)

ادارة العهدة

١ - تمهيدات الاعمال الانشائية :

١ - ينبغي ان يكون المتهدون مؤهلين ، وقبل الدعوة للتأهيل فان على المقرض ان يغير الوكالة بتفاصيل الاسلوب الذي سيتبع ، وعليه ان يدخل التعديلات في هذا الاسلوب كما تطلبه الوكالة . وعلى المقرض ان يقدم قائمة بأسماء المتهدين المؤهلين الى الوكالة بالاضافة الى بيان عن مؤهلاتهم والاسباب التي دعت الى استثناء بعضهم عن التأهيل ، وذلك بهدف ابداء الملاحظات قبل ان يغير المتهدون عن تأهيلهم او استثنائهم ، وعلى المقرض ان يدخل الاضافات او الحذف من القائمة كما تطلب ذلك الوكالة .

٢ - قبل الدعوة الى المناقصة ، على المقرض ان يقدم الوكالة ، لبدء مطالعتها ، نص الدعوة الى تقديم المناقصة ، والمواصفات ، وغير ذلك من وثائق المناقصة ، بالاضافة الى وصف طريقة الاعلان التي ستتبع عن المناقصات ، وتحدد المقرض بادخال التعديلات على الوثائق المشار اليها والاساليب كما تطلب ذلك الوكالة ، واي تعديل اضافي لوثائق المناقصات يحتاج الى التشاور مع الوكالة قبل اصدارها الى المتهدين ،

٣ - الوثائق المشار اليها في الفقرة (٢) اعلاه تشمل في الحد الأدنى على ما يلي :-
(أ) قائمة بجميع تمهيدات الاعمال الانشائية التي ستنفذ في المشروع ، وبين في ذلك القيمة المقدرة لكل تمهيد والجدول الزمني لكل عطاء وجميع التمهيدات بطريقة تشجع المنافسة الدولية .

(ب) وصف للاعلان الدولي المقترح الذي يتضمن المنافسة الدولية في المناقصات .
(ج) مسودات وثائق المناقصات ، بما في ذلك الدعوة الى المناقصة والتمهيدات . والدعوة الى المناقصات ينبغي ان تحدد السبب يمكن المناقص ان يقدم بالمناقصات فسخا يتعلق باي من المؤسسات التعليمية المشمولة في المشروع او جميعها ، بالاضافة الى التسهيلات ذات العلاقة ، او باي تشكيلة منها ، ومن اجل ذلك الغرض ينبغي ان تفتح المناقصات في وقت واحد وللمقرض الخيار في منح تمهيد واحد او تمهيدا واحدا بالنسبة لجميع المعاهد والتسهيلات ، او تمهيدات منفصلة مشتملة على بعض المعاهد والتسهيلات لمتهمدين مختلفين .

٤ - بعد استلام المناقصات وتقييمها ، فان المقرض ، وكفيل اتخاذ القرار النهائي بشأن العطاء سيعلم الوكالة عن اسم المتهدي الذي سيحال عليه العطاء ويقدم المقرض الى الوكالة ، وضمن وقت كاف للمراجعة والدراسة ، تقريراً مفضلاً ، من قبل وحدة التنفيذ ، عن التقييم ومقارنة المناقصات المستلمة ، بالاضافة الى توصيات وحدة التنفيذ بالنسبة لاحالة العطاء ، والاسباب التي تدعو الى الاحالة والبررات التي دعت الى الاحالة على المتهدي الذي لم يكن عرضه بأقل الاسعار ، وستقوم الوكالة بالاعلام الفوري للمقرض فيما اذا كان لها اي اعتراضات للاحالة المقترحة ، وستبدي الوكالة الاسباب الداعية لاي اعتراض عليها .

هكذا منذ الاصل

٥ - وحالا بعد توقيع العقد وقبل ان يقدم الوكالة اول طلب لسحب الاموال بالنسبة لذلك العقد، فان ينبغي ان ترسل تسختان موقعتان الى الوكالة .

٦ - على المقترض ان يطلب موافقة الوكالة لاي زيادة تمتدى العشرة بالمائة (١٠٪) او ميساوي ٤٠٠٠٠ دولار . ويعتمد ذلك ايها الاقل في سعر اي مناقصة ، بالاضافة الى الاسباب الداعية الى مثل هذا التغيير .

ب- عطاءات الاثاث والمعدات والكتب :

١ - في خلال اثني عشر شهرا من توقيع هذه الاتفاقية وقبل الدعوة الى المناقصات، فان على المقترض ان يرسل الى الوكالة لموافقتها مايلي :

(أ) قائمة بمفردات الاثاث والاجهزة والكتب التي يحتاجها المشروع مينا فيها المواصفات وكلفة الوحدة المقدرة والسعر الكلي المقدر لكل بند .

ويجب ان تفهرس وترمز وترقم هذه المفردات بهدف التعرف بالنسبة لكل معهد تعليمي والاماكن المخصصة لها والمفردات التي تشتري ستجمع بشكل يسمح بالصفقات الاجمالية المتشعبة مع الطرق الفنية لعمليات التصديقات .

والى الحد الذي هو على فان العقود لمثل هذه المفردات ينبغي الاتكون قيمتها اقل من ما يعادل ٣٠٠٠٠ دولار . والعقود التي قيمتها اقل من ٥٠٠٠ دولار ينبغي الاتقدم للوكالة بهدف التمويل . والتعديلات التي ستدخل الى مثل هذه القوائم والتي ستجري بين وقت وآخر يجب ان تقسم الى الوكالة للموافقة عليها ،

(ب) مسودات الوثائق المتعارف عليها للدعوة للمناقصة ونماذج العقود ووصف الطريقة المستعملة للحصول على المناقصات ستكون مبنية على الاسس العالمية .

٢ - ان ادارة التمهيدات ينبغي ان تكون مقصورة على مفردات الاثاث والاجهزة والكتب المبينة في القوائم الموافقة عليها المذكورة آنفا في جزء الفقرة ب (١) (أ) ، والتي سيشار اليها في وثائق العقود بذات الفهرسة والرموز والترقيم كما هي واردة في القوائم .

٣ - يرسل المقترض الى الوكالة ، بعد ان يتم للمناقصات ، ملخصا وتحليلا لذلك ، ويحصل على موافقة الوكالة قبل ارجاء العطاء . وفي حالة ارجاء العطاء الذي هو ادنى الاسعار ، او العطاء الذي لاسعاره ١٠٪ او اكبر من التقدير الاصيل كما هو مقدم بموجب جزء الفقرة ب (١) (أ) آنفا ، فان على المقترض ان يرسل الى الوكالة تبريرا موجزا من وحدة التنفيذ عن الاجالة المقترحة .

٤ - وتطلبا لتكون المناقصات قد قيمت وانجلى العطاء ، فان على المقترض ان يقدم ما يلي :-

١ - شهادة مؤقعة من مدير وحدة التنفيذ تشير الى ان السلع المتعاقد عليها متشعبة بمسح الكميات والمواصفات في القائمة الموافقة عليها من الوكالة في جزء الفقرة ب (١) (أ) اعلاه .

٢ - تسختان موقعتان من العقد ، وحالا بعد تنفيذها ، وقبل التقدم الى الوكالة بالطلب الاول بالسحب من القرض بالنسبة لهذا العطاء .

ج- حد التفضيل بالنسبة للمنتجين والتجار المحليين :
لاغراض تقييم المناقصات بالنسبة لجميع العقود الخاصة بالاثاث والمعدات والكتب فان اسعار المناقصة يجب ان تقرر حسب القواعد التالية :-

(أ) ان تعبير المناقصة المحلية تعني مناقصة مقدمة من منتج او تاجر موجود ضمن حدود بلاد المقترض ، ولسلع مصنوعة او مجمعة الى درجة كبيرة (كما تقرر ذلك الوكالة) ، واي مناقصة اخرى فانها ستعتبر « مناقصة اجنبية » .

(ب) ان سعر المناقصة للمناقصات المحلية ستكون مجموع المقادير التالية :-

١ - اسعار ما قبل المصنع لمثل هذه السلع ، و

٢ - الشحن الداخلي والتأمين واية نفقات اخرى لتسليم تلك السلع الى مكان استعمالها او تركيبها .

(ج) لاغراض مقارنة اي مناقصة اجنبية مع مناقصة محلية فان سعر المناقصة الاجنبية ستكون مجموع المقادير التالية :-

١ - سعر السلع على اساس سيف منزلة في الميناء على ان لا يشمل ذلك ضرائب الاستيراد .

٢ - اي من مثل هذه الضرائب ، والتي عادة تنطبق على مثل هذه السلع اذا ما استوردت الى داخل بلاد المقترض من قبل المستوردين غير المعفيين من الضرائب ، او ١٥٪ من القيمة المحددة في - ١ - اعلاه ، ويعتمد ذلك على اي منهما هو الاقل ، و

٣ - الشحن الداخلي والتأمين وكلفة تسليم هذه السلع الى اماكن استعمالها او تركيبها .

هكذا من الاصل

الجدول (٤)

وحدة المشروع

- ١ - انشئت وحدة للتنفيذ في وزارة التربية والتعليم التابعة للمقرض وبأشراف مدير للمشروع ومقرض ومسؤول مباشرة لوزير التربية والتعليم .
- ٢ - هيئة موظفي وحدة التنفيذ مشتمل في جميع الاوقات وعلى اساس التفرغ التام مهندسا معماريا وخيرا للاجهزة والمعدات والاثاث ومحاسبا وهيئة مساندة كافية من الموظفين .
- ٣ - يكون لوحدة التنفيذ السلطات الضرورية لتنفيذ المشروع والتي منها :
 - أ - التنسيق للمشروع بين مختلف الوزارات والهيئات الحكومية .
 - ب - اختيار واعطاء التعليمات النهائية والتنسيق والاشراف على المهندسين المدبشرين والمهندسين المشار اليهم في الفقرتين ٣ و ٤ من هذه الاتفاقية .
 - ج - الموافقة على تصاميم الاعمال الانشائية للمعاهد التعليمية المشمولة في المشروع .
 - د - اعداد قوائم مفصلة للالات والمعدات والكتب التي يحتاج اليها للجزء - أ - من المشروع .
 - هـ - ادارة تعهدات الاعمال الانشائية والاثاث والمعدات والكتب بما في ذلك اعداد وثائق المناقصات وتحليل العطاءات وتقديم التوصيات فيما يتعلق بأحالة العطاءات .
 - و - الرقابة المنتظمة لجميع اعمال الانشاءات .
 - ز - حفظ السجلات بما في ذلك السجلات المالية لعمليات تنفيذ المشروع . واعداد التقارير المنتظمة للوكالة .
 - ح - اختيار واعطاء التعليمات النهائية والتنسيق والاشراف على الخبراء الواردين ضمن جزء (ب) من المشروع .
 - ط - اختيار وتنظيم البعثات والاشراف عليها والواردة في الجزء (ب) من المشروع .
- ٤ - مسؤوليات مدير للمشروع ومهندس المشروع وخير الاثاث والمعدات والاجهزة ومحاسب المشروع ستكون كما يلي :
 - (أ) مدير المشروع :
 - يكون مدير المشروع مسؤولا عن ادارة جميع نواحي تنفيذ المشروع ويكون مسؤولا مباشرة لوزير التربية والتعليم .
 - ويكون من ضمن مسؤولياته ما يلي :
 - ١ - ادارة الاتفاقيات مع المهندسين المستشارين في نطاق الاعمال الموكلة .

- ٢ - اتخاذ الترتيبات الضرورية لاصدار التعليمات النهائية للمهندسين المستشارين وغيرهم من المهندسين المعماريين ومهندسي الدوائر الحكومية للمستدين .
 - ٣ - المراجعة والموافقة او اتخاذ الاجراءات والموافقة من قبل السلطات المختصة بجمع التقارير والخطط والمواصفات وغير ذلك من الوثائق التي لها علاقة بالمشروع .
 - ٤ - اتخاذ جميع الترتيبات الضرورية للدعوة للمناقصة واحالة جميع العطاءات التي لها علاقة بالمشروع .
 - ٥ - التنسيق والتعامل بين جميع نشاطات المشروع مع الوزارات ذات العلاقة والسلطات والدوائر ومع الوكالة .
 - ٦ - تنظيم وإدارة برنامج المساعدة الفنية المشمول في المشروع بالتشاور مع السلطات المختصة .
 - ٧ - اختيار وتنظيم هيئة الموظفين لوحدة التنفيذ والاشراف والتوجيه بالنسبة لانجازهم لمهامهم .
 - ٨ - اعداد تقارير تقدم ربيعية للمقرض وللوكالة .
- (ب) مهندس المشروع :
- بالتوجيه العام من مدير المشروع وبالتنسيق مع المهندسين المستشارين فان من ضمن مسؤوليات مهندس المشروع ما يلي :
- ١ - تجميع جميع المعلومات المتعلقة بالمواقع واحوال تلك المواقع الخاصة بمعاهد المشروع .
 - ٢ - اعداد جداول الانشاء والتأثيث وتحضير المعدات لمعاهد المشروع .
 - ٣ - تحضير التعليمات المعمارية والتوفيق بين المواصفات التربوية والاسعار الواقعية والتصميم الوظيفي .
 - ٤ - العمل كمشاور فني ومعماري للمهندسين المستشارين للتأكد من ان التعليمات قد فهمت تماما وان المشروع يسير بحسب التعليمات .
 - ٥ - التدقيق على الخطط المعمارية وذلك للتأكد من ان المساحات المقررة والمواصفات التربوية قد فسرت بالشكل الصحيح وذلك لتجنب (بقدر الامكان) التغييرات خلال الانشاء وبعد ان تكون العطاءات قد احيلت ووفق عليها .
 - ٦ - التأكد من ان عمل المهندسين المستشارين والمهندسين مطابق لمستوى الاداء المنصوص عليه في المواصفات .
 - ٧ - اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتأكد من ان الاثاث منضم ومصنوع بحسب المواصفات .
 - ٨ - التأكد من ان الاثاث ومواد البناء قد امنت في الوقت المحدد واصبحت متوافرة للاستعمال حسب الجدول الزمني .
 - ٩ - تدقيق واعداد ، بالسرعة الممكنة ، جميع شهادات الدفع من المهندسين المقدمية بواسطة المهندسين المنفذين .
 - ١٠ - الاشراف على الاعمال الانشائية وتقديمها .

هكذا منه الاصل

(ج) محاسب المشروع :

يكون محاسب المشروع مسؤولاً مباشرة لمدير المشروع فيما يتعلق بتنظيم عمليات المحاسبة والنواحي الفنية والاجرائية للمراقبة المالية التي لها علاقة بتنفيذ المشروع بموجب شروط اتفاقية القرض . ويكون من ضمن مسؤولياته ما يلي :

- ١ - التأكد من وجود المخصصات في الحسابات ذات العلاقة وحسب الحاجة لمواجهة الدفعات الممولة من القرض .
- ٢ - القيام بالإشراف الشامل وضبط وتدقيق أي حساب يفتح في البنك للمشروع .
- ٣ - اتخاذ الاجراءات الفورية للنصوص عليها في اتفاقية القرض بهدف الاسراع لدفع مقادير القرض بما في ذلك اعداد طلبات السحب .
- ٤ - التأكد من ان هناك حسابا مفصلا بالنسبة لكل عقد يتعلق بتأمين سلع وخدمات المشروع .
- ٥ - اعداد تقارير دورية تقييمية مالية كما هو مطلوب في اتفاقية القرض .
- ٦ - اتخاذ الاجراءات
- ٧ - التأكد من الالتزام بالانظمة المالية من قبل الموظفين العاملين تحت اشرافه .
- ٨ - التوقيع على الشيكات وتصديقها و
- ٩ - اية مهام اخرى قد يكلف بها من مدير المشروع .

- - - - - اختيار المعدات واللائات والأجهزة :

تحت الاشراف العام لمدير المشروع ، فان من مهام اختيار المعدات واللائات والأجهزة ما يلي :

- ١ - تأمين جميع اللائات والمعدات والكتب واللائات والمواد اللازمة لمجاهد المشروع .
- ٢ - توريد وعمل قوائم لجميع السلع المطلوبة للمشروع بحيث تظهر المواصفات والكلفة التقديرية للوحدة والكلفة الكلية لكل بند . واتخاذ الترتيبات لعمل الفهرسة والترميز والترقيم لكل بند بقصد التعرف على كل معهد من معاهد المشروع والمساحات المطلوبة لها .
- ٣ - تجميع السلع التي ستأمن بالقدر الذي يسمح بتأمينها لكميات كبيرة ، وذلك بما يتناسب والطرق الفنية الصحيحة لتأمين التجهيزات .
- ٤ - اعداد مبررات الوثائق المتعارف عليها للدعوة للمناقصة وتنفيذ عملية المناقصات بموجب الفقرة ٢٠٣ من اتفاقية القرض .
- ٥ - تقييم المناقصات المقدمة لجميع السلع .
- ٦ - تدقيق الضمانات للتأكد من ان الكميات المستلمة مطابقة للمواصفات .
- ٧ - عمل الترتيبات اللازمة للمحافظة على السلع وتسليمها لمواقعها المخصصة بموجب جدول زمني موضوع .

٧ - مقررات اللجنة الادارية

السيد الرئيس

والآن ارجو من مقرر اللجنة الادارية السيد محمد الحاج عبدالله التفصل الى المنصة لتلاوة مقررات اللجنة .

السيد المقرر

(أ)

قرار رقم (٥) لسنة ٩٧٢

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ٩٧٢/٦/٣ برئاسة عطوفة رئيس اللجنة السيد وحيد العوران وحضور المقرر محمد الحاج عبد الله والسادة الاعضاء ، عبد الوهاب الطراونه ، محمد طاهر الكيلاني ، محمد المنور الحليد سعود القاضي ، علي الرغبي ، نعم التل ، جلال مرزوق القلاب :

ونظرت في الأوراق والشكاوى الواردة وقررت ما يلي :-

(١) الشكوى رقم (٥٨) المقدمة من السادة اعيان ووجوه ورؤساء واعضاء المجالس القروية لقرى الافرنج ، الشهاية ، وكنة ، وجوزا الشهاية وجوزاء الجزيرية وعي وكثريا ، والمتضمنة بناء جسر لهم .

توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى الى معالي وزير الاشغال العامة للامر برصد المخصصات اللازمة لإنشاء الجسر موضوع البحث واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٢) الشكوى رقم (٥٩) المقدمة من السادة يوسف ناصر ورفقاء والمتضمنة اعادتهم الى عملهم ، توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى للدولة

رئيس الوزراء للامر بانصاف المستحق منهم واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٣) الشكوى (٦٠) المقدمة من السادة وجوه واعيان واعضاء وخاتير مجلس غور المزرعة الحديثة والمتضمنة بعض المطالب لهم . توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى لدولة رئيس الوزراء للامر بما يراه مناسباً لتخفيف الضائقة على هؤلاء المزارعين والايماز للوزارات المعنية للقيام بمجهود يفي بالغرض المطلوب واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٤) الشكوى رقم (٦١) المقدمة من قرية الحسا عنهم رئيس مجلس قروي الحسا واعضاؤه والمتضمنة اتصال المياه الضرورية للشرب لقريةهم . توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى الى سعادة نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية للامر بتأمين الحسا بالماء اللازم بالطريق التي يراها مناسبة واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٥) الشكوى رقم (٦٢) المقدمة من السيد محمد محمود سليمان والمتضمنة فصل المختار عطا محمد محمود حسين سليمان مختارا العشيرة وفصله بعد مدة توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى الى معالي وزير الداخلية للامر بما يراه مناسباً واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٦) الشكوى رقم (٦٣) المقدمة من السيدة فاطمة ابراهيم الدبايح بشأن اعتقال ولدها عبد الرحمن بتهمة انتسابه لحزب التحرير . توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى لمعالي وزير الداخلية للامر بالنظر فيها وانصاف هذا الطالب ان لم يكن هناك من موجب لحفاظا على مستقبله من الضياع واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

هكذا منذ الاصل

(٧) الشكوى رقم (٦٤) المقدمة من السيد هلال الظاهر والمتضمنة وجود ولد له مصاب بلوثة عقلية توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى على معالي وزير الصحة للامر بما يراه مناسباً منعا لحدوث قد يقع بين القينة والاخرى واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٨) الشكوى رقم (٦٥) المقدمة من السيد حسين يتم شحاده بشأن عزله من عمله توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى لسعادة نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية لانصاف هذا المشتكى ان كان على حق واعلام المجلس بالنتيجة .

(٩) الشكوى رقم (٦٦) المقدمة من اصحاب النقليات والباصات عنهم كامل ماضي ورفقاه بشأن موضوع دفع تعويضاتهم . قررت اللجنة حفظها لانها مرفوعة الى جلالة الملك المعظم ولا يحق لهذه اللجنة النظر فيها .

(١٠) الشكوى رقم (٦٧) المقدمة من السيد عادل الترك والمتضمنة تنزيل الحكم عنه قررت اللجنة حفظ الشكوى .

(١١) الشكوى رقم (٦٨) المقدمة من السيد محمد سعيد اليوسف بشأن تصريح باص . توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى لمعالي وزير الداخلية للامر بما يراه مناسباً واعلام المجلس بالنتيجة .

اللجنة الادارية

بالنسبة للشكوى رقم ٦٣ فقد قدمت لنا عدة مرات حتى تدرس قضيتة ولا جواب .

السيد وزير العدل

سأولت ان اتعمق عن وجود قيد لهذا الانبعاث في سجل الجرائم النظامية التابعة لوزارة العدل . فنبينا

وجدت ، فاقد اما ان يكون محكوم من قبل محكمة عسكرية او موقوف على حساب التحقيق حتى الآن . لا يوجد في الشكوى التي احيلت لوزارة العدلية توضيح عن اي محكمة او قضية او من اي محكمة حكم وبذلك لم يتمكن .

السيد الرئيس

هل يمكن لمعاليك ان تسأل .

السيد وزير العدل

صحيح يجوز ان يكون موقوف او محكوم وهذا ليس لوزارة العدلية اي صلاحية للاتصال اما وزارة العدلية فليس لديها شيء عنه .

الاستاذ جمو نائب عمان

في الزرقاء وجدت بعض الموقوفين لحساب المدعي العام منذ اكثر من تسعة شهور بدون تحقيق ، كثر عدد الموقوفين على ذمة التحقيق منهم من مضى عليهم عامان وثلاثة او اربعة لذلك ارجو من المجلس الكريم ان يطالب الحكومة ان لا تعتقل مواطنا الا بقرار والا يترك المواطن في السجون على ذمة التحقيق بدون تحقيق لان هذا يتنافى مع العدالة .

السيد الرئيس

ارجو من معالي الوزير ان يستجيب لطلب المجلس .

السيد وزير العدل

يا سيدي الاستجابة حاصلة بالنسبة للإسور القضائية اما يجوز ان تكون هناك معوقات او او مبررات لهذا التأخير ، يجوز ان تكون متوقفة على ورود تقارير مخبرية من ائمن فالتحقيق يطلى جاريلا

بعد لهذا وربما ترى اللجنة القانونية هذا المشروع اقترح على الحكومة ان تحيل ايضا في خلال هذه الدورة مشروع القانون المقترح من وزارة البلديات لضمه الى هذا القانون فضلا عن ان تعديل الفقرة هذه غير كافى لغايات تعيين اللجان بل الفقرة الثانية من نفس المادة الثانية المقصودة فعلى هذا الاساس فاننا نناشد الحكومة ان تحيل هذا القانون لتتدارس سوريا ونصل الى نتيجة جيدة .

والسلام عليكم

السيد وزير العدل

بالنسبة لما تفضل به سعادة النائب الكريم احيل لمجلس الوزراء مشروع قانون لتعديل قانون البلديات من مادتين المادة الاولى تتعلق بصلاحيات مجلس الوزراء بتعيين رئيس المجلس البلدي من خارج اعضاء المجلس والمادة الثانية تتعلق بتحديد مدة اللجنة التي تعين من مجلس الوزراء كجنة بلدية بدلا من سنة الى ثلاث سنوات ، المادة الاولى ارتقي في مجلس الوزراء انها مغطاة بالقانون القائم حاليا وما في ضرورة لتقديم لانها مغطاة بنفس القانون يعني المادة موجودة ان هناك صلاحيات لمجلس الوزراء بتعيين عضوين من خارج المجلس والمجلس الوزراء ان يعين رئيس المجلس البلدي من خلال المجلس بكامله سواء من المنتخبين او المعينين ، ما جاد في ضرورة لتقديم المادة الاولى وطرح مشروع القانون للمجلس الكريم فيما بعد وقررت احالته .

السيد القضاء نائب عجلون

على علمي يا سيدي ان هذا المشروع احالته يعقوب بك بهذا الشكل ، مثل نص امانة العاصمة ، يتولى ادارة مجلس بلدية .

وطبيعي عندنا بقانون الاصول في حالات كثيرة مهمة لا يجوز اخلاء سبيل انسان بالكفالة بالنسبة لطبيعة التهمة المسندة اليه ومع ذلك اذا فضيلة الاستاذ يتكرم وزودني بالاسماء انا اتعهد باجراء التحقيق بنفسى اذا كان في تقصير او تأخير بهذا الموضوع .

الرئيس

شكرا .

والآن هل يوافق المجلس على تواضي اللجنة

الادارية .

الجميع : موافقون .

٨ - قراءة مشاريع القوانين الواردة من الحكومة والموزعة على الاعضاء والنظر في احوالها الى اللجان المختصة :

السيد الرئيس

مشاريع القوانين التي وصلتنا ووزعت عليكم بتاريخ سابق فهل يوافق المجلس على احوالها على اللجنة ؟

السيد القضاء نائب عجلون

يا سيدي بمناسبة عرض الحكومة لمشروع قانون تعديل لقانون البلديات ، الاصل ان البلديات وجدت من اجل خدمة المواطنين ، هناك مؤتمري البلديات الذي عقا في العام الماضي ، كان من بين توصيه ان تصبح المجالس البلدية نصفها معين ونصفها منتخب ، اولا من اجل تزويد البلديات بكفاءات لمل بالانتخاب تكون النتيجة غير ايجابية ثم من اجل تخفيف حدة الانتخابات وتجنب الخصومات والى آخره لهذا وحيث ان وزارة البلديات كانت تقدمت بمشروع قانون الى رئاسة الوزراء ولم يعرض

هكذا منه الاصل

السيد الرئيس

قانون احيل الى اللجنة القانونية وسيجري البحث فيه .

السيد الحاج حسن نائب عمان

الواقع هذا في طرق دستورية والنظام حددها .

السيد الرئيس

يتلى كتاب دولة رئيس الوزراء او القساون المرفق به .

(١)

السيد الامين العام

الرقم ب/١٠/٦/٨٠٩٢

التاريخ ١٧/٦/١٩٧٢

معالي رئيس مجلس النواب

ايث اليكم بـ (١٢٠) نسخة من مشروع قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٧٢ بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٣/٦/١٩٧٢ مع الاسباب الموجبة له رجاء إحالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره واعطائه صفة الاستعجال .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

احمد الوري

الاسباب الموجبة لتعديل المادة (١/٨) من

قانون البلديات .

كانت المادة (١/٨) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ تنص على ان مدة دورة المجلس اربع سنوات اختاراً من تاريخ تسلمه ويجوز اخلسه قبل انقضاء مدة الدورة بقدر لا يزيد عن مجلس الوزراء بتنسيب وزير الداخلية .

كما ورد بالفقرة (٣) من ذات المادة ان مجلس الوزراء ان يأمر باعتبار المجلس منحل او تملأ المحلات الشاغرة او تعين لجنة تقوم مقام المجلس بالمدة الباقية اذا نقص عدد الاعضاء عن النصاب القانوني .

واذ احيلت هذه المسادة على الديوان الخاص بتفسير القوانين اقتت بأن صلاحية مجلس الوزراء بتعيين لجنة تقوم مقام المجلس البلدي تنحصر في الحالة المنصوص عليها في الفقرة (٣) من المادة المذكورة وهي .

وعندما ينقص عدد الاعضاء عن النصاب القانوني ، القرار التفسيري رقم ١٥ تاريخ ١٢/٩/١٩٥٦ منشور بالعدد ١٢٩٩ من الجريدة الرسمية لسنة ١٩٥٦ .

وبحيث ان لقرارات الديوان الخاص بمفاعيل القوانين للاداء وقد عمدت هذه الوزارة الى تعديل الفقرة (١) من المادة (٨) من القانون بحيث يتشمل هذا التعديل مع الحكم السلي استحدثه القرار التفسيري الآتف الذكر :

الا ان هذا التعديل قصر مدة عمل اللجنة المعنية على سنة واحدة ليجري خلالها انتخاب المجلس الجديد .

لقد اعترضت هذه الوزارة صعوبات عملية جمة في تطبيق حكم هذا التعديل (قانون رقم ١٩٦٣) اذ بسبب الظروف الامنية العامة التي سادت المملكة ولا سباب اخرى لم تبق الجـو بشكل كاف لاجاء ترتيبات انتخاب المجالس البلدية خلال السنة المحددة للجان البلدية المعنية .

لذا روي تعديل هذه المسودة ورفعهما بثلاث سنوات بدلا من سنة واحدة ليتسنى لهذه الوزارة اجراء انتخابات المجالس البلدية على نحو يحقق اهداف القانون ورغباته .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٢

قانون معدل لقانون البلديات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٨) من القانون الاصلي بحذف عبارة (لا تزيد على سنة) الواردة في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنها بعبارة (لا تزيد على ثلاث سنوات) .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على إحالته للجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

٩ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيد الرئيس

انتهت اجاث جلسة اليوم أما الجلسة القادمة فسأعين موعداً ومواضيعها في موعداً بكم عنه وارفع الجلسة .
(وانتهت الجلسة)

أمين عام مجلس الامة

هاني خير

رئيس مجلس النواب

كامل عريقات

محكمة
الاصلي